الفوائد الشافية على إعراب الكافية

لحسين بن أحمد الشهير بـ زيني زاده

(ت: ١١٦٨هـ)

تحقيقًا ودراسة

رضا جمال عبد المجيد حسن

الألوكة
www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النَّحو والصَّرف والعَروض

الفَوائِدُ الشَّافِية، عَلى إعْرابِ الكافِية

لحُسَين بن أحمد، الشَّهير بـ: زِيني زادهْ
(ت: ١١٦٨هـ)

تحقيقًا ودراسة

بحث مقدَّم لنيل درجة (الماجستير)

إعداد
الباحث/ رضا جمال عبد المَجيد حسَن

إشراف
الأستاذ الدكتور/ أحمد محمَّد عبد الدايم

(١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

شُكر وعِرفان:

الحمدُ لله تعالى الذي بنِعمتِه تتمُّ الصَّالِحات، أَشْكُره سبحانه على سابغِ فضلِه، وجَزيلِ نِعَمِه، وأَشكرُه على ما أَنعمَ به من إتمامِ العمَل في هذه الرِّسالة، الذي اجتهدتُ فيه على مدَى أربعِ سَنواتٍ في الحِلِّ والتِّرْحال، وأسأله سبحانه أن ينفعَ به، وأن يجعلَه أثرًا يَبقَى لي بعدَ الممات، وأنْ يكون ذُخرًا لي يومَ أَلْقاه.

وإذا كان مِن شُكر اللهِ تعالى شُكرُ خَلْقِه؛ إذ مَن لم يَشكرِ الناسَ لم يَشكرِ اللهَ؛ فإنِّي أتوجَّه بالشُّكر إلى أُستاذي الجَليل، الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم الشريف الإسنوي، المشرِف على هذه الرِّسالة، الذي كان له الفضلُ الأكبرُ بعدَ الله تعالى في إتمامِ هذا العَمَلِ، بفَضْلِ توجيهاتِه وتنبيهاتِه النَّافِعة، ونصائحه الغالية، ولا أُبالغ في قولي: إنِّي لم أجِدْ فيه فقط المثالَ للمشرِف الرَّفيق، والموجِّهِ الحاذِقِ لتلامذتِه، بل وجدتُ فيه الأبَ الشفوقَ الحنونَ على أولادِه في العِلمِ؛ فجزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ وأوفاه.

وإنَّ مِن نِعم الله تعالى المتتالية، ورحماته المتوالية، أن يتولى مناقشة رسالتي أستاذان جليلان، وعالِمان كريمان، هما الأستاذُ الدكتور ياسر حسن رجب أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور فتوح أحمد خليل الأستاذ بكلية الآداب – جامعة سوهاج، اللَّذان سأضع نصائحهما وتوجيهاتهما لي محلَّ العناية والرِّعاية، وأتخذها مِصباحًا يُضيءُ لي الضروبَ في طريقِ العِلم في قادِمِ الأيَّامِ؛ فلهما جزيل الشكر والثَّناء.

كما أتوجَّه بالشُّكر إلى صرْح العربية الشامخ، كلية دار العلوم، تلك الكلية العريقة، التي تربيت في ربوعها، وأحببت علوم العربية والشريعة بها، التي يصدُق عليها قول الإمام محمَّد عبده: "لو أنَّ باحثًا مدققًا أراد أن يبحث أين تموت اللغة العربية وأين تحيا، لوجَدها تموت في كل مكان، وتحيا في دار العلوم"؛ أتوجَّه إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس وإلى زُملائي، وإلى كلِّ العاملين فيها بالشكر، وعرفان الجميل.

كما لا أَنسى أن أتوجَّه إلى كلِّ مَن مدَّ إليَّ يدَ العون والمساعدة أثناء عملي في هذه الرِّسالة، وأخصُّ منهم أستاذي المحقِّق المدقِّق الشيخ حسني حسانين الجهيني، الذي أمدَّني بالنسخة التي اتخذتها أصلًا لهذه الرِّسالة من المسجد النبويِّ الشريف. كما أتوجَّه بالشكر إلى الدكتور أحمد نزال الشمري من الكويت الشقيقة، الذي صوَّر لي نسخة المؤلِّف الثانية من جامعة الكويت، وإلى زميلي الأستاذ أحمد رشدي عبد الحكيم، الذي أمدَّني بالنسخة التي أُخذت من نسخة المؤلِّف من مكتبة السيدة زينب.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وإلى إخواني الأعزاء، رُفقاء دربي الذين عانَوا معي مقابلة النُّسخ وإثبات الفروق بينها، وإخواني الذين راجعوا العمل، وأمدوني بملاحظاتهم القيِّمة؛ لهم مني جزيل الشكر والعرفان.

وإلى مَن لا أستطيع شُكرَهما ولا ردَّ جميلهما! إلى والديَّ الكريمينِ، اللَّذين كانَا سببَ وجودِي في هذه الحياةِ وكَفَى! واللَّذين يَفتح الله تعالى لي بدُعائهما المغاليقَ، أتوجَّه إليهما بالشُّكرِ وعِرفان الجميل، وأسألُ الله تعالى أن يُعينني على بِرِّهما، وأن يُبارِكَ في أَعمارِهما، وأنْ يَرحَمَهُما كما ربَّياني صَغيرًا.

وإلى زَوْجي الحنون، تلك المثال للزَّوجة الصالحةِ المعينةِ لزَوجِها على أمْرِ الدُّنيا والآخِرة، التي كان لتشجيعِها وتهيئتِها الأجواءَ المناسبةَ لي أكبرُ الأثَر في إتمامِ هذه العمَل. وإلى أولادي وفِلذاتِ كبدي (حَبيبة، ومُسلِم، ورُقيَّة) الَّذين كنت أتشفَّع بدُعائهم؛ لصغرهم وبراءتهم - أتوجَّه إليهم جميعًا بالشُّكر على ما عانَوه معي، وما لاقوْه مِن انشغالي عنهم، وتَقصيري في حقِّهم؛ بسببِ انشِغالي بأمْرِ الرِّسالة، وإن كنتُ لا أعدُّه تقصيرًا؛ لأنِّي لهم أيضًا أجتهدُ.

كما لا يَفوتني أن أذكُر خالي العزيز (خليل بركات) ذلك الرَّجُل، الذي كان له أثر كبير في تشجيعي، وحثِّي على الاجتهاد، ولم يكُن يُناديني إلا بلقب (دكتور)؛ تفاؤلًا وتشجيعًا، وكم كنت أتمنى أن يشهد ثمرة تشجيعه، ولكن عاجلته المنيَّة؛ فعليه من الله سحائبُ الرَّحَمات.

وكذا عمِّي وشيخي الشيخ فكري الجزار رحمه الله تعالى، الذي تعلَّمتُ منه التدقيق والتحقيق، وكان من أوَّل المراجعين لخطة هذه الرسالة، ومن أكثر المشجِّعين لي على الإتمام، كما كان مثالًا للعالِمِ العامِلِ بعِلمِه؛ فرحِمه الله تعالى وأسْكَنَه فَسيحَ الجِنان.

وأسأل الله العليَّ القدير مزيدَ فضله لي ولجميع المسلمين في رُبوع الأرض، وأن تكون هذه الرسالة بدايةَ الطريق لا نهايته، وأنْ أزداد علمًا نافعًا ما حييت، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

القسم الأوَّل

الدِّراسة

وفيها مقدِّمة، وتمهيد، وفَصلان

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مقدِّمة الدِّراسة

الحمدُ للهِ الكريمِ المنَّان، خلَقَ الإنسانَ علَّمه البيان، وأنزلَ أفضلَ كُتبِه عربيَّ اللِّسان، تامَّ البيان، وفي ذلك تفضيلٌ وتشريفٌ لهذه اللُّغةِ وإظهارٌ وإعلاءٌ لها على سائرِ اللُّغاتِ كما أظهَر دِينَه على سَائرِ الأَدْيان.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على النبيِّ العَدنان، الذي أُوتي جوامعَ الكَلِمِ ومحاسنَ البَيان، وعلى آلِه وأصحابِه الأطهارِ الأبرارِ ومَن تَبعِهم إلى يَومِ الدِّين بإحسان.

أمَّا بعدُ:

فقَدْ كان بُزوغُ فجرِ الإسلامِ في جزيرةِ العَرَب، ونزولُ القرآنِ العظيمِ - آخِرِ وَحْي السَّماءِ إلى الأرضِ - بلُغةِ العَرَب، إيذانًا برفعةِ هذِه اللُّغة، وإعلامًا ببقائِها ما بقِي هذا القرآنُ العظيم، وكان في ذلك أيضًا إيذانٌ بأنَّها يجِبُ أنْ تكونَ هي اللُّغةَ المتبوعةَ لا التَّابِعة، كما أشار إلى ذلك الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله في الرِّسالة[(١)]

وقد وَعَى المسلمون هذا حقَّ الوعي، واستشعروا قدْر المسؤولية الملقاة عليهم؛ إذ إنَّ القرآن الكريم كان من أكبر الدوافع لوَضْع عِلم النحو والإعراب؛ بسبب ظهور اللحن وتَفَشِّيه في الكلام، وزحفه إلى لسان مَنْ يتلو القرآن - على اختلاف الرِّوايات في ذلك[(٢)]. إضافةً إلى الحاجة إلى فَهم مناحي التركيب اللغوي ليصار إلى التعامل مع القرآن والاستنباط من أحكامه؛ حتى عَدَّ العلماء الإحاطةَ بعلوم اللغة والنحو والتصريف من العلوم الرئيسة التي يحتاج إليها المفسِّر لكتاب الله تعالى.

فتتابع العلماء منذ الصَّدر الأوَّل على خِدمة لغة القرآن، فـ"تركوا في خِدمتها الشَّهوات، وجابوا الفلوات،

---

(١) قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -: "فإن كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض، فلا بدَّ أن يكون بعضهم تبعًا لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتَّبَع على التابع. وأَوْلى الناس بالفضل في اللسان مَن لسانُهُ لسانُ النبيِّ، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعًا لأهل لسانٍ غيرِ لسانِه في حرف واحد، بل كلُّ لسان تَبَع للسانه، وكلُّ أهل دِين قَبْلَه فعليهم اتباعُ دِينِه". "الرسالة" للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، (١/ ٤٦).

(٢) ينظر في ذلك: "سبب وضع علم العربية" لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة - بيروت/ دمشق، ط الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، (ص: ٣٠ وما بعدها)، و"عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم" د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، (ص: ٢٨ - ٣٨).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ونادموا لاقتنائها الدفاتر، وسامروا القماطر[١] والمحابر، وكدُّوا في حصْر لُغاتها طباعَهم، وأسهروا في تقييد شواردها أجفانَهم، وأجالوا في نظْم قلائدها أفكارَهم، وأنفقوا على تخليدِ كتبها أعمارَهم"[٢]؛ فأبو الأسود الدؤلي رسم من النحو رسومًا فأسَّس العربيَّة، وفتَح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، وجاء بعدَه ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربيَّة، ثم زاد فيها بعده عَنبسةُ بن معدان المهريُّ، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميُّ وأبو عمرو بن العلاء فزادَا فيه، ثم جاء الخليلُ بن أحمد الأزدي رحمه الله فلَحَب الطَّريق، ثم جاء إمام النحاة سيبويه، فرسم أصول النَّحو كلَّها، فنقلها النحويُّون وفرَّعوها، ونجَم عليُّ بن حمزة الكسائيُّ، فرسم للكوفيّين رسومًا[٣]. ثم تتابع العلماء على هذه التفريعات وعمِلوا عليها شرحًا وتفصيلًا، وتأليفا مستقلًّا، حتى جاء في القرن السابع الهجري الشيخُ جمال الدِّين ابن الحاجب النحوي، المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، فألَّف مقدِّمة شاملةً في عِلم النَّحو سمَّاها "كافية ذوي الأرب، في معرفة كلام العرب"، واشتهرت بـ"الكافية"، أو بـ"الكافية الحاجبيَّة" وهي مختصر تعليمي، قد حوت – على وجازتها – مقاصد النحو بأسرها[٤]، وغَدَتْ مِن أحسنِ ما صُنِّف في عِلم الإعراب –كسائرِ تَصانيف ابن الحاجب التي بلغتِ النهايةَ في الحُسن والإفادة، كما يقول ابن خَلِّكان[٥] – وقد ذاع صِيتُ "الكافية" في المشارق والمغارب، واعتنَى بها العلماءُ عنايةً كبيرة، وأفاد منها طلَّابُ العربية في مختلِف الأماكن والأزمان، ورُزِقَت قَبولًا تامًّا لحسنها وجزالتها – كما يقول السيوطي[٦]. فحظيتِ "الكافية الحاجبيَّة" باهتمامٍ بالِغ من العلماء على مرورِ الأزمان، واختلاف البلدان، واعتنى الناس بها أشدَّ الاعتناء بدايةً من المصنِّف نفْسه الذي شرَحها ونظَمها، وقاربتْ شروحُها مِئتي[٧] شرْح، وعلى هذه الشروح حواشٍ كثيرة، كما أنَّ مِن العلماء مَن نظَمَها؛ ليسهلَ حفظها، حتى بلغتْ منظوماتها تِسعًا[٨].

---

(١) **القماطر**: جمع قِمَطر، وهو ما ما تُصان فيه الكتُب. ينظر: "الصحاح" للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م (٢/ ٧٩٧)، "لسان العرب" لابن منظور دار صادر – بيروت، ط الثالثة – ١٤١٤ هـ (٥/ ١١٧).

(٢) "فقه اللغة وسر العربية"، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي، شركة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م. (ص: ١٨).

(٣) "سبب وضع علم العربية" (ص: ٤٦، ما بعدها).

(٤) "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥م (ص: ١٧٥).

(٥) "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خِلِّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٧٢م، (٣/٢٥٠).

(٦) "بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة"، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية– لبنان – صيدا، (٢/١٣٥).

(٧) آثرتُ كتابة (مئتي) بلا ألف؛ لِمَا ذكَر زيني زاده مؤلِّف هذا الكتاب، حيث قال: "ثم إنَّه كتب الألف في المائة بعد الميم؛ لئلَّا يشتبه بصورة (مِنه) خطًّا، فإذا ثُنِّي أو جُمِع حُذِف الألف كما في الرَّضي؛ فما اشتهر من كتابة الألف في التثنية خطأٌ كما في شرح العصام". وينظر: "شرح الرضي على الكافية" (٣/ ٢٩٨).

(٨) ينظر: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، مصطفى بن عبد الله الحنفي حاجي خليفة، دار الفكر – =

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن العُلماء مَن أعْرَب كلماتِها وحلَّ مشكلاتِها، وقد بلغتْ كُتُب إعرابِها سَبْعة تصانيف[١]، وهذا مِن أعظمِ الأدلَّة، وأبلغ البراهين على عِظَم هذا الكِتاب، وتميُّزه، ولعلَّه مِن حُسْن قصْد مؤلِّفه - رحمه الله تعالى.

وكان ممَّن تفنَّن في إعرابِها، وحَلّ مُشكلاتِها: العَلَمُ النَّحْويُّ الصَّرفيُّ **حُسينُ بن أحمد، الشهير بـ: زِيني زادَهْ، المتوفَّى سنة ١١٦٨هـ**، في كتابه الفذِّ وإعرابِهِ الجليل "**الفوائد الشافية، على إعراب الكافية**" وهو الكتاب الذي اخترتُه؛ ليكونَ موضوعَ بحْثي لنيل درجة التخصُّص (الماجستير) من قسم النَّحو والصَّرف والعَروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

أهمية الكتاب، وأسباب اختياره:

لتحقيق النصوص أهميَّة كبيرة في إثقال الملكة العلميَّة، إضافة إلى ما يُحقِّقه مِن فوائدَ للقائم به، المعانِي للنَّسْخ والتَّحقيق، والتَّخريج والتوثيق، وما يفيده من دِقَّة الملاحظة والتدقيق، إلى غير ذلك من فوائد التحقيق. وتعظم هذه الأهمية إذا كان الكتاب المحقق كتابًا مهمًّا في بابه، وهو ما توفر في الكتاب قيد التحقيق، وعليه:

فثَمَّةَ أسبابٌ عامَّة لاختيارِ كتاب مخطوط، والعناية به تحقيقًا ودِراسة؛ ليكون موضوعي للماجستير، وتتلخَّص تلك الأسباب في:

١- **حبُّ علماء الأمة وأئمَّتها والرغبة في خدمة تراثهم**؛ فإنَّهم خدَموا دِينهم ولُغتهم أعظمَ خِدمة، وسهِروا الليالي وجابوا الفيافي والقِفار، ورافَقوا وسامَروا القماطر والمحابر؛ تأديةً لهذا الواجب العظيم، فأحببتُ أن أخدُمَ عملًا من أعمالهم؛ صيانةً لعِلمهم، ونشرًا له، ووفاءً لجميلهم الذي أسْدَوه لدِينهم ولُغتهم، ولنَا - معشر الخلف - حتى يعلموا أنَّهم قد خلَّفوا وراءَهم رِجالًا، يعتزُّون بميراثِ أجدادهم، ويَعرِفون قدرَ تراثهم؛ رجالًا حَفِظوا وما ضيَّعوا.

٢- **الرغبة في تحقيق (الأصالة والمعاصرة)**، اللَّتين تحرص عليهما كليتنا العامِرة - دار العلوم، حماها الله وشرَّفها - فأردتُ البداية بالأصالة في الماجستير، ثم أنتقل - إن شاء الله تعالى - إلى المعاصرة في الدكتوراه، جامعًا بيْن الخَيْرين، نائلًا كِلتا الفائدتين.

=

بيروت - لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٢/ ١٣٧٠)، و"أبجد العلوم" صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار الزكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق - دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م، (ص: ٥٤٩)، و"تاريخ ابن خلدون"، ابن خلدون، تحقيق: خليل شحاده - سهيل زكار، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (١/ ٧٥٥)، وينظر أيضًا: مقدِّمة تحقيق "كشف الوافية في شرح الكافية" لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي (ت ٨٥٠ هـ)، و(ص: ٣٨)،، دراسة وتحقيق/ سعيدة عباس عبد القادر شهاب، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

(١) ينظر: "كشف الوافية في شرح الكافية". ولم تذكر المحقِّقة إلا سِتَّة إعرابات فقط، وسيأتي بيان ذلك في محلِّه.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣- **أهميَّة عمل التحقيق في خِدمة العلم وطلبته**، وما يجنيه المحقِّق من فوائد من خلال اطلاعه على التراث، ومعالجته للمخطوطات، نسخًا وتحقيقًا وتدقيقًا، حتى يخرجَ الكتاب أقربَ ما يكون إلى نُسخة مؤلِّفه، مع خِدمته الخدمةَ العِلميَّة اللائقة به، وأثر ذلك في إثراء العلم ونشره.

وأمَّا أهم الأسباب الخاصَّة لاختيار كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، لحسين بن أحمد، الشَّهير بزِيني زاده (ت: ١١٦٨هـ)، فتتلخَّص في:

١- **تعلُّقُ الكتاب بكتاب "متن الكافية" لابن الحاجب**، الذي عظُم قدْرُه، واحتفى العلماء به منذ تأليفه وإلى عصرنا الحاضر، اختصارًا وشرحًا، وإعرابًا ونظمًا، ودراسة وتحليلًا.

٢- **أهميَّة كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، من حيث كونُه كتابًا تراثيًّا**، احتوى على فوائد كثيرة، وذُكر فيه قواعد وفيرة، لا توجد في أكثر المعتبَرات، بل توجد في المفصَّلات - كما يقول مؤلِّفه[١]، وقد أثنى على هذا الكتابِ إدوارد كرنيليوس فانديك صاحبُ "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، حيث قال: "وطُبعت الكافيةُ مع الإعراب هذا في القاهرة، وهُما من أحسنِ المصنَّفات في اصطلاحات عِلْم النحو"[٢].

٣- **موسوعيَّة هذا الكتاب، واحتواؤه على كثير من آراء النحاة والمعربين، ونقْله عن الكثيرِ من المصادر الأصيلة** في النَّحو واللغة، وفي العلوم الأخرى كالتفسير وشروح الأحاديث، مع التوثيق ونسبة كلِّ **قوْل إلى قائله في الغالب، متحريًا الأمانةَ العِلمية؛ مما أسهم في حفظ نصوص كاملة مأخوذة من كتب أخرى، ممَّا يَزيد الكتابَ أهميةً لِحفظه لكتب تراث ربَّما طُبعت أو لم تطبع، أو فُقِدت. فالكتاب يُعدُّ موسوعةً حافلة، حوت نصوصًا كثيرة وافِرة مِن آراء محقِّقي النُّحاة، وغيرِهم، كل هذا مع الترجيح، والشرح والتوضيح.**

٤- **كونُ هذا الكتاب في التطبيق النَّحْوي**، وهو الإعراب التفصيلي، وقد كان هذا من عادة المعلِّمين، وهو جانبٌ غنيٌّ بالفوائد والدُّرر، ويفتح آفاقًا في العلم، ويُعطي رُوحًا عبقة للنحو خصوصًا، ويَبعُد به عن المصطلحات الخالية من التطبيقِ العملي، ومع أنَّه يتكلَّم في الإعراب؛ فإنَّه يأتي بفوائدَ كثيرة، ويذكر قواعدَ جمَّة مِن أصول هذا العِلم الشريف، ممَّا يفتح آفاقًا جديدة في الدرس النحوي.

٥- **الْتِقاء هذا الجانب من التأليف بالقاعدة النَّحْويَّة المشهورة: "الإعراب فرع المعنى"**، وما تُؤدِّيه العلامةُ الإعرابية في جلاء المعنى ووضوحه؛ إذ قد عَقَد النحاةُ صلةً حميمةً وثيقة بيْن الإعراب والمعاني، وقالوا بأنَّ الإعراب يكشِف عن المعاني ويميِّز بينها[٣].

---

(١) "الفوائد الشافية على إعراب الكافية"، الصفحة الأخيرة من المخطوط، وينظر: قسم التحقيق (ص: ١٠٣٤).

(٢) "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" إدوارد كرنيليوس فانديك (المتوفى: ١٣١٣هـ)، تحقيق: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف (الهلال) - مصر، ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦م، (١/٣٠٦).

(٣) جلَّى ذلك ووضَّحه وبيَّنه أتمَّ بيان، وردَّ على الآراء المتهافِتة أستاذُنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - حفظه الله =

شبكة الألوكة
إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٦- **إتْقان المصنِّف (زيني زاده)**، وكثرة **جهوده في خِدمة النَّحو والإعراب**، وإثراؤه في المباحِث النحويَّة، وزيادته وتعقُّباته على مَن قبله[١]، وإتيانه بمباحثَ مفيدةٍ، في تفصيلِ وجوه الإعراب، وأحيانًا كان يقوم بالشَّرح والتفصيل، حتى غدا صاحبَ منهجٍ متميِّز في الإعراب، مع كثرة مؤلفاته في هذا الجانب، بما يجعله متخصِّصًا في علم الإعراب[٢].

٧- **عدم الاعتناء الكافي بالمؤلِّف (زيني زاده) ذلك العالِم النحويُّ الصرفيُّ، في بيان ترجمته، ومعالم شخصيَّته، وجُهوده وآرائه النَّحْويَّة والصرفيَّة. وكذلك عدم الاعتناء الكافي بكتابه "الفوائد الشافية" الذي يُوضِّح جانبًا كبيرًا مِن جهوده وآرائه؛ إذ لم يُعتنَ به العناية اللائقة به، ولم يُطبع طبعةً محقَّقة**، ولم يدْرس دراسةً عِلميَّة، وإنَّما نُشِرَ وطُبِع قديمًا عِدَّة طبعات سيأتي التعريف بها ووصفها. وهذه لا تعدو أن تكون كنسخ مخطوطة أخرى للكتاب تحرَّى ناسخوها الدقة والأمانةَ في النَّسْخ والتصحيح، لكن مِن غير خِدمةٍ أخرى، لا مِن حيث ذِكْر النُّسَخ المعتمَد عليها، ولا عمَل دراسة للمؤلِّف ولا للمؤلَّف، ولا صُنع فهارس كاشفة، ولا توثيق لنقل، ولا ترجمة لعَلَم، ولا توضيح لغامِض، ولا شرح لغريب، ولا شيء من مهمَّات التَّحقيق العِلمي الذي خَطَا خُطواتٍ واسعةً الآن، ويحتاجه الباحثون والدارسون، وهو الذي يُجلِّي غوامضَ الكتاب، ويقوم بخِدمته على أتمِّ وجه ممكن للطاقة البشريَّة -فكان هذا حافزًا لخِدمة هذا العمل الجليل بدراسته وتحقيقه تحقيقًا علميًّا يليق به.

٨- **كون هذا الكتاب قد أُلِّف في ظلال الخِلافة العثمانية** - هذه الحِقبة التي لم تنل حظَّها من

=

تعالى ومتَّعه بالصحة والعافية في طاعة الله - في كتابه الفذِّ وأطروحته القيِّمة "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الجديدة، ١٤٢٩هـ.

(١) ممَّن تصدَّى لإعراب الكافية قبْله: حاجي بابا بن الشيخ إبراهيم الطوسي (٨٧٠ هـ)، في كتابه "أوفى الوافية في شرح الكافية"، وعليُّ بن محمد القوشجي (٨٧٩هـ)، وعنوانه "الإفصاح في شرْح الكافية"، وأعربها كذلك الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، وسوف يأتي في الدراسة - بمشيئة الله تعالى — مبحث خاصٌّ للمقارنة بين إعراب زيني زاده وبين إعراب حاجي بابا بن الشيخ إبراهيم الطوسي (٨٧٠ هـ)، وسماه "أوفى الوافية في شرح الكافية"، الذي قام على دراسته وتحقيقه: أحمد فتح الله نجي، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية - ليبيا، د.ت.

(٢) قام زيني زاده بإعراب إظهار الأسرار للبرِكلي، وسمَّاه: "حل أسرار الأخيار، على إعراب إظهار الأسرار"، أو "حل أسرار الأخيار، على إعراب الإظهار"، ويُعرَف عادة بـ"معرب الإظهار، وقد طبع بدار الطباعة العلية د.ت، وبدار الطباعة العامرة سنة ١٢٥١هـ، وفي القسطنطينية سنة ١٢٢٨هـ، وفي بولاق ١٢٦٩هـ. كما قام أيضًا بإعراب كتاب العوامل للبركلي، وسمَّى هذا الإعراب: "تعليق الفواضل على إعراب العوامل"، وقد قام بدراسته وتحقيقه محمَّد بن يونس هاني (ص: ٣٠). ونال به الماجستير في اللُّغويات من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.

انظر: "الأعلام" للزِّركلي (٢/٢٣٢)، و"معجم المؤلفين" (٣/٣١١)، و"اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (١/٣٠٨).

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الدراسة، والتي اشتهر عنها أنها فترة ضعْف وركاكة مع أنَّ فيها جهودًا لُغوية وأدبية تحتاج إلى أن تُفرَد بدراسة مستقلة، وهي حقيقةٌ بأن تكون فِكرة أطروحة لرسالة علمية[١] - وقد أهداه المصنف إلى بعض سلاطينها[٢]، مُدلِّلًا على تماسُك أركان هذه الدولة، ومبيِّنًا اهتمام الخلفاء والولاة بالعِلم والعلماء، والأدب والأدباء، وخدمة العربية، ومُثنيًا عليهم بأنَّهم أُوتوا الحِكمة والحكومة.

ما سبَق من أسباب كان داعيًا لاختيار هذا الكتاب؛ ليكون محلًّا للدارسة والتحقيق، وعسى أن يكون عملي في هذا السفر المبارك إطلالة على هذه الجهود في تلك الحِقبة، وأن يكون نواةً لدِراسة مستقلَّة، تجلي معالم التأليف، وتبرز الجهود العلمية والأدبيَّة في تلك الحِقبة.

الدِّراسات السَّابقة:

لا أعلمُ دراسةً وافية متخصِّصة عن زيني زاده، توضِّح جهودَه وآراءه النحويَّة، وتُبرز معالِم شخصيته وإنجازاته العلميَّة، وأثناء البحث والدراسة اطلعتُ على دراستين يتعلقان بزيني زاده:

الأولى: "تعليق الفواضل على إعراب العوامل" لزيني زاده، دِراسة وتحقيق محمد بن يونس هاني (ص: ٣٠). وهي رسالته للماجستير من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م[٣].

ولكن المحقِّق لم يزِدْ شيئًا في ترجمته لزيني زاده والحديث عنه وعن مُصنَّفاته وجهوده، عن المعلومات القليلة التي في كتب التراجم، ولا ألْمَح إلى عصره والملامح العلمية فيه. كما جانبَه الصَّواب في تسمية أستاذ زيني زاده، وقد بينته على الصَّواب في محله في ترجمة زيني زاده وذكر شيوخه[٤].

الثانية: بحث وقفتُ عليه منذ أيَّام قليلة بحث للدكتور مهند الجاسم، بعنوان **"**منهج زيني زاده في كتابه تعليق الفواضل على إعراب العوامل" أيضًا، وقد بيَّن فيه أبرزَ سمات أسلوبه، ومواردَه في كتابه (الكتب والأعلام)، وآراءَه واعتراضاته، والخلافَ النحوي عنده. ولم يخرج عن هذه الأمور.

هذا، وقد أفدت من كلتا الدِّراستين في بعض الجوانب القليلة عن منهج زِيني زاده؛ إذ بين كتاب "تعليق الفواضل"، و"الفوائد الشافية" تشابُه كبير.

وأمَّا كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية": فلا أعلم أنَّه قد نال حظَّه من التحقيق والدِّراسة، ولا طبع طبعةً عِلميَّة محقَّقة، تَرْفع النِّقاب عن مُخدَّرات هذا الإعراب، وغاية ما خُدِم به هذا

---

(١) وقد أشار إلى ذلك أستاذنا الدكتور أحمد كشك - حفظه الله تعالى - في محاضراته لنا في السنة التمهيدية.

(٢) أهداه إلى السلطان محمود خان، ابن السلطان أحمد خان كما في بعض النسخ الخطية للكتاب. وأهداه كذلك إلى أخيه السلطان عثمان خان، -كما في الإبرازة الأخيرة من النسخة الأصل. ينظر: قسم التحقيق: (ص: ١٥٣).

(٣) ظهرت هذه الدِّراسة بعد تسجيل خُطتي للماجستير بحوالي سنتين.

(٤) ينظر (ص: ٤١).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الكتاب الجليل - الذي يُوضِّح جانبًا كبيرًا مِن جهود زيني زاده وآرائه، بل يوضح جهود كثير من النُّحاة والمعربين — هو النشرات القديمة فقط كما سبق في ذكر أسباب اختياره، وسيأتي الحديث عن هذه النشرات بالتفصيل في مقدمة التحقيق(١). وهذا على حدِّ عِلمي بعدَ البحْث والتفتيش.

أهداف الدِّراسة:

هدفتْ هذه الدِّراسة إلى تحقيق الآتي:

١- إبراز معالِم شخصية مؤلِّف الكتاب، مُعرِب الكافية، حسين أحمد الشهير بزيني زاده، ذاك العالِم النحوي الصرفي، الذي لم ينلْ حظَّه الكافي من الدِّراسة - فيما أعلم - وتوضيح جهوده وآرائه النَّحوية والصرفيَّة، وآثاره ونتاجه العِلمي.

٢- تحقيق هذا الكتاب تحقيقًا علميًّا، يُعين على استخراج الدُّرر واللآلئ من أعماق هذا البحر الزخَّار، والموسوعة الكبيرة في الإعراب، في صورة تُفيد الدَّارسين والباحثين وراغبي العلم والمعرفة، وتجعلهم يَنهلون من معينه بصفاء ونقاء، دون تعَب أو عناء.

٣- بيان بعض الإشراقات للحركة العِلمية والأدبيَّة والجهود الكبيرة، في تلك الحِقبة من الخلافة العُثمانية، التي وُصِمت بالحَيْف والظلم، واشتهر عنها أنَّها فترةُ الركود الأدبي، وكساد النِّتاج العلمي.

٤- التأكيد على دور تحقيق التُّراث، وما يُؤدِّيه من خِدمة للعلم وطالبيه، وكيفيَّة الاستفادة مِن ذلك في تحقيق المعاصرة بالتسلُّح بالأصالة المتينة، والردُّ على المقولة التي تقول: (إنَّ التحقيق لا يُعلِّم شيئًا)!

إلى غير ذلك مِن الأهداف والثِّمار التي تُجنَى دانيةً ظِلالُها مِن خلال الاقتطاف مِن جَنَى هذا الكتاب، وما بُذل فيه من جهد؛ ليُسهِّل على المجتني هذا الاجتناء - بإذن الله المليك العلام.

منهج الدِّراسة والتَّحقيق:

اتبعتُ في هذه الدِّراسة المنهج التاريخي، والمنهج التَّحليلي، القائم على التفسير والنقد والاستنباط(٢). وفي التَّحقيق اتبعتُ المنهج المتَّبع في تحقيق المخطوطات، ويتلخَّص ذلك في:

١- اعتماد نُسخة (المدينة المنورة - المسجد النبوي)؛ لتكون النُّسخة الأم، وأشرتُ لها بـ(الأصل)؛ نظرًا لأنها مكتوبة بخطِّ المؤلِّف، وأنها (الإبرازة) الأخيرة على ما ترجَّح لديَّ من أسباب، سأذكرها في وصف النُّسخ.

٢- اعتماد خمس نُسخ فرعيَّة في المقابلة؛ أربع نسخ مخطوطة، ونسخة واحدة من المطبوع، فالمخطوطة هي:

الأولى: نسخة الكويت، ورمزت لها بـ(ك). والثانية: نسخة مسجد السيدة زينب، ورمزت لها بـ(ز).

---

(١) ينظر (ص: ١٣١).

(٢) ينظر: "أبجديات البحث في العلوم الشرعية"، د. فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، (ص: ٩٦).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والثالثة: نسخة المتحف البريطاني، ورمزت لها بـ (ب). والرابعة: نسخة ألمانيا، ورمزتُ لها بالرمز (ل).

وأمَّا المطبوع: فاعتمدت النسخة المطبوعة بدار الطباعة العامِرة، سنة ١٢٨١هـ، وأشرت إليها بـ(المطبوع)(١).

٣- نَسْخ النصِّ وتحريره من النُّسخة الأصل وَفقَ القواعد الإملائيَّة المتَّبعة في العصْر الحديث، دون الإشارة إلى الاختلافات الإملائيَّة في المخطوط.

٤- إثبات التعليقات والحواشي من نسخة (ز) ونسخة (ل)؛ إذ تبيَّن بعد قراءتها وتأمُّلها ومقارنتها بما كتبه زيني زاده في الفوائد الشافية، وغيره، أنَّها من تعليقات زيني زاده نفسِه(٢). وعلى هذا فهي تُعدُّ مكملةً للمخطوط؛ إذ هي من كلام مؤلِّفه. وقد تنوَّعت هذه التعليقات النَّفيسة، ما بين الإحالات والتعقيبات، وحلٍّ لكثير من المشكلات، وشروح لبعض الكلمات، وزيادة أوجه أخرى في الإعراب، وغير ذلك من أمور مهمَّة خادمة للنص الأصلي.

٥- المقابلة بيْن هذه النُّسَخ، وإثبات أهمِّ الفروق بينها؛ ولم أنبِّه على الفروق غير المهمَّة كألفاظ الثناء والترحم، والألفاظ التي تحتمل التذكير والتأنيث. مثل: (عليه رحمة الملكِ القويّ، رحمه الله الملكُ القوي - البصرية، والبصريين - الكوفية، والكوفيين - مجرورة، مجرور - فليراجع، فليرجع - القريبة أو البعيدة، القريب أو البعيد - المؤنَّث، التأنيث)، وكذلك الرموز والاختصارات أثبتُّها كاملة ولا أشير إليها؛ مثل: (المص = المصنِّف، رح = رحمه الله، أيض = أيضًا، تع = تعالى، ح = حينئذ... وهكذا)، وما كان من ضَرْب في النسخ فغالبًا لا أُشير إليه، وأحيانًا قليلة أشير إليه لفائدة.

المنهج في إثبات الفروق:

وهذه الفروق إمَّا زيادة على الأصل، أو نقصٌ عنه، أو اختلاف، فما كان من زيادات مهمَّة أو كانت ناقصة في الأصل وضعتها بين معقوفين [ ] وأشرت في الهامش إلى النُّسخ التي وردت فيها هذه الزِّيادة، وما نقصَ من النُّسخ الأُخرى عن الأصل، وضعتُه أيضًا بين معقوفين [ ]، وأشرتُ في الهامش إلى النُّسخ التي لم ترد فيها. وأما ما كان مختلفًا بين الأصل وبين النسخ فلم أستخدم المعقوفين إذا كان كلمة واحدة أو كان الكلام واضحًا، أو كان مِن المتن وهو بين قوسين ()، ووضعت المعقوفين [ ] إذا كان الكلام طويلًا، أو كان غير واضح. ولم أتَّبع طريقة: "قوله: كذا. في (كذا): كذا". ولم أذكُر أيضًا عبارة (ما بين المعقوفين، أو ما بين القوسين)؛ للاختصار وعدم تطويل الحواشي؛ طالما اتَّضح تعيين موضِع الفرق. وقد أفعل ذلك أحيانًا نادرة إذا تداخلت الفُروق.

وقد كنت عزمت في أول المقابلة على إثبات الأصل كما هو في المتن، وجعل كل فروق النسخ

---

(١) ينظر: تفصيل كيفية الاعتماد على هذه النسخ في المقابلة والتحقيق في وصْف النسخ، في مقدِّمة قسم التحقيق (ص: ١٣٣).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في عند الحديث عن وصف هاتين النُّسختين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأخرى في الهامش، ولكن تبيَّن لي من خلال المقابلة أنَّ الأصل فيه بعض الأخطاء، وبعض النقص أيضًا عن بقيَّة النسخ، ويرجع سبب ذلك في ظنِّي إلى أنَّ زيني زاده أراد أن يُهدي نسخة من كتابه إلى الخليفة الجديد السلطان عثمان الذي ولي الخلافة في السنة التي توفي فيها زيني زاده، فبيَّض هذا الأصل من المسوَّدة، أو من نسخة أخرى كانت عنده، وقد كان زيني زاده في آخِر حياته، فقد يكون لكِبر سِنِّه، أو لضعفه نتيجةً للمرض، أثَّرَ في ذلك. وبعضها من انتقال النظر كما يحصُل للنُّسَّاخ. والله أعلم.

- وعليه: أثبتُّ في المتن النُّسخةَ الأصل التي هي بخطِّ المؤلِّف كما هي، إلَّا المواضع بيِّنة الخطأ، أو ما ترجَّح لي خطؤه في الأصل، أو كان زيادة مفيدة من النسخ الأخرى، فأثبتُّ في المتن ما ترجَّح لي أنَّه الصواب، خصوصًا إذا كان مثبتًا على الصواب في باقي النسخ أو نُسختين، وأُنبِّه في الهامش على ما في الأصل، مشيرًا إلى النُّسخ التي أثبت منها الصواب.

٦- عزْو الآيات القرآنيَّة إلى مواضعها من السُّور في المصحف الشَّريف، ووضعها بين هذين القوسين: {...}، مع وضع تخريجها في الهامش.

٧- تخريج القراءات القرآنيَّة من كتُب القِراءات المعتمَدة.

٨- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة (كالكتب السِّتَّة وغيرها)، ووضعها بين هذين القوسين: «..».

٩- تخريج الشواهد الشِّعرية من مصادرها المعتمدة (كدواوين الشعراء، وكتب النحو واللغة والتاريخ).

١٠- تفسير المفردات الغريبة مِن كتب اللغة المختصة.

١١- توثيق الآراء النحويَّة والصرفيَّة، وعزْو الآراء إلى أصحابها قدْرَ الإمكان.

١٢- ترجمة الأعلام غير المشهورين الوارد ذِكرُهم في النصِّ المحقَّق.

١٢- تقسيم النصِّ المحقَّق بحسَب موضوعات متن الكافية، ووضع العناوين المناسبة له، بالاعتماد على مطبوع متْن الكافية؛ ليسهلَ تناولُ الكتاب.

١٣- تذييل كل ذلك بفهارسَ فنيَّة كاشفة (فهرس الآيات القرآنية - فهرس الأحاديث والآثار النبوية - فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات - فهرس الأعلام المترجَم لها - فهرس المصادر والمراجع - فهرس الموضوعات).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد اقتضتْ طبيعة هذا العَمل أن يكون في قِسمين:

القسم الأول: الدراسة، والقسم الثاني: التحقيق.

وتسبقهما مقدِّمة لكلِّ قسم، ثم الخاتمة، والتذييل بالفهارس الفنيَّة الكاشفة.

القسم الأوَّل: (قسم الدِّراسة):

اشتَمل - بعد المقدِّمة - على تمهيدٍ، وفصلين:

* **التمهيد**: ابن الحاجب، وكتابه الكافية في علم النحو.

وفيه ترجمة موجَزة لابن الحاجب صاحب متن الكافية، وتعريف بكتابه الكافية في علم النحو.

* **الفصل الأوَّل**: **"زيني زاده - حياته وآثاره العلميَّة"**، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عصْر المؤلِّف، والحياة العلميَّة والفكريَّة فيه:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عصْر المؤلِّف.

المطلب الثاني: أهم ملامح الحياة العلميَّة في تلك الحِقبة.

المبحث الثاني: ترجمة زيني زاده، وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه، ونَسبه، ولقبه.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته.

المطلب الثالث: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: صِفاته ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مصنَّفاته وآثاره العلميَّة.

المطلب السَّادس: وفاته.

* **الفصل الثاني**: **منهج زيني زاده في كتابه "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية":**

وفيه سِتة مباحث:

المبحث الأول: منهج زيني زاده وأسلوبه في إعرابه:

وفيه أربعة مطالب:

الجديد والطريف NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المطلب الأول: طريقته في الإعراب.

المطلب الثاني: أسلوبه في الشرح.

المطلب الثالث: منهجُه في النقل والتوثيق.

المطلب الرابع: علوم ضمَّنها شرحه.

المبحث الثاني: مصادر زيني زاده في كتابه:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلماء الذين ذكرهم ونقل عنهم.

المطلب الثاني: الكتُب والمؤلَّفات التي ذكرها ونقل منها.

المبحث الثالث: مذهب زيني زاده النحوي ومواقفه النحويَّة، وأصول النحو عنده:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهب زيني زاده النحوي، ومواقفه النحويَّة.

المطلب الثاني: أصول النحو عنده.

المبحث الرابع: اختيارات زيني زاده وترجيحاته، واعتراضاتُه على النحاة والمعربين:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختيارات زيني زاده وترجيحاته.

المطلب الثاني: اعتراضات زيني زاده على النحاة والمعربين، والخلاف النحوي عنده:

المبحث الخامس: مقارنة الفوائد الشافية، على إعراب الكافية بكتاب "أوفى الوافية في شرح وإعراب الكافية" لحاجي بابا الطُّوسي المتوفى سنة ٨٧٠هـ.

المبحث السَّادس: تقييم الكتاب (المميزات والمآخذ).

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مميزات الكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

الخاتمة: وفيها ذِكر لأهم النتائج التي توصل إليها من خلال البحث، وبعض التوصيات المهمَّة التي آمل

الجديد والحصري NEW & EXCLUSIVE

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تحققها.

القسم الثاني: (قسم التحقيق)

ويَشتمل على نص كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" كاملًا محقَّقًا. وقدَّمت بين يدي التحقيق بمقدِّمة له، اشتملت على مبحثين:

المبحث الأول: تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه، وتحقيق عنوانه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه.

المطلب الثاني: تحقيق عنوان الكتاب: وهو: "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية".

المبحث الثاني: نشرات الكتاب السابقة، ونُسخُه المخطوطة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النَّشرات السَّابقة للكتاب.

المطلب الثاني: وصْف النُّسَخ الخطيَّة للكتاب،، ونماذج من المخطوطات.

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبويَّة

فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات

فهرس الأعلام المترجَم لها

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التَّمهيد

ابن الحاجب، وكتابه الكافية في عِلم النَّحو

أوَّلًا: ترجمة موجَزة لابن الحاجب صاحب متن الكافية(١)

اسمه ونسبه:

ابن الحاجب: هو الشيخ الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو ابن الحاجب الكردي، الدويني الأصل، الإسنائي المولد.

مولده: وُلد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة (٥٧٠ أو ٥٧١هـ، الموافق ١١٧٤ أو ١١٧٥م في إسنا في صَعيد مصر، وكان أبوه جُنديًّا كرديًّا، حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي - وهو ابن خال السُّلطان صلاح الدين الأيوبي - قدم به أبوه إلى القاهرة، فحفظ القرآن، وبدأ الاشتغال بالعلم في صغره.

نشأته:

استوطن ابن الحاجب مصر، ثم استوطن الشام، ودرس بجامعها في الزاوية النورية المالكيَّة، ثم رجع إلى مصر مع العز بن عبد السلام فاستوطنها سنة ٦٣٨هـ، وذلك بعد أن أخرجهما والي دمشق لإنكارهما عليه أمورًا قام بها، وتعلَّم بالقاهرة القراءات والفقه المالكي، ثم اتَّجه إلى اللغة وانصرف إليها تمامًا، وتصدَّر بالمدرسة الفاضليَّة بالموضع الذي كان يدرس فيه الشاطبيُّ، وقصده الطلبة، ثم توجه إلى الإسكندرية؛ ليقيم بها، فلم تطل مدته هناك. وكان ابن الحاجب علامة زمانه، ورئيس أقرانه، استخرج ما كَمُنَ من درر الفهم، ومزج نحوَ الألفاظ بنحو المعاني، وأسَّس قواعد تلك المباني.

أشهر شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على يدي ثلة كبيرة من العلماء والمحققين الكبار في عصره، ومنهم:

١- الإمام الشاطبيُّ أبو محمد قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف الرعيني (٥٩٠هـ)؛ تأدَّب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الرِّوايات وسمع منه التيسير، ونظمه (حِرز الأماني ووجه التهاني) الشهير بالشاطبيَّة.

---

(١) تنظر ترجمته في: "وفيات الأعيان" لابن خَلكان (٢٤٨/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (٢٦٤/٢٣-٢٦٦)، و"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" لابن فرحون اليعمري، دار الكتب العلمية - بيروت (ص: ٢٨٩-٢٩١)، و"البلغة في تاريخ أئمة اللغة" للفيروزابادي (ص: ١٤٠)، و"غاية النهاية" لابن الجزري (١/ ٥٠٨ - ٥٠٩)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (٢/ ١٣٤ - ١٣٥)، و"شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي (٢٣٤/٥).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢- أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (٥٩٨هـ) سمع منه الحديث، وأخذه عنه.

٣- أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي (٥٩٩هـ). قرأ عليه القراءات.

٤- الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم بن عساكر (٦٠٠هـ). سمع منه الحديث بدمشق.

٥- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي (٦٠١هـ) سمع منه الحديث وهو آخر من حدث بالشام.

وغير هؤلاء كثير.

أشهر تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن الحاجب طائفة كبيرة من الأئمة والأعيان، ومن أشهرهم:

١- **المنذري**: وهو الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (٦٥٦هـ)، ومن مؤلفاته الشهيرة "الترغيب والترهيب".

٢- **الملك الناصر**: داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب. وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحوًا من سنة (توفي ٦٥٦هـ). وقرأ عليه النحو.

٤- **أبو شامة**: وهو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة المقدسي (توفي ٦٦٥هـ).

٥- **ابن مالك**: الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، صاحب الألفية (٦٧٢هـ).

٦- **ابن المُنَيِّر**: وهو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور، المعروف بابن المنَيِّر (توفي ٦٨٣هـ)، وقد تفقَّه به، وأجازه بالإفتاء. وكان ابن الحاجب معجبًا به أشد الإعجاب لفرط ذكائه وكثرة بحثه.

٧- **القرافي**: وهو الإمام المحقِّق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، صاحب التآليف البديعة، ومن أشهرها كتاب الذخيرة في الفقه المالكي، (ت: ٦٨٤هـ).

الدمياطي: وهو الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (٧٠٥هـ). وغير هؤلاء كثير.

مؤلفاته:

لقد رُزق ابن الحاجب حُسن التصنيف، وبراعة التأليف، مع جودة تدلُّ على تمكنه وحذقه، ورزقت مؤلفاته القَبول، وطارت في الآفاق، وسارت بها الركبان، وقد تنوعت هذه المؤلَّفات في شتَّى العلوم،

ومن أهم مصنَّفاته:

١١- **الأمالي**: وهو كتاب في غاية الحسن والإفادة؛ اشتمل على فوائد غريبة، ونكات وقواعد وفيرة.

٢- **الإيضاح في شرْح المفصَّل للزمخشري.**

٣- **الجامع بين الأمهات** - في الفقه المالكي، المشهور بـ"مختصر ابن الحاجب" وقد نال شهرة كبيرة، واعتنى العلماء شرقًا وغربًا بشرحه وتدريسه، وصار من الكتب المعتمدة عند المالكيَّة.

٤- **الشافية**: وهي مقدمة وجيزة في التصريف. وهي ملحقة بالكافية، ومتمِّمة لها في عِلمَي التصريف

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والخط، وقد اشتهرت شهرة كبيرة أيضًا، واعتنى بها العلماء كذلك. وله شرح مختصر عليها أيضًا.

٥، ٦، ٧، ٨- "كافية ذوي الأرب، في معرفة كلام العرب": المعروفة بالكافية، أو الكافية الحاجبيَّة، وقد قام ابن الحاجب بشرح الكافية، كما قام أيضًا بنَظْمها، وسمَّى هذا النظم: الوافية في نظم الكافية، وقام بشرحه، وسماه: شرح الوافية نظم الكافية. فصارت أربعة كتب لابن الحاجب كلها عن الكافية (المتن الأصلي، وشرح المتن - نظم الكافية، وشرح النظم). والكافية (المتن) هي التي أعربها زيني زاده في الكتاب محل الدِّراسة "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، وقد انتشرت انتشارًا فاق الحدود، حتى إنَّ مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم تقريبًا، وكثرت عناية العلماء والدارسين بها جدًّا منذ تأليفها، وإلى عصرنا الحاضر، وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلًا.

٩- مختصر منتهى السول والأمل: وهو من أشهر كتب الأصول، وقد اعتنى العلماء به، فصار كتاب الناس شرقًا وغربًا، وشرحه كثير من العلماء.

١٠- المقصد الجليل في علم الخليل: وهو نظم في العروض يقع في (١٧١) بيتًا.

ثناء العلماء عليه:

قال الإمامُ تقي الدِّين ابن دقيقِ العيد: هذا الرجل تيسَّرت له البلاغة فتفيَّأ ظلها الظليل، وتفجَّرت ينابيع الحِكمة، فكان خاطره ببطنِ المسيل، وقرب المرمى فخفَّف الحمل الثقيل[١].

قال القاضي ابن خَلِّكان: كان من أحسن خَلْق اللهِ ذهنًا، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب عنها أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام، وذكره العلامة ابن أبي شامة فقال: كان من أذكى الأمة قريحة، ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعًا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية، متقنًا لمذهب مالك، وكان ثِقةً حُجَّة، متواضعًا عفيفًا كثير الحياء، منصفًا محبًّا للعلم وأهله، ناشرًا له، صبورًا على البلوى، محتملًا للأذى[٢].

وفاته:

تُوفِّي ابن الحاجب سادس عَشرَ من شوَّال سنة ست وأربعين وستمائة (١٦ شوال ٦٤٦ هـ)، الموافق ١٨ من فبراير سنة ١٢٤٩م بالإسكندرية ضحوة النهار، ودفن بباب البحر بمقبرة الشيخ الصالح ابن أبي شامة، رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته[٣].

(١) "الديباج المذهب" لابن فرحون اليعمري، (١/ ١٩٠).

(٢) "وفيات الأعيان" لابن خلكان (٣/ ٢٥٠)، "بغية الوعاة" للسيوطي (٢/ ١٣٤ - ١٣٥).

(٣) "غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الجزري (١/ ٥٠٩).

ثانيًا: كتاب الكافية في عِلم النحو

"متن الكافية" - الذي باسم "الكافية الحاجبية" تمييزًا له عن الكافية الشافية لابن مالك - هو مختصر تعليميٌّ في النحو العربي، وقد حظِي هذا المصنَّفُ في النحو العربي باهتمام كبير من العلماء، وانتشر انتشارًا واسعًا في الآفاق؛ فمنذ ألَّفها ابن الحاجب تتابعت عليها شروح العلماء، بدءًا من مؤلِّفها نفْسه، ومنهم مَن أعربها كلمةً كلمة، ومنهم مَن نظمها؛ ليسهل حفظها، ومنهم مَن اختصرها أيضًا، بل إنَّ منهم مَن ترجمها إلى غير العربية، وانتشرت مخطوطات متن الكافية في سائر البلدان، حتى قال بروكمان: "ومخطوطاتها في كلِّ مكتبة من مكتبات العالَم تقريبًا"، وأيضًا حظيت الكافية الحاجبية باهتمام كبير من قبل الدَّارسين المحدَثين، وما ذلك إلَّا لحسن تصنيفها وجودته وإتقانه، إضافةً إلى ما حباها الله تعالى من قَبول، كسائر مصنَّفات ابن الحاجب.

وقد ذكر كارل بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" العديد من تلك الكتب التي تناولت الكافية الحاجبية بدءًا من مصنِّفها، وإلى زمانه، كما قامت جهود مشكورة بجمع هذه الشُّروح وحصرها(١)، جمعتها وأضافت إليها الباحثة سعيدة عباس عبد القادر شهاب في مقدِّمة تحقيق كشف الوافية في شرح الكافية لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي (٨٥٠هـ) (ص: ١٧)، وقد بذلت الباحثة جهدًا كبيرًا في جمع المصنَّفات التي تناولت الكافية شرحًا وإعرابًا، ونظمًا واختصارًا، وشرحًا للشواهد، ووصل مجموع تلك الكتب إلى ١٨٦ كتابًا.

وأشير هنا فقط إلى أشهر شروحها، التي اعتمد عليها زيني زاده في إعرابه، وأيضًا الكتب التي اهتمت بإعراب الكافية:

أولًا: أهم شروح الكافية:

١- **شرح المؤلِّف نفسه ابن الحاجب (٦٤٦هـ)**، وقد طُبع في إسطانبول عام ١٣١١هـ، وحققه الدكتور، فؤاد مخيمر، وهو أطروحته للدكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف، وقد طبع سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، في مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة - والرياض. وعلى هذا الشرح تعليقات لنجم الدين سعيد العجمي.

٢- **شرح الرَّضي** لرضي الدين محمد بن حسن الإستراباذي (٦٨٦هـ) فرغ منه سنة ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤م. وهو أحسن شروح الكافية، بل من أحسن كتب النحو على العموم. وهو الذي شرح شواهده عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) في كتابه الفذ: (خزانة الأدب). وقد طبع شرح الرضي عدة مرات، فطبع في إسطانبول سنة ١٢٧٥هـ، وسنة ١٣٠٥هـ، وسنة ١٣١٠هـ، وفي طهران عام

(١) من تلك الجهود: جهود الدكتور طارق عبده الجنابي الذي حصر لها أكثر من سبعين شرحًا، وجهود الأستاذ موسى بناي علوان العليلي، الذي حصرها في مائة وأربعة وعشرين شرحًا، وتِسع منظومات، والدكتور طارق نجم عبد الله، الذي حصَر هذه الشروح في مائة واثنين وخمسين شرحًا، وخمسة مختصرات، وتسع منظومات، وستة كتب في إعرابها. ينظر مقدمة تحقيق كشف الوافية في شرح الكافية (ص: ١٧).

١٢٧١هـ، وفي القاهرة عام ١٩٢٧ بتحقيق جماعة.

٣- **شرح الهندي أو الهندية**، لشهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي الهندي (٨٤٩هـ). وموجود منه نسخة خطية في الظاهرية رقم ٥٠٢٢، ونسخة في مركز البحوث بجامعة أم القرى رقم ١٥٤ عن المكتبة الأزهرية رقم ٩٧٧، وبرلين رقم ٦٥٨٤، ٦٥٨٥، وباريس رقم ٤٠٤٥،

٤- **شرح لعلاء الدين البسطامي مصنفك** (٨٧٥هـ)، ومنه نسخة في رامبور ١/ ٥٤٤ رقم ١٥٩،

٥- **الفوائد الضيائية، أو فوائد الوافية بحل مشكلات الكافية**، لعبد الرحمن بن أحمد الجامي (٨٩٨هـ) وعليه شروح وتعليقات كثيرة منها: حاشية العصام، لعصام الدين الإسفرائني (٩٤٣هـ).

٦- شرح لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الإسفرائني (٩٤٤ هـ). ومنه نسخة في مركز البحث بجامعة أم القرى رقم ٧٩٤، ونسخة أخرى رقم ٩٩٤، ونسخة في برلين رقم ٦٥٨٤- ٦٥٨٥، وطبع في الآستانة سنة ١٢٥٦هـ.

ثانيًا: كتب إعراب الكافية(١):

١- **أوفى الوافية في شرح وإعراب الكافية**، لحاجي بابا بن إبراهيم بن عثمان الطوسي (حوالي سنة ٨٧٠ هـ)(٢).

٢- **إعراب خالد الأزهري (٩٠٥هـ)**، ومنه نسخة في الظاهرية رقم ١٦٦٣ عام، و١٦٨١ عام، و١٦٨٢ عام. ويقوم على تحقيقه ودراسته الزميل عبد المنعم صلاح في كلية دار العلوم - بالقاهرة.

٣- **إعراب لإبراهيم بن عربشاه الإسفراييني (٩٤٣هـ)**، ومنه عدة نسخ في تونس رقم: ٤٠٠٥، و٤٠٠٦، و٤٠٠٧،

٤- معرب الكافية، لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي.

٥- الإفصاح، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني، منه نسخة في الظاهرية رقم ٦٥٤٩ عام.

---

(١) ينظر: "كشف الظنون" (١/ ٨١)، و"تاريخ الأدب العربي" لكارل بروكلمان (٥/ ٣١٠ - ٣٢٢)، و"كشف الوافية في شرح الكافية" (ص: ٣٨)، لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي. ولم تذكر المحقِّقة كتاب "أوفى الوافية" للطوسي. وقد ذكرته ضمن الشروح (ص: ٢٦).

(٢) ذكره بروكلمان ضِمنَ شروح الكافية، ولعل هذا ما يفسر عدم إدراجه ضمن كتب إعراب الكافية. وقد حقَّقه الباحث أحمد فتح الله أحمد نجي، ونال به درجة الماجستير في اللغويات من الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بليبيا. عام ٢٠٠٧م. وسيأتي الحديث عنه مفصلًا، في مبحث خاص للمقارنة بينه وبين إعراب زيني زاده لكافية ابن الحاجب.
وجاء في "كشف الظنون" (٢/ ١٣٧٠): "وإعراب حاجي بابا بن الشيخ إبراهيم الطوسي، سماه: (أوفى الوافية، في شرح الكافية)، قال في كتابه (الألفية): هذه ألف اعتراض على كتاب (الكافية)، التقطته من: كتاب (الحدائق الشهابية)، ومن أراد الاطلاع على إعرابها، فليطلبه من كتابي: (أوفى الوافية)".

٦- إعراب الحاجبية، لمجهول، منه نسخ في صنعاء رقم ١٨٥٧ نحو.

٧- معرب الكافية، لحسين بن أحمد زيني زاده (١١٦٨هـ)، فرغ من تأليفه في الخامس من رمضان، سنة **١١٦٨هـ**، وهي السنة التي توفي فيها - وهو الكتاب محل هذه الدراسة[(١)].

(١) قال كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٢) عنه: "معرب الكافية: لحسين بن أحمد زيني زاده، ألفه سنة ١١٦٧ هـ/ ١٧٥٤ م"، وهو مخالف لما هو مثبت في كل نسخ الكتاب، من أن تاريخ تأليفه في الخامس من رمضان سنة ١١٦٨هـ. إلا أن يكون بروكلمان اطلع على نسخة مسودة منه، ألفت بهذا التاريخ الذي ذكره.

الفصل الأوَّل
زيني زاده
حياته وآثاره العلميَّة

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عصْر المؤلِّف، والحياة العلميَّة والفكريَّة فيه

المبحث الثاني: ترجمة زيني زاده

الفصل الأوَّل

زيني زاده حياته وآثاره العلميَّة

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل

عصْر المؤلِّف، والحياة العلميَّة والفكريَّة فيه (١):

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عصْر المؤلّف

عاش زيني زاده في الفترة ما بين ١١٠٧ - ١١٦٨ هـ = ١٦٩٦ - ١٧٥٥م، وهي مرحلة زمنية متميزة من مراحل الدولة العثمانية؛ تدخل في العصر الذي عرف بـ(عصر التوقف)، وقبل دور الانحطاط، وقرب نهاية الدولة العثمانيَّة، وسقوط خلافتها. ويبدأ هذا العصر تحديدًا منذ سقوط مرزيفونلي قره مصطفى باشا ٥١/ ١٢/ ١٦٨٣م، ويمتد إلى سنة ١٧٦٨م، وهي بداية الحرب الكبيرة مع روسيا، وبداية دور الانحطاط.

وفي هذا العصر الذي عرف بـ(عصر التوقف) كانت بداية النهاية للدولة العثمانية العالمية، والتي كانت هي الدولة الأولى عالميًّا، فضعف نفوذها الذي كان يعبر القارات، ويوجه سياسة العالم وتاريخه على السواء، وتوقف توسعها، وانقرضت قوة اندفاعها وفاعليتها وجرأتها، وأصبح جل غايتها هو الحفاظ قدر ما تستطيع على ما تملكه.

ولقد عاصر زيني زاده منذ ولادته إلى وفاته عهد أربعة من الخلفاء العثمانيّين، وبالحديث عنهم وعن سمات عصرهم السياسيَّة والاقتصاديَّة، والحياة العلميَّة والأدبية، تتجلَّى خصائص العصر الذي عاش فيه المؤلف، وأثر في نشأته وتكوينه العلمي، وأيضًا تتضح بعض الأمور بخصوص مصنفاته؛ إذ إنَّ بعضها كان إهداءً لبعض الوزراء والسلاطين، كما هو الحال في كتاب "الفوائد الشافية" محل الدراسة، وهؤلاء السلاطين هم:

---

(١) ينظر: "تاريخ الدولة العلية العثمانية" لمحمد فريد بك المحامي، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، (ص: ٣٠٨ - ٣٢٨)، و"تاريخ الدولة العثمانية" تحقيق: محمود الأنصاري، مؤسسة فيصل للتمويل – تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (١/ ٥٤١).

١- السلطان الغازي مصطفى خان الثاني، ابن السلطان محمد الرابع (١٠٧٤هـ - ١١١٥ هـ):

وقد امتاز السلطان مصطفى خان بصفات حميدة، فقد كان متصفًا بالشجاعة والبأس، كما كان شاعرًا، وخطاطًا ماهرًا، الثقافة الغزيرة، وتحصيله العلمي العالي، والقدرة العالية على جمْع السلاطين، كما كان يُعد من أقوى السلاطين بعد السلطان مراد الرابع، وكان يخرج مع الجيش بنفسه، وهو من آخر السلاطين الذين ساروا إلى الحرب، وقد حقَّق انتصارات كثيرة على البندقيين والبولونيين مما أوجد جوًّا من التفاؤل بعد عدة هزائم مضت، غير أنَّه هُزم على يد الأمير أوجين قائد الجيوش النمساوية الذي أخذ المجر من أيدي العثمانيين، ولم يعد لهم بها أي صلة، وحاول السلطان مصطفى خان إعادتها بعدما جهَّز جيشًا عظيمًا، ولكن الوزراء قد مانعوا، إلى أن تم ما عرف باسم (معاهدة كارلوفجه، أو كارلوفتس) رجب سنة ١١١٠هـ - يناير سنة ١٦٩٩م، بين الدولة العلية والنمسا والروسيا والبندقية وبولونيا، وكانت - بسبب المكر الخبيث من السفيرينِ: الفرنسي، والهولندي آنذاك - لصالح النمسا وروسيا والبندقية على حساب العثمانيين، بل كانت من أكثر المعاهدات إضرارًا بهم؛ إذ انتقلت المجر بكاملها إلى ألمانيا ما خلا البوسنة، كما قام بمعاهدة مع روسيا أيضًا.

ومن ذلك التاريخ تم الاتفاق بين جميع الدول - إن لم يكن صراحة، فضِمنًا - على الوقوف أمام تقدم الدولة العلية أولًا، ثم تقسيم بلادها بينهم شيئًا فشيئًا، وهو ما عرف سياسيًّا بـ(المسألة الشرقية)، وقد بُنيت على الخوف من انتشار الإسلام وحلوله محلَّ النصرانية ليس إلَّا، وأما ما يسترون غاياتهم خلفه مِن الدِّفاع عن حقوق الأمم المسيحيَّة الضعيفة الخاضعة للدولة، فقد كان خداعًا، لم يعد أحد يغتر به.

وفي عهده حصلت ثورة أدرنه، وهي إحدى الثورات الدنيئة والمشؤومة في التاريخ العثماني. وفيها ثار عليه الإنكشارية الميالون بطبعهم إلى الهياج للسلب والنهب وهتك الأعراض، وعزلوا السلطان مصطفى الثاني في ٢ ربيع الآخر سنة ١١١٥ هـ - ١٥ أغسطس سنة ١٧٠٣م، بعد أن حَكم ٨ سنوات و ٨ شهور، وبقي معزولًا إلى أن تُوفي في ٢٢ شعبان من السنة المذكورة، وعمره أربعون سنة تقريبًا، وأقاموا مكانه بعد عزله أخاه السلطان أحمد الغازي، وهو ما يأتي الحديث عنه.

٢- السلطان الغازي أحمد خان الثالث (١٠٨٣هـ - ١١٤٩ هـ):

وهو ابن السلطان الغازي محمد الرابع، ولد في ٣ رمضان سنة ١٠٨٣ هـ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٦٧٣م، وعند تعيينه وزَّع أموالًا طائلة على الإنكشارية، وسلَّم لهم في قتْل بعض من يُقاومهم في أعمالهم، ثم اقتصَّ من رؤوسهم بعدما قرت الأحوال وعادت السكينة، فقتل منهم عددًا ليس بقليل، وعزل الصدر الأعظم نشانجي أحمد باشا الذي انتخبه الإنكشارية وقت ثورتهم، وعين في هذه الوظيفة المهمة زوج أخته داماد حسن باشا، وكان رجلًا حازمًا يحول بين المفسدين وبين ما يشتهون، وله أعمال نافعة كتجديد الترسانة وإنشاء كثير من المدارس، ومع ذلك أعمل المفسدون فكرهم وبذلوا جهدهم حتى تحصلوا على عزله في ٢٨ جمادى الأولى ١١١٦ هـ - ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٠٤م، ومن بعده كثر تغيير الصدور تبعًا للأهواء.

وفي عهده كاد يُقضَى على روسيا كلية من العالم السياسي، أو على الأقل كانت ستبقى في التوحُّش والهمجيَّة عِدَّة أجيال؛ وذلك حينما أشهر بلطه جي محمد الحرب على روسيا، وقاد الجيوش بنفسه، وبعد مناورات مهمة حصرت الجيوش العثمانية البالغ قدْرُها مِئتي ألف جُندي قيصر روسيا وخليلته كاترينا، ولو استمرَّ عليهم الحصار قليلًا لأخذ أسيرًا هو ومن معه وانمحت الدولة الروسية، لكن بلطه جي محمد باشا رفع الحصار عن القيصر وجيشه مكتفيًا بإمضاء القيصر لمعاهدة فلكزن المؤرخة ٩ جمادى الآخرة سنة ١١٢٣ هـ - ٢٥ يوليه سنة ١٧١١م، وأخلى بمقتضاها مدينة أَزَاق، وتعهد فيها بعدم التدخل في شؤون القوزاق مطلقًا، وهي مزية لم تكن شيئًا مذكورًا في جانب ما كان يمكن الدولة أن تناله من القيصر لو أهلكت جيشه واستولت عليه أسيرًا!

وفي عهده أمضت الخلافة العثمانية مع روسيا عدة معاهدات، منها معاهدة أدرنه في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١١٢٥ هـ - ١٨ يونيو سنة ١٧١٣م، تنازلت روسيا بمقتضاها عما لها من الأراضي على البحر الأسود حتى لم يبق لها عليه موانئ أو ثغور، وفي مقابلة ذلك أبطل ما كانت تدفعه سنويًّا إلى أمراء القرم كجزية؛ كي لا يتعدوا على قوافلها التجارية. ومعاهدة بسارو فتس، وهي عبارة عن صلح تمَّ بين الدولة العثمانية وبين النمسا في ٢٢ شعبان سنة ١١٣٠هـ - ٢١ يوليو سنة ١٧١٨م، ونُصَّ في هذه المعاهدة على أن تأخذ النمسا ولاية تمسوار ومدينة بلغراد مع جزء عظيم من بلاد الصرب، وآخر من بلاد الفلاخ، وأن تَبقى جمهورية البندقية محتلة ثغور شاطئ دلماسيا، أمَّا بلاد موره فترجع إلى الدولة. وفي هذه المعاهدة اشترط بطرس الأكبر - القيصر المؤسِّس الحقيقي للمملكة الروسية وواضع دعائمها - شرطًا مهمًّا؛ لكي يفرق بين مجاوريه الثلاثة السويد وبولونيا والدولة العثمانية، ويُضعِفهم الواحد بعد الآخر، فتَزيدَ قوتُه بنسبة تأخُّرهم وتقهقرهم، وينص هذا الشرط على أن تتعهَّد كل من روسيا والباب العالي بمنع زيادة نفوذ الملك المنتخب ببولونيا على نفوذ الأشراف، وعدم تمكينه من جعل منصبه وراثيًّا في عائلته، ومنع حصول هذين الأمرين بكل الوسائل الممكنة بما فيها الحرب، وهو شرط مهم في إيجاد النفرة بين ملوك بولونيا والدولة؛ إنفاذًا لِمَا كان ينويه هذا القيصرُ بمكره ودَهائه.

ثم حدَث أنْ تمَّ تقسيم مملكة العجم بين العثمانيِّين والروس، وتم عزْل السلطان الغازي أحمد الثالث، وكان هذا بسبب فتح بلاد جديدة في جهة آسيا فتحها داماد إبراهيم باشا الذي تولى منصب الصدارة سنة ١١٣٠ هـ ١٧١٧م، وقد قام بفتح أرمينيا وبلاد الكرج، ولكن كان سبقه بطرس الأكبر واجتاز جبال القوقاز، التي كانت تحد بلاده من جهة الجنوب، واحتل إقليم طاغستان مع كافة سواحل بحر الخزر الغربية، فكادت الحرب تقوم بين الدولة العثمانية والروس، ولما تحقَّق بطرس الأكبر من عدم اقتداره على محاربتها، طلب من سفير فرنسا بالآستانة المسيو دوبو أن يتوسَّط بينهما، فقَبِل هذه المأموريةَ ووفق بين الطرفين بأن يمتلك كلٌّ منهما ما احتله من البلاد، وبالفعل قبلت الدولتان بذلك، وأمْضَتَا بهذه الشروط معاهدةً بتاريخ ٢ شوال سنة ١١٣٦ هـ - ٢٤ يونيو سنة ١٧٢٤م.

ولم تقبل الفرس بضياع جزء كبير من بلادهم وقاموا بمحاربة العثمانيين، ولكنهم فشلوا بسبب شجاعة العثمانيين وبسالتهم، وتسلط الفوضى في داخلية إيران، وتنازع كل من الشاه أشرف الذي قتل مير محمد أمير أفغانستان والشاه طهماسب ملك ساسان، وانتهت هذه الحرب بالصلح مع الشّاه أشرف في ٢٥

صفر سنة ١١٤٠هـ - ١٢ أكتوبر سنة ١٧٢٧م، ولَمَّا مات الشاه أشرف وانفرد طهماسب بالملك، أغار على بلاد الدولة العثمانية بسبب رفضها لطلبه بتسليم بلاد أجداده له، ولعدم ميل السلطان إلى الحرب ورغبته في الصلح؛ ثار الإنكشارية وأهاجوا الأهالي فأطاعوهم؛ طلبًا للسلب والنهب في ١٥ ربيع الأول ١١٤٣هـ - ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٣٠م، وطلب بترونا خليل زعيم هذه الثورة من السلطان قتل الصدر الأعظم والمفتي وقبوادان باشا - أميرال الأساطيل البحرية - بحُجة أنهم مائلون لمسالمة العجم، فامتنع السلطان عن إجابتهم، ولكنه سلَّم لهم بقتل الوزير والأميرال دون المفتي؛ خوفًا على نفسه بعدما رأى من إصرارهم، فقتلوهم، وجرَّأهم تساهل السلطان معهم على العصيان عليه جِهارًا! فأعلنوا بإسقاطه في مساء اليوم المذكور عن منصة الأحكام، ونادوا بابن أخيه السلطان محمود الأول خليفةً للمسلمين، فأذعن السلطان أحمد الثالث، وتنازل عن الملك بدون معارضة، وكانت مدة حكمه ٢٧ سنة و ١١ شهرًا. وبقي معزولًا إلى أن تُوفي في سنة ١١٤٩ هـ.

وكانت هذه الحقبة هي الحقبة التي قضى فيها زيني زاده ريعان شبابه، وألف فيها معظم كتبه، كما سيأتي في ذكر مصنفاته.

وكان من أهم ملامح تطور الحركة العِلميَّة في هذه الآونة - وهو من أهمِّ ما يُذكر في التاريخ لهذا الملك -: إدخال المطبعة في بلاده، وتأسيس دار طباعة في الآستانة العلية بعد إقرار المفتي وإصداره الفتوى بذلك، مشترطًا عدم طبع القرآن الشريف؛ خوفًا عليه من التحريف. وهو تاريخ مبكر جدًّا لإدخال الطباعة في الدولة العثمانية، بل كانت الآستانة هي أسبق مدن الشرق إلى الطباعة، مما يدلُّ على نشاط الحركة العلمية آنذاك. ولكن لا نعلم تحديدًا ما هي الكتب التي طُبِعت في هذه الأيام، وهل طُبِع من ضمنها كتب زيني زاده أم لا(١).

٣- السلطان الغازي محمود خان الأول (١١٠٨هـ - ١١٦٨هـ):

وهو ثاني سلطان من حيث الأهميَّةُ في حياة زيني زاده؛ إذ قضى زيني زاده في عصره آخر مرحلة في شبابه، ومرحلة كهولته كلها، وبقي إلى شيخوخته، وتُوفي السلطان محمود في العام نفسه الذي توفي فيه زيني زاده. ومِمَّا يوضح أيضًا أثر السلطان محمود خان في زيني زاده أن زيني زاده كان يهدي إليه كتبه، ويثني عليه في أوائلها، ومنها كتابه "الفوائد الشافية"، وهو الكتاب الذي تتناوله هذه الدراسة؛ فقد جاء في كثير من نُسخ الكتاب المخطوطة: "والثناء للخليفة السُّلطان محمود خان، المصطفى والمجتبى من آل

---

(١) ذكر العلامة الطناحي في كتابه "مدخل إلى تاريخ نشر التراث" (ص: ٢٨): (أما في الشرق فكانت الآستانة عاصمةُ الخلافة الإسلامية، أسبقَ مدن الشرق إلى الطباعة، ... وتعددت المطابع في الآستانة، فكان أشهرها مطبعة الجوائب، لأحمد فارس الشدياق، وقد نشر في هذه المطبعة إلى جانب صحيفة الجوائب طائفة صالحة من الكتب العربية)، ثم ذكر في الهامش ترجمة أحمد فارس الشدياق، وذكر أنه أنشأ مطبعة الجوائب وأصدر صحيفتها سنة ١٢٧٧هـ، وطبع فيها كثيرًا من كتبه وكتب غيره، ومن أشهر كتبه: الجاسوس على القاموس. وتاريخ هذه المطبعة متأخر جدًّا عن عصر الخليفة أحمد خان، يبلغ حوالي قرن من الزمن.

عثمان" [١].

والسلطان محمود هو ابن السلطان مصطفى الثاني، وقد لد في ٤ محرم سنة ١١٠٨هـ – ٣ أغسطس سنة ١٦٩٦م، وفي أول توليه للخلافة لم يكن له منها إلَّا الاسم فقط، إلى أن استتبَّ الأمن، وتوطَّد له الأمر، وفي عهده حصلت عِدَّة معاهدات، من ذلك:

(معاهدة بلغراد)، وكانت هذه المعاهدة بعد الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب مملكة بولونيا، وتغلب روسيا على ستانسلاس واحتلال جنودها لمملكة بولونيا بأسرها، بينما وزراء الدولة العثمانية لاهون عن نتائج هذه السياسة الوخيمة التي ربما كانت السبب في وصول الدولة إلى ما وصلت إليه من الضعف والتفكك بعد ذلك. وقد تدخَّلت النمسا؛ لإفشال تحالف فرنسا مع الدولة العثمانية، فأبرمت مع فرنسا معاهدة ويانة في سنة ١٧٣٥م إرضاء لها، وأخذت في التأهب والاستعداد للاشتراك مع روسيا لمحاربة الدولة العثمانية، وكان من حسن حظ الدولة العثمانية آنذاك أن المتقلد لمنصب الصدارة رجل محنَّك اشتهر بحسن السياسة وسمو الإدراك، وهو الحاج محمد باشا؛ فلم يغفل طرفة عين عن جمع الجيوش وتجهيز المعدات حتى أمكنه في أقرب وقت إيقاف تقدم الروس، ومن جهة أخرى انتصرت الجيوش العثمانية على جيوش النمسا التي أغارت على بلاد البوسنة والصرب والفلاخ، فانتصر المسلمون في الصرب وأجبروا النمساويين على الجلاء عنها والتقهقر إلى ما وراء نهر الدانوب في سنة ١٧٣٧م، وتتابعت انتصارات الدولة العثمانية بعدما نسيت النصر والفوز على، الأعداء، فطلبت النمسا الصلح فتم الصلح بينهما وبين روسيا في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١١٥٢هـ – ١٨ سبتمبر سنة ١٧٣٩م.

وينص هذا الصلح على أن تتنازل النمسا للدولة العلية عن مدينة بلغراد وما أُعطي لها من بلاد الصرب والفلاخ بمقتضى معاهدة بسارو فتس، وتعهدت قيصرة روسيا حنة بهدم قلاع ميناء آزاق وعدم تجديدها في المستقبل وبعدم إنشاء سفن حربية أو تجارية بالبحر الأسود أو ببحر آزاق، بل تكون تجارتها على مراكب أجنبية، وبأن ترد للدولة العثمانيَّة كل ما فتحته من الأقاليم والبلدان، وسميت هذه المعاهدة (معاهدة بلغراد)، وانتهت هذه الحرب باسترداد جزء عظيم ممَّا فقدته الدولة العثمانيَّة من ممالكها بمقتضى معاهدة كارلوفتس بضعف وعدم كفاءة.

ومنها المعاهدة التي أبرمتها الدولة مع السويد، وهي عبارة عن عقد محالفة هجوم ودفاع ضد روسيا في سنة ١٧٤٠م.

وفي عهده حصلت الحرب الشهيرة بين فرنسا والنمسا المعروفة في التاريخ بمحاربة إرث ملك النمسا التي استمرت عدة سنين، بعد موت شارل السادس إمبراطور النمسا في ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٧٤٠، وتولي ابنته ماريه تيريزه الحكم بعده، وانتهت بفوز ماريه تريزه على فرنسا. ثم أظهرت فرنسا للدولة العلية فوائد اتحادها معها على محاربة النمسا، وعرضت عليها احتلال بلاد المجر واسترجاعها إلى

---

(١) انظر قسم التحقيق (ص: ٣٤) حيث وضحت أن زيني زاده كتب كتابه هذا أكثر من مرة، وأهداه إلى خليفتين، ووضحت أن النسخة التي تعد الإبرازة الأخيرة للكتاب هي النسخة التي أهداها للخليفة عثمان خان، وهو أخو السلطان محمود الأول، ولد ١١١٠هـ، وجلس على كرسي الخلافة سنة ١١٦٨هـ؛ ولذلك اعتمدتها الأصل من بين النسخ.

أملاكها بحيث ترجع الدولة إلى ما كانت عليه من الاتساع أيام سليمان الأول القانوني، وتقاوم روسيا بعد ذلك وتقف في طريق تقدمها، وكانت هذه فرصة لم تتجدد بعد، حتى وإن كانت صادرة من فرنسا بسبب ما بينها وبين النمسا، ولكن لم تصغِ الدولة إلى هذه النصائح حبًّا في السلم وعدم إراقة دماء العباد والاشتغال بالإصلاحات الداخلية، وكتبت إلى الدول ذات الشأن تدعوهم للتصالح، وهذه سياسة شريفة إلا أنها كانت في ذلك الوقت من الغلطات المهمة التي عادت على الدولة بوخيم العواقب؛ لأنها أضاعت فرصة لو انتهزتها لفازت بالقدح المعلَّى، واسترجعت ما ضاع منها مِن بلدان بدون كثير عناء.

وفي يوم الجمعة ٢٧ صفر سنة ١١٦٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٧٥٤ توفي السلطان محمود الأول بالغًا من العمر ستين سنة، مأسوفًا عليه من جميع العثمانيِّين؛ لاتصافه بالعدل والحلم، وميله للمساواة بين جميع رعاياه بدون نظر لفئة دون أخرى، وكانت مدة حُكمه ٢٥ سنة، وفي أيَّامه السعيدة اتَّسع نطاق الدولة بآسيا وأوروبا، ومَحت معاهدة بلغراد ما لحِق بالدولة من العار؛ بسبب معاهدة كارلوفتس.

ومن الآثار العلمية المهمَّة في عهد السلطان محمود:

تأسيس أربع كتبخانات (دُور كتب)، ألحقها بجوامع آيا صوفيا، ومحمد الفاتح، والوالدة، وغلطه سراي. والكتبخانة تعني دار الكتب، والمكتبة العامَّة التي تجمع كتب العلوم المختلفة، ونفائس التآليف ودررها، ولعلَّ وجود هذه الكتبخانات الكثيرة المليئة بالكتب النفيسة في شتى العلوم، يُفسِّر لنا كثرة المصادر التي اعتمَد عليها زيني زاده في إعرابه للكافية(١).

٤ - السلطان الغازي عثمان خان الثاني (١١١٠هـ - ١١٧١ هـ):

لم تطلْ مدة مكوث زيني زاده في حياة هذا السلطان؛ إذ تُوفِّي في العام الذي تولى فيه الخلافة، على أنه كتَب له نسخة من كتابه "الفوائد الشافية"، وأثنى عليه فيها، وهي التي ترجَّح أنها الإبرازةُ الأخيرة من الكتاب، كما سيأتي التدليل على ذلك في الحديث عن نُسخ الكتاب(٢).

وأيضًا لم تطُل مدَّة خلافة السلطان عثمان خان، مثلما طالت مدة خلافة السلطان أحمد ومحمود خان؛ إذ وافتْه المنيَّة بعد حوالي أربع سنوات من توليه الخلافة.

وقد وُلِد هذا السلطان في سنة ١١١٠ هـ - ١٦٩٦ م، وبعد أن تقلَّد السيف في جامع أبي أيُّوب الأنصاري على حسب العادة القديمة، وأبقى كبار الموظَّفين في وظائفهم، عيَّن في منصب الصدارة العظمى نشانجي علي باشا بدلَ محمد سعيد باشا الذي سبق تعيينه صدرًا، فاعتمد علي باشا هذا على ميل السلطان إليه، وسار في طريق غير حميد حتى أهاج ضده الأهالي، ولما تحقق السلطان من ذلك بنفسه، أمَر بقتْله جزاءً له، ووضع رأسه في صحن من الفضة على باب السراي عبرة لغيره، فقتل في ١٦ محرم سنة ١١٦٩ هـ - ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٥٥ م وعيّن مكانه مصطفى باشا، ثم عزله في ٢٠ ربيع الأول سنة ١١٧٠ هـ ١٣ - ديسمبر ١٧٥٦ م، وعين مكانه محمد راغب باشا الشهير، وكان من

---

(١) ينظر: مبحث مصادر زيني زاده في إعراب الكافية: (ص: ٧٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ١٣٣) من قسم التحقيق.

فحول الرجال الذين تقلَّبوا في المناصب على اختلافها.

وكان لهذا السلطان عادة حسنة جدًّا، وهي أنه كان يمرُّ ليلًا في الشوارع والأزقة متنكِّرًا؛ لتفقُّد أحوال الرعية، والوقوف على حقيقة أحوالهم بنفسه؛ ليقفَ بذلك على ما يرتكبه وزراؤه وعُمَّاله بحق الرعية، وهذا ما حدَث مع صاحب الصَّدارة العظمى نشانجي علي باشا؛ إذ سمع أثناء تجواله بما يرتكبه وزيرُه من أنواع المظالم والمغارم، فأمَر بقتله - كما سبق.

كما تميَّز بخبرته السياسيَّة وحِنكته، وكان ممَّا زاده خبرة في أمور السِّياسة الأوروبية، وزاده اطلاعًا على دقائقها، أنه كان مباشرًا لتحرير (معاهدة بلغراد) بصفة (مكتوبجي أمين سر ولاية)، وأيضًا اطلاعه على المخابرات التي دارت بين الدولة والدول ذات الشأن كافة، للوصول إلى إبرامها.

ويظهر من إهداء زيني زاده نسخة من كتابه "الفوائد الشافية" للسلطان عثمان خان، وثنائه عليه، أنَّه كان من المهتمِّين بالعلم وأهله.

تُوفِّي السلطان عثمان الثالث في ١٦ صفر سنة ١١٧١ هـ ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٥٧م، وكانت مدة حكمه ٣ سنين و ١١ شهرًا، وعُمره سِتُّون سَنة.

المطلب الثاني

أهم ملامح الحياة العلميَّة في تلك الحِقبة

وبعد هذا العرض لعصر المؤلِّف، ولحياة الخلفاء الأربعة الذين عاصرهم، يتَّضح كيف كانت طبيعة الحياة السياسية في الداخل والخارج، وكيف كانت طبيعة الحركة العلمية في ذلك العصر.

ومِن أهمِّ الملامح للحياة العلميَّة في تلك الحِقبة: اهتمامُ الخلفاء والسلاطين بالحياة العلميَّة، ووسائلِ التعلُّم ونشْر العلم، وتشجيعهم للعلماء وطلبة العلم، وقد سبق الحديث عن الآستانة، وكيف كانت من أقدم البلاد الإسلامية التي دخلت فيها المطبعة، وذلك في عهد السلطان أحمد خان، وأيضًا رأينا اهتمام السلطان محمود خان بجَمْع الكتُب، وإنشاء المكتبات العامة ودور الكتب (الكتبخانات).

وقد ظهر هذا الأثر جليًّا في شخصية زيني زاده، وفي كتابه محل الدراسة، فبداية كتابه إهداء لسلاطين عصره، وثناء عليهم، وقد جاء ذكر الخليفتين محمود خان، وعثمان خان، في نسخ الكتاب كما مر، وما كان هذا ليحدُث لولا معرفةُ زيني زاده باهتمام هؤلاء الخلفاء بالعِلم ومحبَّتهم لأهله، وتشجيعهم لهم، خصوصًا، وأنَّ عِلم النَّحو ليس له تعلُّق بالأمور السياسيَّة، ولا الفتاوى التي قد يُتَّهم فيها بعضُ العلماء بمداهنة السلاطين، بإصدار الفتاوى الموافِقة لآرائهم.

كذلك ظهر هذا الثراء العلمي، ووفرة المصادر وانتشار كتب العلم في كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"؛ فما أكثر ما ينقل زيني زاده عن كتُب الأصول المعتمدة في النحو وغيره من العلوم، كما سنرى ذلك في المبحث الخاص بمصادر المؤلف.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على الخلفاء والسلاطين فقط، بل نلمح هذا الاهتمام بالعلم ونشره عند

الوزراء أيضًا، بل كان من أكبر أسباب كتاب "الفوائد الشافية": سؤال الوزير يكن علي باشا لزيني زاده أن يعرب متن الكافية، وأن يكتب كلمات متعلقة بإعرابه، وافية به، غير محتاجة إلى غيره، مع أنَّه كانت تعوقه عنه العوائق، ويَمنعه عن ذلك النوائب، لولا طلب الوزير، وتشجيعه له على ذلك، وأمله في ذلك.

وفي ذلك يقول زيني زاده عن سبب تأليفه لإعراب الكافية: "...حتى سنَح لخيالي، وخطَر لرُوعي، أن أكتب كلمات متعلقة بإعرابه، وافية به، غير محتاجة إلى غيره، إلا أنَّه يعوقني عنه العوائق، ويَمنعني عنه النوائب، إلى أنْ سألني مَن كنتُ محفوفًا بآلائه، ومستغرقًا لنعمائِه، ومرفوعًا من الخفض إلى العلوّ، ومرجَّحًا على كثير مِن العدوّ، ألا وهو الأمير صاحِب الرايات، ممدُّ أصحابِ الحاجات، المتَّصفُ بمَكارِمِ الأخلاق، الواصِل عطاياه إلى الآفاق، الفيَّاض[١] سِجَال النوال على الخلائِق، الوهَّابُ جلائِل النِّعمِ والدَّقائق.

مَا نَوَالُ الغَمَامِ فِي وَقْتِ رَبِيعٍ ** كَنَوَالِ الأَمِيرِ يَوم سَخَاءِ

فَنَوالُ الأَميرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ ** وَنَوَالُ الغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ[٢]

أعني به يكن علي باشا، يسره الله تعالى ما يشَا، وجعله ممن آتاهم الحِكمة والحُكومة، وحفِظه عن فِتنة البأس والخُصومة، وأدام جيشه في ظلّ العيش الناعِم، ما دام في المصلَّى الساجد والراكع والقائم، فأجبتُ مَسؤولَه، وكتبتُ مأمولَه، وسميتُه بـ"الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"...إلخ"[٣].

بل كان يَشيع هذا الجو العلمي بين عموم الطلبة، فها هم الطلاب مِن أولي الأفهام وذوي الألباب في عصر زيني زاده يشتغلون بقِراءة كتاب الكافية وحَفْظه، بل إن زيني زاده نفسه يصرح بأنه كان مشتغلًا في عُنفوان شبابه بحِفظِه، وفيما وراءه إلى شيخوخته بتعليمِه وقراءته على الطلاب، ولا يكتفي بكتابة ما سوده مرة واحدة، بل يبيض ذلك بنفسه مرات متعددة، ويعيد قراءته على طلابه، وشرحه لهم، بل يعلق على مؤلفاته بتعليقات وحواشٍ نفيسة؛ يقول زيني زاده عن كتاب الكافية لابن الحاجب: "وقد اشتغل في قِراءتِه وحَفْظه الطلَّابُ، مِن أولي الأفهام وذوي الألباب، وكنت مشتغلًا في عُنفوان شبابي بحِفظِه، وفيما وراءه إلى شيخوختي بتعليمِه، حتى سنَح لخيالي، وخطَر لرُوعي، أن أكتُب كلمات متعلقة بإعرابه، وافية به، غير محتاجة إلى غيره...إلخ"[٤].

---

(١) في الأصل: الغبال. ولم أتبينها، ولم أجدها في المعاجم.

(٢) البيت من بحر [الخفيف].

وهو للشاعر رشيد الدِّين الوطواط، وهو شاهد بلاغي مشهور على ما يُعرف في البلاغة بالتفريق المفرد، وهو أن تقصد إلى نوعين يندرجان تحت جنس واحد فتوقع بينهما تباينًا في المدح أو الذم أو غيرهما. ينظر: "مفتاح العلوم" للسكاكي (ص: ٤٢٥)، "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري (٧/ ١٥٢)، "الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز" للعلوي الطالبي (٣/ ٧٨).

(٣) ينظر: (ص: ١٥٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٣٣). من قسم التحقيق.

وإنْ كان هذا هو حال الطلبة في اهتمامهم واشتغالهم بكتاب من كتُب النَّحو؛ فغيره من علوم الشَّريعة كالعقيدة والحديث والتفسير والفقه والأصول من باب أَوْلى.

المبحث الثاني

ترجمة زيني زاده[(١)]

وبدايةً تجدُر الإشارة إلى أنَّ المصادر التي ترجمت له لم تُثرِنا بمعلومات وافية عنه، ولا عن حياته ونشأته، ولا شيوخه ولا تلاميذه، ولم أظفرْ بترجمةٍ مفصَّلة له على قدْر طاقتي في البحث، فجمعتُ كلَّ ما وقفتُ عليه محاولًا أن أصوغَ منه ترجمة وافية قدْر الإمكان؛ هذا ومِن الجديد في البحث ما ذكَره المؤلِّف نفسُه في الكتاب محل الدِّراسة **"الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"**، وفي غيره من مؤلفاته خصوصًا كتاب "كشف الإعراب"، من أشياء تُفيد في ترجمته؛ مثل أسماء مؤلَّفات له لم يذكرها مَن ترجم له، وبعض شيوخه وأساتذته، وزملائه الذين أشار إليهم في الكتاب، وهذا من الأشياء الجديدة والمهمَّة في آنٍ واحد، مع أنها قليلة أيضًا، حتى يصدُق على زيني زاده بعضُ ما قاله الدكتور سعيد الأفغاني في مقدِّمة تحقيقه لكتاب "الحُجَّة في القراءات" لابن زنجلة (ص: ٢٥) حيث قال: "وليس يعني القارئ حساب الوقت الذي أنفدته في البحث منذ ظفرت بنسخة الكتاب سنة ١٩٥٦، ولا أوقات الأفاضل الذين كتبتُ إليهم؛ ويَعنيه أن يُوقِنَ أنَّ كتُب الطبقات في تراثنا - على وَفْرتها وتراكُمها وتنوعها، والافتنان في التأليف فيها افتنانًا لم تبلغه أمَّة حتى اليوم سعةً وعمقًا - أغفلتْ أضعافَ مَن ذكرت من علمائنا الأكفياء الجديرين بالتنويه في حضارتنا العلمية الواسعة المتباعدة الأطراف. ومهما يكن؛ فكتاب المؤلِّف هو أصدقُ مترجميه".

وستنتظم ترجمته في ستَّة مطالب كالتالي:

المطلب الأوَّل
اسمه، ونَسبه، ولقبه

اسمه ونسَبُه: حُسين بن أحمد، الرُّومي، البِرسوي - نِسبة إلى مدينة برسة، وهي من أعمال تركيا - الحَنَفي، النَّحْوي الصَّرْفي.

لقبه: وقدِ اشتهر بلقب: "زِيني زاده"، وقد بحثتُ جاهدًا عن معنى هذا اللَّقب، ولكني لم أظفرْ به، ولعل (زاده) كان لقبًا يُلقَّب به الأمراء وأصحاب الجاه، أو المناصب العليا في الدولة العثمانيَّة؛ لكثرة ما ورد هذا اللقب على كثير من أمراء الدولة وأصحاب المناصب، وهذا قد يرجِّح أن زيني زاده كان صاحب منصِب، أو قريبًا من الوزارة والإمارة، ويدلُّ على ذلك أيضًا تلقيب زيني زاده بلقب (الأفندي) كما ورد ذلك في كتاب عثمانلي مؤلفلري (١٠/ ٣٢١)، وأيضًا قد يدلُّ على ذلك إهداؤه كتبه لسلاطين عصره،

---

(١) ينظر في ترجمته: "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" (٤/ ٢٠٧)، و"هدية العارفين" كلاهما لإسماعيل البغدادي (١/ ٣٢٦)، "عثمانلي مؤلفلري" (١٠/ ٣٢١)، و"معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة (٣/ ٣١١)، و"الأعلام" للزركلي (٢/ ٢٣٢).

وأيضًا طلب الوزير يكن علي باشا منه مباشرةً أن يكتُب هذا الإعرابَ على كافية ابن الحاجب.

وقد نصَّ الزركلي[١] - في ترجمة ابن النَّقِيب (١١٠٧هـ)، عبد القادر بن يوسف النقيب الحلبي، الذي يُقال له **نقيب زاده** - على أن تعريب كلمة (زاده) (ابن)، حيث قال معلِّقًا في الهامس: "وفي هدية العارفين (١/ ٦٠٢) وفاته سنة ١٠٨٥، وعرَّفه بنقيب زاده، كما في فهارس دار الكتب المصرية، وإنما هذا لقب سَمِيِّه الآتية ترجمتُه بعد هذه، **وقد عرَّفناه بابن النقيب – تعريب نقيب زاده**". ويوافق هذا أيضًا ما جاء في "قاموس المعاني" على الشبكة العنكبوتيَّة: "هذه الكلمة ليست اسمًا، بل هي لاحقةٌ تُضاف على آخِر الأسماء ، فتؤدِّي معنى "الابن"، وهي فارسية، جاءت عن طريق العثمانيِّين، مثل باقي زاده، أمير زاده، أي: ابن الباقي، ابن الأمير".

وعليه؛ فيكون معنى لقب "**زيني زاده**": "**ابن زيني**"، أو "**ابن الزيني**".

المطلب الثاني
مولده، ونشأته

أولًا: مولده:

وُلِد حسين بن أحمد في مدينة "بروسة" بتركيا، وبها كانت نشأته وحياته العلميَّة، ولم يذكر لنا أحدٌ من مترجميه تاريخ ولادته، وقد اجتهدتُ كثيرًا وفتشتُ وحاولتُ أن أصِل إلى أقرب تاريخ لولادته، فوقفتُ بحمد الله تعالى على تعليق نفيس للمؤلِّف نفْسِه على كتابٍ كَتَبَه وحرَّره بخطِّه، وهو "**كشف الإعراب**"[٢]، الذي هو إعراب كتاب "العوامل الجديد" للبركوي، جاء هذا التعليق في آخر لوحة من كتابه هذا ونصُّه: "**يقول جامع هذه السُّطور، بعون الملك الغفور: قد كنتُ حين سوَّدتُها ابنَ اثني [كذا] وعشرين سَنة، وحين التبييض ابنَ ثلاثين سَنَة، فالحمد لله أولًا وآخرًا...**" وفي هذا التعليق تحديدٌ لتاريخ ولادة المؤلِّف؛ فقدِ انتهى زيني زاده مِن تأليفه سَنة ١١٣٧ من الهجرة[٣]، **فعلى هذا يكون تاريخُ ولادته تحديدًا: إمَّا سنة ١١١٥ هـ** – إنْ كان تاريخ النَّسخ الموجود في آخِر المخطوط هو تاريخ النُّسخة المسوَّدة، **وإمَّا سنة ١١٠٧ هـ** – إن كان تاريخ النَّسخ هو تاريخ النُّسخة المبيَّضة، وهذا هو الأرجح لديَّ.

---

(١) "الأعلام" للزركلي (٤/ ٤٨).

(٢) منه نسخة بخط المؤلف، محفوظة في جامعة الملك سعود بالرياض رقم ٤١٥ ك. ز، وتقع في ٨٨ لوحة، وينظر: معجم المؤلفين (٣/ ٣١١)، وفهرس الأزهرية (٥/ ١٢٨).

(٣) جاء في آخر مخطوط "كشف الإعراب" ما نصه: "قد تيسَّر الإتمام، بعون الملك العلام، في أواخر ذي القعدة من حجة سبع وثلاثين ومائة وألف هجرية نبويَّة، صلَّى الله عليه وعلى سائر المرسَلين، وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين. تم تم. قد وقع الفراغ من هذه النسخة على يدِ مؤلِّفها حسين بن أحمد، عليهما رحمة الله الأحد، صلَّى الله على تعالى على نبيِّنا الأحمد، وعلى آله الأمجد. تم. قابلتُ مع الطلبة بقدْر الإمكان من كتاب الأستاذ بعون الله الملك الوهاب".

فعليه؛ يكون تاريخ ولادته تحديدًا: في أواخر ذي القعدة سَنة ١١٠٧ هـ.

وأحسبُ أنِّي - بحمد الله تعالى - لم أُسبَق إلى تحديد تاريخ ولادة المصنِّف زيني زاده.

وقدْ أفادني هذا التعليق أمورًا كثيرة أيضًا عن المؤلِّف نفسه وعن كتاب "الفوائد الشافية" أيضًا، مما يؤكد على أهمية الرجوع إلى مؤلَّفات المؤلِّف وربطها بعضها ببعض، واستجلاء المعلومات عنه من كلامه هو، وهذا أوثق ممَّا في كتب التراجم؛ إذ هذا كلام المؤلِّف عن نفسه، كما أنَّ المؤلفات كثيرًا ما تكون مشتملة على أخبار ومعلومات لم يذكرها المترجمون، وقد تكون مهمة جدًّا، كما هو الشأن في ذلك التعليق لزيني زاده.

من الفوائد التي أفدتُها من هذا التعليق النفيس لزيني زاده:

أنَّ المؤلف كان يقرأ كتبه بنفسه على طلَّابه، ويُعلِّق عليها بخطِّ يده، وقد يكون ذلك بعدَ مُدَّة من تأليف الكتاب الذي يعلِّق عليه.

ومنها: أن للمؤلِّف تلامذة وطلابًا، وإنْ لم تذكر لنا المصادر التي تَرجمت له اسم أيٍّ منهم.

وممَّا أفادني به هذا التعليق النفيس أيضًا: أنْ حلَّ لي إشكالًا، كثيرًا ما وقفتُ أمامه في كتاب "الفوائد الشافية" في نسخة مكتبة السيدة زينب، وهي النسخة التي نُقلت من النسخة التي وضعها المؤلِّف في كتبخانة صالح بن أحمد بن عمر، ولم أستطع الاهتداء إلى شيء إلَّا بعد الوقوف عليه؛ وهذا الإشكال هو وجود تعليقات نفيسة وإحالات وشروح لبعض الكلمات على هوامش تلك النسخة، فظننت في أول الأمر أن هذه النسخة مقروءة على أحد العلماء، وأنَّ هذه تعليقاته، أو تعليقات وتقييدات بعض الطلبة وراءه، وكنت مترددًا في إثبات شيء منها في هامش النص المحقَّق. وقد أفادني هذا التعليق الذي على كتاب كشف الإعراب أن هذه التعليقات التي على "الفوائد الشافية" هي من تعليقات زيني زاده نفسه، وأن هذه النسخة قرئت عليه؛ يدل على ذلك ويؤكِّده أمران: الأول: أن طريقة التعليق على كتاب كشف الإعراب هي الطريقة نفسها التي علَّق بها على كتاب "الفوائد الشافية".

وبناءً على ذلك فقد أثبتُّ هذه التعليقات كما سبَق في منهج الدراسة - إلَّا مواضع نادرة جدًّا تُعد على الأصابع رأيت أنها واضحة ولا حاجة لذكرها - إذ لا ينبغي إهمالها إطلاقًا؛ لأنَّها من تعليقات المؤلف نفسه، كما أنه قامت في كثير من الأحيان مقام التعليقات التي ينبغي أن يعلق بها المحقق على كلام المصنِّف، من توضيح لمبهم، أو حل لإشكال، أو شرح لغريب... إلخ، وقد كفاني المؤلف هذه المؤونة، وحلَّ بهذه التعليقات النفيسة كثيرًا من الإشكالات.

ثانيًا: نشأته:

لم تُطلعنا المصادر التي ترجمتْ له - كما مرَّ - على نشأته، وكيفية طلبه للعلم، وغير ذلك، إلَّا أنَّه يمكن التعرُّف على ذلك من خلال ما ذُكر عن الملامح العلميَّة لعصر المؤلِّف؛ من اهتمام السلاطين بالعلم، والمكتبات العلمية، ونشر الكتب، وحرص العلماء والمؤلفين على إهداء كتبهم للسلاطين والوزراء؛ لما يرونه من اهتمام. كما هو الحال مع زيني زاده نفْسه. كما يظهر في كتاب الفوائد الشافية أثر وفرة

المصادر العلميَّة لدى المؤلِّف، إذ قد نقل عن ما يزيد عن مائة كتاب، كما سيأتي تفصيل ذلك في مبحث مصادر المؤلِّف.

وثمَّة إشارات مهمَّة للمؤلِّف في مؤلَّفاته تُشير إلى أنَّه ترعرع في العِلم منذ صِغره، وأتْقن عِلم النحو خصوصًا في ريعان شبابه، حتى عرف به، وكان مرجعًا لطالبي علم النحو يأتونه يسألونه عمَّا أشكل عليهم. من ذلك ما ذكره المؤلِّف نفسه في تعليقه على **"كشف الإعراب" (لوحة ٢٥/ أ)** إذ يقول: «وقد سُئلت بكهنيابة[١] سنة إحدى وعشرين عن عامل المخفوض على الجوار؛ ما هو؟ فإنَّ العامل في مجاوره لا يصح أن يكون في عامل إليه، من حيث إنه ليس له في المعنى؛ وإنَّما هو لغيره، وعامل غيره لا يَقتضي خفضه؛ إذ هو غير مخفوض بالفرض، لا يرى أنَّ لفظ مزمل في بنية المقيس صفة لكبير، وكبير مرفوع، فعامله إنما اقتضى فيه الرفع، وكذا في صفة مرفوعة، فلا يصحُّ إسنادُ العمل فيها إلى عامل الموصوف؛ لتخلُّف أثره، وهو الرفع، ولا إلى عامل بجاد؛ لأنَّه إنما يعمل فيه، وفيما يتعلق به، ومزمَّل غير متعلِّق به في المعنى قطعًا؛ فالأمر مشكل[٢]؟

فقلت: السُّؤال مبني على أن حركة الخفض إعرابية، وهو ممنوع، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فليست إعرابية ولا بنائية؛ فلا تحتاج إلى عامل؛ لأنَّ الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني، والعامل إنما يتسلَّط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه إيَّاها من جهة المعنى، ولا تسلط له على الحركة اللفظية؛ لأنه غير مقتضٍ لها، وإنما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية، وهذا كما نقول في الحمدِ لله بكسر الدال إتْباعًا لكسرة اللام، وهو مرفوع تقديرًا مخفوض لفظًا، وإنما العامل هو الحركة المقدَّرة، لا الملفوظ بها. والحاصل: أنَّ حركة الخفض على الجوار من جملة صور الإتباع، وفي قولهم: "على الجوار" ما يُشير إليه. رماني» انتهى كلامه.

ففي هذا التعليق النفيس ما يدلُّ على تمكُّن زيني زاده وإحاطته بدقائق عِلم النحو، وكثرة اطلاعه على كتب النَّحو، وأنه كذلك صارَ مرجعًا يُرجع إليه ويسأل وهو ما زال في سِنٍّ صغيرة، وعمره إذ ذاك تحديدًا اثْنا عشر عامًا على ما ترجَّح من أنَّ تاريخ ولادته كان سنة ١١٠٧ هـ، وهذا السؤال سُئله سَنَة ١١٢١ هـ.

كما يشير المصنِّف أيضًا إلى إقباله الكبير على العِلم، وأنَّه استمرَّ منذ عُنفوان شبابه، إلى شيخوخته وقُرب نهاية حياته، مهتمًّا بحِفظ كتُب النحو، وتدريسها وقراءتها على الطلَّاب، وتقييد الشروح والإعراب على متونها، من ذلك ما ذكَره المؤلِّف في أوَّل "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" من حاله مع متْن

---

(١) لعلها اسم بلد صغيرة أو قرية، ولم أهتد إليها.

(٢) كأنَّ السائل أو زيني زاده نفسه يوضِّح السُّؤال ببيت كمِثال على سؤاله؛ ولعله يعني قولَ امرئ القيس [من الطويل]:

كَأَنَّ ثَبيرًا في عَرانِينِ وَبْلِهِ **كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

كافية ابن الحاجب؛ إذ يقول: "وكنتُ مشتغلًا في عُنفوان شبابي بحِفظِه، وفيما وراءه إلى شيخوختي بتعليمِه، حتى سنَح لخيالي، وخطَر لرُوعي، أن أكتُب كلماتٍ متعلِّقةً بإعرابه، وافية به، غير محتاجة إلى غيره، إلا أنَّه يَعوقني عنه العوائق، ويَمنعني عنه النوائب، إلى أنْ سألني مَن ..." (١).

ويغلب على الظنِّ أنَّ كتاب "الفوائد الشافية" هو آخِرُ تآليف زيني زاده رحمه الله؛ لأنَّه أنهاه في شهر رمضان عام ١١٦٨هـ، وهو العام الذي تُوفي فيه على ما ذكَره أكثرُ المترجمين له.

المطلب الثالث

شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه

أيضًا لم يذكر أحدٌ ممَّن ترجم له أحدًا من شيوخه أو تلامذته، ولكن زيني زاده نفسه قد ذكَر في "إعراب الكافية" بعض شيوخه، وشيوخ شيوخ، وكذلك أشار إلى بعض زملائه ومعاصريه، وإن لم يصرّح باسم أحد منهم:

فمن شيوخه الذين ذكرهم:

١- الشَّيخ محمَّد أفندي الصوبجي: وقد ذكره في موضعين، مصرحًا بأنه شيخه، يقول: "كما أفاده شيخُنا الشيخ محمد أفندي عليه رحمة الملك الهادي، نقلًا عن شيخه العالم محمد أفندي الكوز لحصاري"(٢). ويقول: "كما نقل شيخي عن شيخه العالم محمد أفندي"(٣).

وشيخه هذا هو الأستاذ مُحَمَّد بن مُحَمَّد الصوبيجهْ ويْ الآيديني، الرُّومِي الحَنَفِي المُتَوفَّى سنة ١١٦١هـ، صاحب "فتح الأسرار في شرح الإظهار للبركوي"، وزيني زاده يحتفي بأستاذه هذا، وأحيانًا يذكره من غير تصريحٍ باسمِه؛ وقد نقَل عنه، وأشار إليه في موضعين من "إعراب الكافية"؛ يقول: "وحين عرضتُه على **الأستاذ** استحسنه"(٤).

يقول: "كذا استفيد مِن **الأستاذ** رحمه الله"(٥).

وقد صرَّح كذلك باسمه في هامش (ز): «١٣٦/ب يعني الشيخ محمَّد أفندي الصوبجي سلَّمه الله تعالى»(٦).

---

(١) ينظر: (ص: 155) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٤١) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٣٠٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٣١٣، ٩٩٨) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 929) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٧٠٠) من قسم التحقيق.

كما أنَّه نقَل عنه، وأشار إليه في أكثر مِن موضع في كتابه "تعليق الفواضل على إعراب العوامل"(١).

٢- **الأستاذ درويش محمد أفندي**: ذكره زيني زاده في موضع واحد، قائلًا: "هكذا سمعتُ من الأستاذ درويش محمد أفندي عندَ قراءة كتاب الهوادي، ثم رأيتُ في الأطول وحاشية المختصَر للحفيد ما يوافق قول الأستاذ سلَّمه الملك العلَّام، والله ولي التوفيق والإنعام"(٢). ولم أستطع الوقوف أيضًا على ترجمته.

٣- **شيخ مشايخه مولانا المفتي بقوش اطه جي**: ذكره زيني زاده في موطن واحد، حيث قال: "ورده شيخُ مشايخنا مولانا المفتي بقوش اطه جي في حاشية الامتحان"(٣).

٤- **شيخ شيخه العالم محمد أفندي الكوز لحصاري**، وقد سبق ذكره آنفًا في قوله: "كما أفاده شيخُنا الشيخ محمد أفندي عليه رحمة الملك الهادي، نقلًا عن شيخه العالم محمد أفندي الكوز لحصاري"(٤).

وأقرب مَن وقفتُ عليه ممن ينطبق عليه ما ذكره زيني زاده من أنَّه شيخ مشايخه: هو: الكوز لحصاري، أحمد بن خير الدِّين الرُّومي الحَنَفي الشهير بإسحاق خوجه سي، نزيل بروسة، وتوفي سنة ١١٢٠ عشرين ومائة وألف، وهو عالم مشارك في بعض العلوم. من مؤلفاته: أقصى الأرب في ترجمة مقدمة الأدب للزمخشري، وأنفع الوسائل في ترجمة الشمائل، وحاشِيَة على طوالع الأنوار، وغير ذلك(٥).

---

(١) ينظر: كتاب "تعليق الفواضل على إعراب العوامل" دراسة وتحقيق محمد بن يونس هاني (ص: ٣٠). وهي رسالته للماجستير من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.

وقد ذكَر أنَّ اسم الأستاذ الذي يذكره زيني زاده هو: "محمد بن محمد بن أحمد الصبوجه ويْ الرومي الحنفي، المتوفى سنة ١١٧٢ هـ"، وكنتُ قد استفدتُ ذكر اسم أستاذ زيني زاده منه أولًا، ولكن أَشكل عليَّ أنَّ تاريخ وفاته سنة ١١٧٢ هـ، أي: بعد وفاة زيني زاده بأربع سنين، وقد ترحَّم عليه زيني زاده قائلًا: "كذا استفيد مِن الأستاذ رحمه الله"، وبالرجوع إلى المصادر الأصلية تبيَّن أنَّ هناك ثلاثة من العلماء ذُكِر أن لهم مؤلَّفًا بعنوان: "فتح الأسرار في شرح الإظهار"، وهم:

١- "الشيخ محمد بن أحمد الشيخي المتوفى سنة ١١٤١ إحدى وأربعين ومائة وألف"كما في إيضاح المكنون (٤/ ١٥٨).

٢- **مُحَمَّد بن مُحَمَّد الصوبيجه وي الآيديني الرُّومي الحَنَفِيّ الْمُتَوفَّى سنة ١١٦١هـ**" كما في هدية العارفين (٢/ ٣٢٧).

٣- محمد بن محمد بن أحمد الصبوجه وي، الرومي، المتوفى سنة ١١٧٢ هـ كما في معجم المؤلفين (١١/ ٢٢٦).

وقد ترجَّح لديّ أنَّ أستاذه هو المتوفَّى سَنة ١١٦١ هـ؛ لأنَّ تاريخ وفاته يتَّسق مع وفاة زيني زاده، ومع تاريخ الانتهاء من كتاب "تعليق الفواضل" الذي انتهى من تأليفه في أواخر شهر ذي الحجة سنة ١١٤٤هـ. كما أنَّ نِسبته إلى "آيدين" ترجِّح ذلك أيضًا؛ لأنَّ زيني زاده -كما تقدم- قد تُوفي بآيدين. وممَّا يرجح ذلك أيضًا أن في بعض المواضع من الفوائد الشافية ذكره زيني زاده مترحمًا عليه؛ مما يدلُّ أنه تُوفي في حياة زيني زاده.

(٢) ينظر: (ص: 599) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 486) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٩٢٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: "هدية العارفين" (١/ ١٦٨)، و"كشف الظنون" (٢/ ١٧٩٨)، و"إيضاح المكنون" (٤/ ٥٤، ٧١)، و"معجم المؤلفين" (١/ ٢١٨).

إلَّا أنَّ اسمه قد ورَد في هذه المصادر جميعًا (أحمد) وليس (محمد) كما ذكر زيني زاده، فالله أعلم.

أقرانه ومعاصروه:

أشار زيني زاده إلى بعض أقرانه وزملائه ومعاصريه، من غير تصريح بأسمائهم؛ يقول: "والعجب أنَّ صديقًا لي ممَّن اشتهر بالعربية استعار منِّي معربَ العوامل لهذا..." (١).

يقول: "ومن العجائب، الذي لا يُرى مثله في الغرائب: أنَّ بعض المعاصرين استعار منِّي معرب العوامل الجديد لهذا الفقير فأعطيته إياه..." (٢).

ويقول: "والعجب أنَّ صديقًا لي ممَّن اشتهر بالعربية استعار منِّي معربَ العوامل لهذا...." (٣).

ويقول: "حتى توقَّف شيخنا* حين سأَل بعضُ الطلبة عند إقراء الإظهار، فقال: هل حذف الفِعل في مثل لو أنَّ زيدًا... إلى آخره جائز أو واجب فضلًا عن غيره*، وأنكَر عليَّ بعضُ الأقران حين نقلتُ هذه المسألة، فقال: كيف يكون الحرف مفسِّرًا للفعل؟ وقلت بالآخِرة: نقلت المسألة عن أئمَّة النُّحاة، وأنت تقول من عندك"(٤).

وقوله في هامش (ز) ١٧٨أ: "قوله: والرَّابطة إلخ، **ذكرناه** مع وضوحه؛ لئلَّا يشتبه للمبتدئين والمعلمين الغافلين، ولقد **سألتُ** الأستاذَ عن الرابطة حين قِراءة شَرْح الكافية للجامي في هذا الموضِع، فتحيَّر ولم يقدِرْ على الجواب"(٥)!

فيوضِّح زيني زاده أنَّه كان يقرأ شرح الكافية للمولى الجامي على أستاذه، وكان يناقشه، ويسأله، ولعله كان أيضًا بحضور بعض زملائه.

تلاميذه:

كان زيني زاده مشتغلًا بالتدريس للطُّلَّاب، وكان ذلك التدريس سببًا لتأليف بعض كتبه كما هو الحال مع كافية ابن الحاجب وإعرابه لها(٦)، بل كان يُقابل كُتُبَه مع الطلَّاب، ويُعلِّق عليها بحواشٍ

---

(١) ينظر: (ص: ٣٤٨) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 234) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 348) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "في شرح الكافية، وفيه تفصيل مَن أراده فليراجع إليه"، ولم يصرح هنا باسم شيخه، ولعله أستاذه الصوبجي.

* في هامش (ز): "أي: خذ هذا".

(٤) ينظر: (ص: 309) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 464) من قسم التحقيق.

(٦) كما سبق قوله عن كافية ابن الحاجب: "وكنت مشتغلًا في عُنفوان شبابي بحِفظِه، وفيما وراءه إلى شيخوختي بتعليمِه". ويقول عن إعرابه للكافية وسبب تأليفه: "ولما كثر التماس إظهار ما في البال، بالغد والآصال، للطلبة الكرام، والأحبة العِظام، أجبت مسؤولهم، بكتْب مأمولهم، على وَفق مرامهم ومقترحهم، راجيًا تيسير الإتمام، من الملك ذي الإنعام" انظر القسم المحقق (ص: ١٥٥).

مفيدة(١)، وعلى الرغم من ذلك لم تذكُرْ لنا كتُب التراجم اسمَ أحدٍ ممَّن أخذ عن زيني زاده أو تتلمذ له، كما لم يُسمِّ زيني زاده أيضًا أحدًا من طلَّابه، وإن كان يُشير إشارة عامَّة مجملة، إلى تدريسه للطلاب؛ مثل قوله: "وكنت مشتغلًا في عُنفوان شبابي بحِفْظِه، وفيما وراءه إلى شيخوختي بتعليمِه"(٢).

المطلب الرابع

صفاته ومكانته العلميَّة، وثناء العلماء عليه

اشتَهَر زيني زاده بعِلمه وتخصُّصه في النَّحو والصَّرْف، ممَّا جعَل مترجميه ينسبونه إلى النَّحو والصَّرف؛ إشارةً إلى تمكنه في ذَينك العِلمين، ومن أبرز صفاته:

سَعة اطلاعه:

ظهَر من خِلال إحالات زيني زاده، وذِكره لأقوال العُلماء، وذكر مصنفاتهم: سَعةُ اطلاعه على الأقوال المختلفة، والكتُب الكثيرة، يدلُّ على ذلك قوله: "وهو الذي مشَى عليه ابنُ مالك في "الكافية الكبرى" وفي جميع كتُبِه"(٣). فقوله: "وفي جميع كتبه" يشير إلى اطِّلاعه على كتب ابن مالك جميعها.

حِرْصه على الطلاب:

كما تميَّز بحِرصه على الطُّلَّاب وإيصال النفع لهم، وحنوه عليهم؛ يتَّضح ذلك في عباراته – التي كثيرًا ما يختم بها الحديثَ عن إعرابه، وهو مما تميز به في طريقة عرضه للمادَّة العلميَّة وأسلوبه في الإعراب. ومن ذلك **قوله:** "وقدْ مرَّ فيه الوَجهان الآخران، فلا تغفلوا عنهما أيُّها الإخوان، وقِيسوا عليه سائرَ الأمثال؛ فإنَّا نَستقصر على الوجهِ الأوَّل كثيرًا؛ لئلَّا يطولَ الكلام، فيلزم للطَّلبة كثرةُ الملال"(٤).

استقلال شخصيَّته، وثِقته بنَفْسه، مع تواضعه وأمانته:

من أبرز ما تميَّز به زيني زاده استقلال شخصيَّته، مع تواضعه وأمانته، وعدَم تشبُّعه بما لم يُعطَ، أو إظهار أنه اطَّلع على شيء وهو لم يَطَّلع عليه؛ هذا على كثرة الاعتراضات التي اعترض بها زيني زاده على النحاة المتقدِّمين، والمتأخرين، والمعاصرين له، وشِدَّته في ذلك أحيانًا، التي تُحسب في أول وهلة من الكِبر، إلَّا أنَّه مع ذلك يُظهر التواضُع في موطنه؛ يدلُّ على ذلك:

قوله: "وينبغي أن يجري الاختلاف في حكاية الرَّفع في حالة الرفع كما ذكرناه عن قريب في حِكاية

---

(١) جاء في آخر مخطوط "كشف الإعراب" ما نصه: "قابلتُ مع الطلبة بقدر الإمكان من كتاب الأستاذ بعون الله الملك الوهاب".

(٢) ينظر: (ص: ١٥٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 158) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٣٤٩) من قسم التحقيق.

الجر في حالة الجر، **إلَّا أني لم أطَّلع فيه على الاختلاف؛ فلينظر إلى المفصَّلات**"(١).

وقوله: "كذا قررتُه في معربي على الإظهار، مِن غير اطِّلاع على كلام أحد من الأخيار، **ثم هو رأيته عند تسويد هذا المُعرب في شرْح الهندي**، والحمد لله الملك المعين الناصِر الهادي"(٢).

ومن عباراته في تواضعه وهضمه لنفسه:

قوله: "... استعارَ منِّي معرب العوامل الجديد **لهذا الفقير**"(٣).

وقوله عن نفسه: "... استعار منِّي معربَ العوامل **لهذا الحقير**..." (٤)، وكذلك ما ذكره في الحاشية حيث قال: "هذا ما سنح **لبال الفقير** قبل الاطِّلاع على كلام أحد، ثم رأيتُ في الشهاب نقلًا عن أبي حيَّان، فوقع التوارد، فالحمد لله ربِّ العالمين"(٥).

وقال: "في هامش (ز): «وهذه المسألة كانت سببًا **لكتابة النكت لهذا الحقير**"(٦).

ويعني بقوله: "الحقير" و"الفقير" نفْسَه؛ تواضعًا، وهضمًا لحقوق نفسه، وإظهارًا لفقره إلى الملك القدير.

وإنْ كان تواضعه هذا لم يمنعه من إظهار الثقة بنفسه أحيانًا، بل الثناء على نفسه، وأنَّه فاضل من أهل التَّدقيق! حيث يقول: "...فاحفظه؛ فإنَّ أكثر الناس عنه غافِلون، بلِ الطلبةُ مُضَلُّونَ، مع أنَّهم إذا سِمعوا هذا التحقيقَ، **عن الفاضلِ ذي التَّدقيق**، ينسبون القائلَ إلى الغَلَط، ولا يَعرفون أنَّهم وقَعوا في الشَّطط"! وهو هنا في هذا النص يعني نفسه، بدليل ما بعده، فقد ذكر قصة أحد المعاصرين له مع كتابه معرب العوامل الجديد، قال: "...فأعطيتُه إيَّاه، فلمَّا رأى في إعراب آمنتُ وأمثالِه توّ ضمير مرفوع، غيَّرَه بحكِّ الواو، فجعَله: تُ فاعل، فصَدق في حقِّه قولُ الشاعر(٧):

وكَم مِنْ عائبٍ قَولًا صَحيحًا ** وَآفَتُه مِن الفَهم السَّقيمِ"(٨).

---

(١) ينظر: (ص: 655) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 904) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 234) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٣٤٨) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 135) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 297) من قسم التحقيق.

(٧) هو المتنبي، ويقال: أخذه من قول الشريف عبد الرحمن الأنصاري:

ما إن يَعيبُ كلامي في فصاحته ** إلا مَعِيبٌ سقيمُ الفهم مأدوف

ينظر: "الإبانة عن سرقات المتنبي لفظًا ومعنًى"، أبو سعد محمد بن أحمد بن محمد العميدي، تقديم وتحقيق وشرح: إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف، القاهرة – مصر، عام ١٩٦١م، (ص: ١٦٩ – ١٧٠).

(٨) ينظر: (ص: 235) من قسم التحقيق.

ومن أقوال العلماء عنه، وثنائهم عليه:

قال عنه الزِّركلي: "**عالم بالنحو**، من أهل بروسة (بتركيا)، **نحوي**، **صرفي**، مِن علماء أواخر القرن الثاني عشر للهجرة"(١).

وقال يوسف بن إليان بن موسى سركيس: "(زيني زاده) حسين بن أحمد: من علماء أواخر القرن الثاني عشر للهجرة"(٢).

وقال إدوارد كرنيليوس فانديك: "ولحسين بن أحمد الشهير بزيني زاده من علماء أواخر القرن الثاني عشر للهجرة رسالة ذكَر فيها ما بقِي من أبواب التصريف، وهي ستة أبواب زادها على الخمسة والثلاثين التي ذكرها صاحب البناء"(٣)، وقد أثْنَى أيضًا على هذا الإعرابِ مع المتْن الأصلي (الكافية) خصِّيصَى بقولِه: "وهُما من أحسنِ المصنَّفات في اصطلاحات عِلْم النَّحو"(٤).

وممَّن أثنى عليه من المعاصرين الدكتور مهند محمد جاسم حيث قال: "فقد حظيت تآليف المتقدِّمين من النحاة، والمشاهير من المتأخِّرين كالسيوطي مثلًا باعتناءِ الباحثين؛ إذ لم يدَعُوا بابًا إلا وكتبوا فيه، وكان الإغفال نصيب الكثير من المتأخِّرين من النحاة ممَّن لا تخلو كتبهم – مع التسليم بكثرة اجترارهم عن القُدامى – عن توجيه رأي، أو اعتراض أو نقْل نص من كتاب مفقود ... فوقعتْ بين يدي نسخة من مخطوط نحوي عنوانها (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) **لزيني زاده البروسوي (ت: ١١٦٨هـ) فوجدته شخصًا جديرًا بتسليط الضوء عليه...؛ فهو نحوي متأخر له أسلوبه، وتعقيباته، وآراؤه واعتراضاته... إلخ، مما يجعله حريًّا بالدراسة**"(٥).

---

(١) الأعلام للزركلي (٢/ ٢٣٢).

(٢) "معجم المطبوعات العربية والمعربة" (٢/ ٩٩٢).

(٣) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص: ٣١١)

(٤) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص: ١٠٨).

(٥) (بحث بعنوان: منهج زيني زاده البرسوي في كتابه تعليق الفواضل على إعراب العوامل) للدكتور مهند جاسم محمد – نشر في مجلة العلوم الإنسانية – العدد الثامن (١٤٣٢هـ).

المطلب الخامس
مصنَّفاته، وآثاره العلميَّة فيمَن بعده

أولا: مصنَّفاته:

لقد ترَك زيني زاده مصنَّفات وآثارًا عديدة، وكلها في النَّحو والصرف، وخصوصًا الإعراب، وهي كالتالي:

١- تصريف الأمثلة(١): وهي رسالة في الصَّرف ذكَر فيها ما بقي من أبواب التصريف، وهي ستة أبواب زادها على الخمسة والثلاثين التي ذكَرها صاحب "بناء الأفعال"(٢)، طُبعت في القسطنطينية ١٢٨١هـ مع شرح الأمثلة للشيخ داود بن محمد القاضي الحنفي.

وقد ورَدت أسماء عديدة لمؤلَّفات في الصرف لزيني زاده، ولعلها كلها رسالة واحدة هي الرسالة السابقة "تصريف الأمثلة"، لكنَّها اشتهرت بأسماء مختلفة، وهذه هي:

"**رسالة في التصريف**".

و"**رسالة في تصريف الأفعال**".

و"**شرح الأمثلة المختلفة**".

و"**شَرْح التصريف**".

و"**مثال الأمثلة المختلفة**".

و"**مقدِّمة في التَّصريف**".

٢- تعْلِيق الفواصل على إعراب العوامل (وهو مختصَر إعراب العوامل، وفيه زيادة فوائد عليه)(٣): وقد طُبع قديمًا مع تحفة الإخوان - وهو شرح للشيخ مصطفى بن إبراهيم - في الآستانة ١٢٢٠هـ و١٢٣١هـ(٤). وقام بتحقيقه: محمد بن يونس هاني، في رسالته للماجستير، كلية اللغة

---

(١) ينظر: "معجم المؤلفين" (٣/ ٣١١)، و"اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (ص: ٣١١)، و"معجم المطبوعات العربية والمعربة" (٢/ ١٩٧٨).

(٢) جاء في "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (ص: ٣١٠): "بناء الأفعال، وهو مختصر مشهور لمصنِّف مجهول. وطُبع على حِدته في بولاق سنة ١٢٤٤هـ".

(٣) ينظر: "معجم المؤلفين" (٣/ ٣١١)، و"الأعلام" للزركلي - مع الهامش (٢/ ٢٣٢)، "معجم المطبوعات العربية والمعربة" (٢/ ٩٩٢).

(٤) ينظر: "معجم المطبوعات العربية والمعربة" (٢/ ٩٩٢).

العربية بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة، ١٤٣٣ هـ.

٣- **"حل أسرار الأخيار فِي مُعرب الإظهار"**، أو "حل أسرار الأخيار، على إعراب الإظهار"، ويُعرَف عادة بـ**"معرب الإظهار"**(١): طبع بدار الطباعة العلية د.ت، وطُبِع بدار الطباعة العامرة سنة ١٢٥١هـ، وفي القسطنطينية سنة ١٢٢٨هـ، وفي بولاق ١٢٦٩هـ.

٤- **رسالة في اللغة بعنوان: "مسائل من مسألة زيني زاده- قوله: قعدت جلوسًا"**(٢): موجود منها نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض. رقم الحفظ: ٠٢١٣٤-١٠,

٥- **فوائد الشَّافية - في الصَّرْف**: ذَكَره بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي"(٣) ضمن شروح الشافية لابن الحاجب التي هي مُكمِّلة الكافية. واسمه "فوائد الشافية"، لحسين بن أحمد زيني زاده ألفه حوالي (سنة ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م)، ونشر في كونبور سنة ١٢٩١هـ.

وهذه دُرَّة نفيسة لو عثر عليها، مع أني لم أر مَن ذكره، ولم أرَ إشارة له في فهارس المخطوطات التي اطلعتُ عليها! وأيضًا لم أقف على هذه النشرة التي ذكرها بروكلمان، وعسى الله تعالى أن يُطْلِع عليه أحدَ الباحثين، فيقوم على دراسته وتحقيقه، فيظهر به علم غزير، وتحقيقات نفيسة في عِلم الصرف. على أنَّ بروكلمان ذكَره من ضِمن الشروح، مثلما فعَل مع كتابه "إعراب الكافية"؛ إذ ذكره ضِمنَ شروح الكافية. وقد يكون هذا المؤلف لزيني زاده على صِفة إعراب للشَّافية كما هي طريقةُ زِيني زاده في إعراب الكافية وغيرها؛ فلا يكون في عِلم الصَّرْف، إلَّا إذا ضمَّنه شرحًا وتوجيهًا صرفيًّا، والله أعلم.

٦- **الفوائد الشَّافية، على إعراب الكافية**: وهو الكتاب الذي أتناوله بالدِّراسة والتَّحقيق.

وسيأتي الكلام عن مخطوطاته، والتعريف بمطبوعاته ونشراته السابقة بالتفصيل(٤).

٧- **كشْف الإعراب**: وهو إعراب العوامل للبركلي.

انتهى من تأليفه في أواخر ذي القعدة سنة ١١٣٧هـ. منه نسخة مخطوطة في جامعة الملك سعود، محفوظة برقم ٢٦٧ بهذا العنوان: "كشف الإعراب". وهي نسخة نفيسة بخط المؤلِّف، تقع في ٨٨ لوحة، وعليها تعليقات نفيسة أيضًا للمؤلِّف نفسه، ومنها تم التوصُّل إلى تحديد تاريخ ولادته.

ولعل هذا الكتاب هو الذي اختصره وزاد عليه في كتابه "تعليق الفواضل على إعراب العوامل"، ولم أقف على اسم "كشف الإعراب" في المصادر التي ترجمت لزيني زاده، ولكن ورد في (خزانة التراث - فهرس مخطوطات)، ثلاثة عناوين، ولعلَّها كلها لكتاب "كشف الإعراب"، وهي كالتالي:

---

(١) ينظر: "هدية العارفين" (١/ ٣٢٦)، و"معجم المؤلفين" (٣/ ٣١١)، و"الأعلام" للزركلي (٢/ ٢٣٢)، "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (ص: ٣٠٨).

(٢) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - بالرياض.

(٣) (٥/ ٣٣١).

(٤) ينظر: (ص: 131) من مقدمة التحقيق.

"شرح العوامل المائة" و"معرب العوامل"، و"معرب العوامل الجديدة".

٨- كتاب "النُّكت":

وهو من المؤلَّفات التي ذكَرها زيني زاده نفسه في الفوائد الشافية، ولم يَذكُرْها مَن ترجم له، ولم أجدْها في فهارس المخطوطات التي أمكنني الاطلاع عليها؛ قال زيني زاده في هامش (ز): "١٤٤/أ وهذه المسألة كانت سببًا لكتابة النُّكت لهذا الحقير"(١).

ولم أهتدِ إليه ولا إلى أيِّ معلومات عنه غيرَ هذه الإشارة من زيني زاده.

* هذا، ولم تذكر كتب التراجم أية مؤلَّفات له في غير النَّحو والصَّرْف، ولم يُشِر كذلك زيني زاده إلى أي مؤلَّف له آخَر في غيرهما، مع أنه يظهر تمكُّنه في البلاغة، وخصوصًا عِلم المعاني؛ فلعله ألَّف فيه ولم يشتهر.

ثانيًا: آثاره العلميَّة فيمن بعده:

اشتهر زِيني زاده بتعليمه للنَّحو، وقراءته لمؤلَّفاته على طلابه، ومشاركته للمعاصرين له، وإعارته كُتبه لهم(٢)، ولكن لم تذكر لنا كتب التراجم أسماء أحد من تلاميذه، ولا ممَّن نقل عنه عِلمَه، غير أن انتشار مؤلَّفاته، وكثرة نسخها المخطوطة والمطبوعة، خصوصًا كتاب الفوائد الشافية الذي أربت مخطوطاته على عشرين نسخة موزعةً في مكتبات العالم بحسب ما وقفت عليه، وبلغت نشراته المطبوعة أربع عشرة نشرة - كل هذا يدلُّ على الأثر العلمي الكبير لزيني زاده ومؤلفاته فيمَن جاء بعده.

وممَّن نقَل عن زِيني زاده مِن العلماء: الشَّروانيُّ الشافعيُّ في حاشيته على "تحفة المحتاج في شَرْح المنهاج"؛ حيث قال: "(قولُه: لأنَّه احتمال... إلخ) يردُّه ما يأتي عن **معرب الكافية**". **ثم قال**: "(قوله مع أنَّه لا قائل باسميتها [أي: لا قائل باسمية إلَّا]) فيه نظر؛ **عبارة معرب الكافية لزيني زاده**: (وإلَّا بمعنى غير، مبني على السكون لا محلَّ له؛ لكونه حرفًا عند الجمهور كـ(لا) إذا كان بمعنى غير؛ لأنَّ مناط الاسمية والفعليَّة والحرفية المعنى الموضوع له؛ لا المعنى المجازي كما في حاشية أنوار التنزيل للمولى عصام الدِّين، خلافًا لبعضهم؛ فإنه يقول: إنَّه اسم أُجري إعرابه فيما بعدَه كما قيل في (لا) في نحو قولك: زيد لا قائم ولا قاعد، إنَّه اسم بمعنى غير، وجعَل إعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرَّح به السخاوي، واختاره في الامتحان، وأمَّا ما ذكره التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى: {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ}(٣) من أنَّه لا قائل باسميَّة إلَّا إذا كان بمعنى غير، فقد صرَّحوا بخلافه كما في حاشية أنوار التنزيل للمولى الشهاب، وفي شرح مغني اللبيب للدماميني: لو ذهب ذاهب إلى القول باسميَّة إلَّا إذا كان بمعنى غير

(١) ينظر: (ص: ٢٩٧) من النص المحقق - الهامش.

(٢) ينظر: (ص: ٢٣٤) من النص المحقق.

(٣) سورة البقرة: ٦٨.

لم يعد. انتهى؛ فعلى القول بحرفيَّة إلَّا فمجموع {إِلَّا اللهُ}(١) صفة آلهة كما في التَّسهيل، وعلى القول باسميَّة إلَّا هذه، فإلَّا اسم بمعنى غير مبنيٌّ على السكون مرفوع محلًّا صفة آلهة). اهـ"(٢).

وهذا النص نقله الشرواني باختصارٍ يسير من "الفوائد الشافية"، في باب الاستثناء عند الكلام على إعراب قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}(٣).

والشرواني هو الشيخ عبد الحميد الداغستاني، نزل مكة ودرس بها في المدرسة السليمانية، توفي رحمه الله سنة ١٣٠١ هـ. وحاشيته المعروفة بحاشية الشَّرواني كانت معروفةً بحاشية الداغستاني، وهي حاشية على كتاب "تحفة المحتاج لابن حجر"(٤). فظهر بهذا أن كتاب زيني زاده (معرب الكافية) - "الفوائد الشافية" - كان مشهورًا في هذه الأيَّام، ومعتمدًا لدى العلماء والفقهاء، حتى نقَل منه هذا الفقيهُ الشافعيُّ، واعتمد قولَه، بل ردَّ به قولَ صاحب التُّحفة.

المطلب السَّادس
وفاته

تُوفي زيني زاده رحمه الله تعالى سَنة (١١٦٨ هـ)، وعُمره ستون سنة على ما ترجَّح في تاريخ ولادته. وكانت وفاته بـ"آيدين"، وهي مِن أعمال تركيا أيضًا. ولم يذكر لنا أحدٌ من مترجميه متى انتقل إليها، وما أسباب انتقاله؟ وقد يكون من أسباب انتقاله ما تعوَّد عليه العلماءُ مِن الارتحال في طلب العِلم وتعليمه، أو لبعض الظروف السياسيَّة آنذاك، أو غير ذلك من الأسباب.

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) ينظر: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي" (٧/ ٣٨٩ - ٣٩٠).

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢. و ينظر: (ص: ٥٥٩) من قسم التحقيق.

(٤) وقد ذكر هذه الحاشيةَ مُسنِدُ عصره الشيخ أبو الفيض علم الدين محمد ياسين الفاداني المكيُّ رحمه الله في كتاب "الروض الفائح" (ص: ٧٥٧)، قال - وهو يذكر مشايخ الشيخ عبدالقادر الشلبي - مجيزه -: "ومنهم المسن البركة الألمعي الشيخ محمد بن سليمان حسب الله، وهو عن الشيخ عبد الحميد الداغستاني صاحِب الحاشية الكبيرة المحرَّرة على تُحفة ابن حجر. وقد أخذ الشرواني عن الشيخ مصطفى الوديني والشيخ الباجوري؛ قال العلامة شعيب الباكني في كتابه "طبقات الخواجكان النقشبندية وسادات المشايخ الخالدية المحمودية" (ص: ٣٢٣): "أخذ العلوم أولًا في بلده، ثم رحل إلى بلاد الإسلام، وقدِم قسطنطينية ومصر، وأخذ فيهما عن علماء أجلاء، وفضلاء أدلاء؛ مثل الشيخ مصطفى الوديني أستاذ الكل، والشيخ إبراهيم الباجوري صاحب التصانيف المفيدة، وبلغ من العلوم ذروتها، ثم قدم مكة المكرمة واستوطن بها". والكتاب من منشورات دار النعمان للعلوم بدمشق وبتحقيق الشيخ عبد الجليل العطا البكري.

وفي ملاحق تراجم الفقهاء - الموسوعة الفقهيَّة - (١١/ ٥١): "الشيخ عبد الحميد الشرواني: لم نجد له ترجمة، وله على حاشية "تحفة المحتاج لابن حجر" في فروع الشافعية. وفي النسخة المطبوعة منها أنَّه: نزيل مكة المكرمة، وبآخرها أنَّه أتم كتابة المذكور هناك سنة ١٢٨٩، وينقل عنه صاحب "ترشيح المستفيدين" كثيرًا، ويعلم من تتبع كلامه في التحفة أنَّه من تلاميذ الشيخ إبراهيم البيجوري".

وفي "عثمانلي مؤلفلري"[١]: أن تاريخ وفاته سنة ١١٦٧هـ، وهو غير صحيح؛ إذ هو مخالف لما ذكر في كل الكتب التي ترجمت له، ويردُّه أيضًا تاريخ انتهائه من كتاب "الفوائد الشافية"؛ إذ كان ذلك في رمضان سنة ١١٦٨هـ - كما هو في كل نسخ الكتاب.

(١) (١٠/ ٣٢١).

الفصل الثاني

منهج زيني زاده في كتابه

"الفوائد الشَّافية، على إعراب الكافية"

الفصل الثاني

منهج زيني زاده في كتابه "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

منهج زيني زاده وأسلوبه في إعرابه

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول

طريقته في الإعراب

التزم زيني زاده في كتابه الفوائد الشافية إعراب متن الكافية كاملًا، كلمة كلمة وحرفًا حرفًا، فيذكر الكلمة، أو الحرف من متن الكافية، ثم يقوم بإعرابه بالتَّفصيل، **مع ذكر التقديرات المختلفة:**

كإعرابه مثلًا لكلمة **(الرَّجيمِ)**، **حيث يقول**: "فهو إمَّا مجرور على أنَّه صِفةٌ ذامَّة للشَّيطان ... **وإمَّا مرفوع** خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، أي: هو. **وإمَّا منصوبٌ** مفعول به صريح لفِعل مقدَّر وُجوبًا، أي: أعني به، أو أذمُّ..." [(١)].

- كما أنَّه يعرب الجمل أيضًا، ويوضِّح أنواعها وحُكمها من حيث الإعراب، فيذكر الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب. وأما الجمل التي لا يُراد معناها؛ فإنَّه رجَّح عدَم الحاجة إلى إعراب أجزائها، وعليه فلم يُعربها كما في قوله: "ثم لما كان هذا التركيب ممتنعًا لا يُراد معناه، فلا يُعرَب أجزاؤه، خلافًا لبعضهم؛ فإنَّه أعربه على فرض جوازه، ولا يَخفَى على أُولي الأفهام أنَّه لا حاجة إليه كما ذكرناه في أوائل المرفوعات، بعناية الملك خالق الموجودات"[(٢)].

* ويبتدئ غالبًا بذِكر القول أو الوجه الإعرابي الراجح من الإعراب، وأحيانًا الوجه المشهور المعروف فقط بين الطلَّاب، ثم يتطرَّق بعد ذلك إلى ذكر بقيَّة الآراء؛ إمَّا الآراء المرجوحة أو الضَّعيفة، أو غير المشهورة،

---

(١) ينظر: (ص: 162) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 606) من قسم التحقيق.

وأحيانًا يعترض عليها، وأحيانًا أُخرى يَكتفي بحكايته بصِيغة تحتمل التضعيف، مثل: (وقيل) — كما سيأتي تفصيله إن شاء الله في موقفه من النحاة واعتراضاته عليهم.

* وجاء إعرابه في الغالب مختصرًا وواضحًا، إلا أنه أحيانًا ما يُفصِّل ويُفصِّل جدًّا في الوجوه الإعرابيَّة، خصوصًا في المواضع الأولى ثم يحيل على ذلك التفصيل بعد ذلك، بقوله: "وقد مر التفصيل" ونحو ذلك.

من ذلك حديثه في أوَّل الكتاب عن الخِلاف في عامل الرفع للفعل المضارع – عند إعراب (أعوذ)–، حيث قال: "مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ على الصَّحيح..." ثم ذكر كل المذاهب في ذلك فيما يقرب من صفحة(١).

– ومن ذلك أيضًا تفصيله في إعراب قول المصنِّف: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ)، الذي ذكره كمثال على أفعال المقاربة؛ فقد تكلم عن إعرابه فيما يقرب من صفحة ونصف(٢).

وأحيانًا لا يَكتفي بالإعراب بل يزيد الأمر وضوحًا وشرحًا:

الأصل في كتاب زيني زاده أنه يعرب كلمات متن الكافية، ولكنه أحيانًا لا يكتفي بمجرَّد الإعراب، فيتطرق إلى شرح عبارة المصنِّف، وتوضيح المقصود بها، أو يتكلم عن الكلمات واشتقاقها، وتفسير الغريب منها، ومن ذلك:

قوله – بعدما أعرب عبارة المصنِّف **(قَطامِ في بَنِي تَميمٍ)** –: "أي: هذا – يعني: كون باب قطامِ مِن العدل التقديريِّ – كائنٌ في بني تميم"(٣).

وأحيانًا يُفصِّل في الشرح، مثل قوله:

" ثم إنَّ المراد بالعطف الموجب: بل ولكن، مثل: ما زيد قائمًا بل قاعد، وما زيد قائمًا لكن قاعد، كما في شرح المصنف..." وفصَّل في ذلك فيما يقرب من صفحة كاملة(٤).

ومن كلامه على البِنية والاشتقاق:

قوله: "ثم إنَّ العواملَ جَمْعُ عامل، منقولة من الوصفيَّة إلى الاسميَّة، والفاعل الاسمي يُجمَعُ على فواعل، كالكاهل على الكواهل، دون الفاعل الوصفيِّ، كما هو مذهب المصنِّف"(٥).

ومن شَرْحه للكلمات وتفسيره للغريب قوله:

" ثم إنَّ اللهازم جمع لهزمة. وفي الرَّضي: اللهزمتان عظمان ناتئان* في اللحيين تحت الأُذنين، جمعهما

---

(١) ينظر: (ص: 157) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 921) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 231) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 593) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 205) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "قوله: ناتئان، أي: مرتفعان؛ من النَّتْء – بفتح النون، وسكون التاء، والهمز في الآخر، وفي =

الشاعر بما حولهما*، كقوله: جب مذاكيره، وفي الهندي: جمعهما الشاعر بإرادة ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حواليهما تغليبًا"(١).

ويَكثُر شرحُه للكلمات، وتفسيره لها، خصوصًا عند شرحه لأبيات الشِّعر.

طريقة شرحه للشَّواهد الشعريَّة:

وقد التزم زيني زاده في الشواهد الشعرية التي يذكرها المصنف بالإتيان بتكملة البيت – إن كان المذكور بعض البيت – وإعرابه كاملًا، وشرْح غريبه، وتوضيح المعنى، والشاهد النحوي منه، وأحيانًا ينسب البيت لقائله، بل يتكلم عن ترجمة الشاعر نفسه، وأحيانًا لا ينسب البيت لقائله، كما يتطرق أيضًا إلى ذكر روايات البيت المختلفة.

ومن ذلك: شرحه لقول المصنِّف (**وقول امرئ القيس: كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ**)، حيث قال: "فإنَّ امرأ القيس علمٌ لابن حُجر - بضم الحاء - ابن الحارث الكِندي الشَّاعر الجاهلي، وهو أوَّل مَن قصَّد القصائد - كما في شرْح الجامع الصَّغير للمناوي. وهذا الشَّاعر هو الذي قال في حقِّه حبيب الربِّ الباري: «امرؤ القيس قائدُ الشُّعراء إلى النار؛ لأنَّه أوَّل مَن أحكم قوافيَها» - كما في الجامع الصغير للسيوطي"(٢).

ثم قال زيني زاده بعدَ إعرابِ ما ذَكَره المصنِّف:

"وتمامُ هذا البيت هكذا:

ولَو أنَّما أسْعَى لأدْنَى مَعيشةٍ ** كَفَانِي ولم أطْلُبْ قليلٌ مِن المالِ

ولكنَّما أسْعَى لمِجْدٍ مُؤثَّلٍ ** وَقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المؤثَّلَ أمْثَالِي(٣)

=

القاموس: نتأ كمنع نَتْئا ونُتوءًا: ارتفع، وهذه العبارة مذكورة في شرح النبيه للحلبي في بيان الكعب، وبعض الناسخين يُغيِّرون هذه العبارة ويكتبون ثابتان بالباء والتاء، وهو خطأ".

* في هامش (ز): "وفي القاموس: وحواليه وحوله وحوليه وحواله وأحواله بمعنى. انتهى. يعني كلها بمعنى الطَّرَف والجانب، ومنه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «اللهم حوالَيْنا ولا علينا»، أي: في مواضع النبات لا في الأبنية كما في الدُّر المنثور للسيوطي".

(١) ينظر: (ص: 973) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: الجامع الصغير من حديث البشير النذير (١/ ١٣٤) برقم (١٦٢٥).

وعزاه السيوطي إلى أبي عروبة في الأوائل - كما عند ابن عساكر، عن أبي هريرة، وضعفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (ص: ١٨١) برقم (١٢٥١).

(٣) البيتان من بحر [الطويل]، وهما لامرئ القيس. وهذان البيتان من أبيات قالها يتغزل ويصف مغامراته، وصيده، وسعيه إلى المجد، ومطلعها:

ألَا عِم صباحًا أيُّها الطَّلل البالي ** وهل يَعِمَنْ مَن كان في العُصُر الخالي

=

وفي روايةٍ: فلو أنَّما – بالفاء بدلَ الواو – وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد: ولو أنَّني أسعى بدل أنما، كما في شرح المغني للدماميني. وإذا أريد معنى البيت؛ فالواو ابتدائيَّة...إلخ"، وفصل في إعراب البيت وشرح معناه بما يقرب من ثلاث صفحات[(١)].

وأحيانًا يعرض لبعض الإشكالات ويُفصِّل في الجواب عنها؛ كقوله:

"ثم إنَّ في حذف حرفِ النداء من أمثال هذه الآية [يعني قوله تعالى: {يُوسُفُ أَعرِضْ عَنْ هَذَا} إشكالًا، وهو أنَّ حرف النداء عوضٌ عن أدْعو المقدَّر، فكما أنَّ العِوض والمعوَّض عنه لا يَجتمعان، كذلك لا يُحذفان، **والجواب** عنه: أمَّا أولًا: فلأنَّ حرف النداء إنَّما هو كالعوض، ولو كان عِوضًا ألبتةَ لم يَجُزْ حذفُه كما في... وأمَّا ثانيًا: فلأنَّه إنْ سُلِّم كون يا عِوضًا عن أدْعو، فإنَّما يجوزُ حذفُه مع أنَّ القياس يأباه؛ لقوة الدَّلالة على المحذوف، فصارت القرائنُ الدالَّة كالتلفُّظ به كما في الأشباه والنظائر، نقلًا عن ابن يعيش"[(٢)].

ومن ذلك قوله – عند إعراب قول المصنِّف: **(فإنْ سُمِّي)** –: "ثم إنَّه في هذا المقام إشكالٌ، وهو أنَّ كلمة إنِ الشرطيَّة عمِلت في محلِّ الماضي، ولا بدَّ للعامل مِن الواسطة... **وجوابه:** ...." وفصَّل فيه أيضًا[(٣)].

وأحيانًا يَفترض سؤالًا ثم يُجيب هو عنه على طريقة: فإن قيل كذا، فالجواب كذا:

ومن ذلك قوله: "فإنْ قيل: كون إمَّا للاستئناف يُنافيه مجيءُ الواو؛ إذ لا يدخل الواو على الجُملة المستأنفة كما تَقرَّر في عِلم المعاني؟ **أُجيب عنه:** بأنَّ الممنوعَ واو العطف لا الاستئناف كما في حاشية المولى مُصنَّفك على شرْح المفتاح للسيد"[(٤)].

* **ومن طريقته أيضًا أنه قد يُعرِض عن الوجوه والاحتمالات البعيدة والمُتكلَّفة، ولا يكثر بها إعرابه بلا فائدة:**

ومن ذلك قوله: "وفي الإفصاح وجوه لاحتمالات كلُّها بعيدة؛ ولهذا أعرضنا عنها"[(٥)].

=

ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٣٩) وفيه: فلو أنَّ ما أسعى...

وقد أشار المؤلِّف زيني زاده إلى الخلاف في رواية البيت، وهو ما يدلُّ على اطلاعه وإتقانه أيضًا.

ينظر: "الكتاب" لسيبويه (١/ ٧٩)، "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (١/ ٣٠)، "المفصل في صنعة الإعراب" للزمخشري (ص: ٤٠)، "شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٧٩)، "مغني اللبيب" لابن هشام (ص: ٣٣٨).

(١) ينظر: (ص: 308) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٤٤٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 242) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 251) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 255) من قسم التحقيق.

وقوله: "ولبعض المعربين هنا احتمالاتٌ كثيرة، ووجوه وفيرة، كلها غيرُ مناسبة للمقام، فأعرضنا عنها، والله ولي التوفيق والإنعام"(١).

ولعلَّ عدَم مناسبتها للمقام هو ما ذكَره في قوله الآتي:

"وهاهنا ذُكِر في بعض الأعاريب احتمالات مِن وجوه الإعراب؛ أعرضْنا عنها لبُعدها وتكلفها كما لا يخفى على أولي الألباب". وقوله: "وقد ذكر احتمالات أُخر أعرضنا عنها؛ لكونها تكلفًا"(٢).

وقد يناقش ويعترض في بعض الأحيان من مثل قوله: "فإنْ قيل على هذا الوجه: هل يعتبر التنازع للمرفوع وما عُطِف عليه؟ قلت: لا يُعتبر التنازُع في المعمول المتقدم، بل يجب العمل للأول عند المصنف، إلا أنَّ الصحيح جريانه فيه كما في الامتحان وقد مرَّ، وقد ذكرنا فيما سبق أنَّ التنازع مطلقًا ممتنع في الحال على الأصح، فلا تغفل"(٣).

وأحيانًا يُفصِّل ويطيل في ذِكر المناقشات والردود:

كما في إعرابه (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)؛ حيث قال: "والخبَر محذوف وجوبًا، أي: مَقرونان كما قال البصريُّون، واستشكل عليهم الرضي بأنَّه ليس في هذا التقدير لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر المحذوف؛ فكيف حُذف وجوبًا؟ وأجيب عنْه بأن لهذا الخبر جِهتين: ... ورُدَّ بأنَّ فيه حذفَ الخبر والمعطوف عليه..."، وفصل ذلك فيما يقرب من صفحة(٤).

وأحيانًا يَكتفي بذِكر ما يناسب طبْعَ المبتدئ في عِلم النحو، ويُحيل على الاحتمالات الأخرى:

من ذلك قوله: "وما ذكرناه هنا ما هو الموافق لطبع المبتدئ، وفي بعض الشروح والأعاريب ذِكرُ احتمالات كثيرة، مَن أراد معرفتها فليراجع إليها"(٥).

وأحيانًا يذكر إعرابًا للمبتدئ، ويفصل في أوجه دقيقة أخرى لغيره:

يقول: "ثمَّ إنَّ ما ذكرناه في قوله: فتحهما إلخ مِن الإعراب الذي هو الموافق لطبع المبتدئ مِن الطلَّاب، ويجوز كون قوله: فتحهما فقط مرفوعًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأوَّل، والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها، استئناف، وكذا البواقي مرفوعة على أنَّها خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، وكل جُملة اسميَّة عطفٌ على ما قبلها. وقيل: يحتمل كون فتحهما فقط مرفوعًا على أنه بدل البعض من خمسة أوجه بتقدير العائدِ إلى المبدَل منه، أي: منها، والبواقي عطفٌ عليه بتقدير العائد في كلٍّ منها؛

---

(١) ينظر: (ص: 609) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 950) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 815) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 360) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 703) من قسم التحقيق.

لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوف عليه فيما يجب، ويمتنع له، كما سيجيء إنْ شاء الله تعالى في بحْث العطف"(١).

وأحيانًا يذكُر كل الأوجه الجائزة في الإعراب، ولا يعتد بغير الجائز:

من ذلك قوله - بعدما أعرب قول المصنِّف: (لَه عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا) **- قال:** "ثم إنَّه يجوز في مِثل هذا التركيب أربعةُ أوجه: الأوَّل: ما ذكرناه، **والثاني**: ... **والرابع**: كون الأوَّل خبرًا، والثاني حالًا مِن المستكنِّ في الظرفِ الأوَّل، ولا يَجوز العكسُ إلَّا عندَ ابن بَرهان؛ فإنَّ عنده يَجوز العكسُ كما في الأشباه والنظائر"(٢).

وأحيانًا يذكر الأقوال ويترك الاختيار للقارئ بعد التأمَّل:

كقوله: "وقيل*: يجوز كون (كلاهما) مع ما عُطف عليه مرفوعًا تقديرًا على أنَّه عطف بيان، أو بدل الكل من الثاني، وفيه: أنَّه يلزم حينئذٍ الفصلُ بالأجنبي، وهو الخبَر بين المتبوع والتابع، والأصل عدمُه، ويجوز أيضًا كونه خبرًا بعدَ خبر للمبتدأ، أو خبرًا للمبتدأ، وقوله: للمثنى حال مِن المبتدأ. انتهى، فتدبَّر في هذا المقال؛ حتى تختار ما هو المناسب للبال"(٣).

ويستطرد استطرادات مفيدة:

ويبدؤها غالبًا بعد أن ينتهي من إعراب كلمات المتن بقوله: "ثم إنّ.."، أو "بقي أن..."، ونحو ذلك.

ومن ذلك قوله: "بقي أنَّ هذه المذكورات إذا كانت أواخرها ساكناتٍ؛ فكيف يُتكلم بأسماء الإشارة وأسماء الأفعال؟ وظنِّي أنَّه يتكلم بكسر اللام في الأسماء في الموضعين؛ لأنَّه ساكن لا في لام التعريف، فيجب تحريكُه بالكسر، كذا في الأطول للفاضل العصام*"(٤).

وقوله: "بقي هنا سؤال: وهو أنَّ الضمير المرفوع المتصل إذا أُكِّد بالنفس والعين أُكِّد أولًا بمنفصل كما مر في المتن؛ ولذا ردَّ ابن هشام في مغني اللبيب مَن جعَل بأنفسهن في قوله تعالى: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ}(٥)، تأكيدًا للنون، وجوابه أنَّه قال أبو حيان في الارتشاف: ليس حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يُؤكَّد أولًا بمنفصل على التعيين، بل حقه أحد الأمرين: إمَّا التوكيد بالمنفصل، أو الفصل انتهى. وقد وُجِد هنا الفصل بالباء الزائدة، وهو يكفي في الفصل كما في شرح المغني

---

(١) ينظر: (ص: 579) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 388) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "القائل صاحب الإفصاح".

(٣) ينظر: (ص: ٦٥٣) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "ذكره في أوائل عِلم المعاني".

(٤) ينظر: (ص: ٦٧١) من قسم التحقيق.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨.

للدماميني، وقد ذكرناه في بحث التأكيد على وجه التفصيل، فلا تغفل"(١).

ومن استطراداته:

قوله: "واعلم أنَّه يُراد ما وجوبًا بعد الكاف إذا دخل على أن المفتوحة المشدَّدة؛ لئلا يلتبس بكان نحو: زيد صديقي كما أنَّ عمرًا أخي، كما في الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام، وحاشية العصام على الجامي، وقد غفَل عنه أكثرُ الناظرين؛ حيث يزعُمون أنَّ (ما) فيه موصولة، أو موصوفة، و(إن) بعدها مكسورة، ولا يجدون العائدَ إلى ما، ويتكلفون بلا طائل، وبالله التوفيق في معرفة المسائِل"(٢).

ومن ضبطه للمصطلحات:

قوله: "ثمَّ إنَّ هذه التسمية عند البصريِّين، وعند الكوفيِّين يُسمى هذا الضميرُ ضميرَ المجهول كما في الرضي"(٣).

كما يوضِّح المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي:

ومن ذلك قوله: "ومَن قال: إنه مفعول مطلق لمقدر، أي: غاب كل منهما غَيبةً، فقد غاب عن المعنى المقصود بلا ريبة؛ لأنه يكون المراد بالغَيبة – على ما قاله – المعنى اللغويَّ، والمقصود هنا بها المعنى الاصطلاحي؛ فتدبَّر"(٤).

وأحيانا يوجِّه عبارات المصنِّف وطريقة تصنيفه على حسَب مذهبِه:

من ذلك قوله: "... ومِن ثَمَّةَ لم يذكرِ المصنِّف مرفوعَ كان من المرفوعاتِ على حِدَةٍ؛ لدخولِه في الفاعِل"؛ لأنَّه ذكَر قبل ذكَر أنَّ التعبير عن مرفوع الفعل الناقص بالفاعل وعن منصوبه بالمفعول: "هو عبارة سيبويه، وإليه ذهب المصنِّف، وإن كان الأشهر التعبير عن مرفوعه بأنَّه اسمه، والتعبير عن منصوبه بأنه خبره". ثم فصَّل في ذلك ونقَل كلام النحاة في ذلك، كابن مالك وغيره(٥).

توجيهه لكلام الشراح وتوضيح مرادهم:

ومن ذلك قوله: "وفي الهندي: أنه تمييز، **ولعلَّ مراده** أنَّه تمييز بحسبِ اللُّغة، لا بحسب الاصطلاح؛ فتدبَّر"(٦).

ومن طريقة زيني زاده: التعبير بالمصطلحات المختصرة والمشهورة، حتى ولو كان المصطلح الذي يعبر به خِلافَ تعبير المتقدِّمين، أو خلافَ مذهب

---

(١) ينظر: (ص: 673) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 1000) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٦٩٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 850) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٢٣٢) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 810) من قسم التحقيق.

المصنف نفسه؛ يقول:

"وقد ذكرْنا فيما سبق أنَّ التعبير عن مرفوع الفِعل المجهول بـ"مفعول ما لم يُسمَّ فاعله" تعبيرُ المتقدِّمين من النحاة؛ قال أبو حيان: لم أرَ التعبير بالنائب عن الفاعل لغير ابن مالك، والمعروف التعبير بمفعول ما لم يُسم فاعلُه، كما في التصريح على التوضيح. وعبَّر عنه القاضي البيضاوي في اللب، وصاحِب الامتحان في الإظهار بـ"نائب الفاعل"، وهذا أقصرُ منهما وأشهر فيما بين المحصِّلين؛ ولهذا عُبِّر(١) به كثيرًا في هذا المعرب، وإنْ كان خِلافَ مذهب المصنف"(٢).

ممَّا تميَّز به زيني زاده: اعتمادُه على نُسخ متعدِّدة للكافية، مع إثبات الفروق بينها: فقد اطَّلع زيني زاده على عدة نُسخ لمتن كافية ابن الحاجب؛ إضافة إلى النُّسخ التي عليها الشروح؛ مثل شَرْح المصنف نفسه (ابن الحاجب)، وشرح الرضي، والعصام، والجامي، وأَفاد كثيرًا من اطلاعه هذا؛ فيذكر لنا اختلاف النسخ، وينسب كل لفظة إلى النسخة التي فيها والشرح الذي وردت فيه، وأحيانًا يكتفي بقوله: "وفي بعض النُّسخ"، أو "وفي نسخة"، وأحيانًا يعرب ما ورد في هذه النُّسخ، وأحيانًا لا يعربه، ومِن الأمثلة على ذلك:

قوله: "(**باختِلافِ**)... وفي بعض النسخ (**لاختلافِ**) باللام بدلَ الباء، فيَكون مَفعولًا له ليختلف، وقيل: مفعول فيه، على أنْ يكونَ اللام للظرفيَّة"(٣).

وقوله: "(**لا**) لنفي الجِنس. (**لام**)... وفي بعض النُّسخ: (**فلا لام**) بالفاء، وعليه شرحُ المصنِّف والهندي، فحينئذٍ جملة لا لام جوابُ إذا المقدَّر..." (٤).

وقوله: "(**ضَربتُه تأْدِيبًا لَه**)... وفي بعض النُّسخ (**تأديبًا**) بلا له، وعلى النُّسخة الأولى شرح المصنف".

وقوله: "(**محفوظة**) ... وفي بعض النُّسخ: (**مخصوصة**) وفي بعضها (**محصورة**)، وشَرْح المصنِّف على النُّسخة التي اخترناها"(٥).

وقوله: (**أخرج إخراجًا**) .. (**و**) ...(**استخرج استخراجًا**)... وفي بعض النسخ لم يوجد هذه العبارات، وعليه شرح الهندي، وعلى النُّسخة الأُولى شرح المصنف، والرَّضي، والعصام، والجامي، فلا تغفل"(٦).

وقوله: **"**ثم إنَّ هذا المثال موجودٌ في بعض النُّسخ وفي كثيرِها لا يوجد، وعليه شرح المصنِّف**"**(٧).

---

(١) وفي النسخة (ب): أعبِّر. وهي أصرح.

(٢) ينظر: (ص: 311) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 205) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 406) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 650) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 797) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 665) من قسم التحقيق.

- **وأحيانًا ينبه على تحريف النسخ:**

يقول: "ثم إنَّ الشاء هنا بلا تاء اسمُ جمع، أو جمع على الاختلاف كما في التمر، والشاة بالتاء واحدها، وما وقع في بعض النسخ بالتاء، فتحريفٌ من الناسخ؛ إذ القطيعة لا تكون شاةً، بل شاءً"(١).

وهكذا أعطى زيني زاده معلوماتٍ وفيرةً عن نسخ الكافية وشروحها، أوضح فيها الفروق بينها، وما في نسخة كل شارح...إلخ، ومعلوم ما في هذه الميزة من فوائد.

وأمَّا عن منهجه في اختيار النُّسخة التي عليها إعرابه، فلم يوضِّح زيني زاده عنه شيئًا، وإنما كان يَكتفي فقط بالإشارة إلى الشروح التي اعتمدت على هذه النسخة، وإن كان في الغالب يختار النسخة التي عليها شرح المصنِّف.

ضبطه للكلمات بالحروف:

لا يكتفي زيني زاده بضبط الكلمات بالحركات، فأحيانًا يضبط الكلمة بالحروف، خصوصًا إذا كانت مُشكلةً، أو فيها التباس، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: "فإنَّ امرأ القيس عَلَمٌ لابن حُجر - بضم الحاء -..."(٢).

وقوله: "(**ولعَمرُ**) بفتح العين، وسكون الميم، وبالضم، بمعنى البَقاء، ولا يُستعمل مع اللام إلَّا المفتوحة"(٣).

وقوله: "**فألَّا** - بفتح الهمزة وتشديد اللام - حرف تحضيض، مبنيٌّ على السُّكون لا محلَّ له مِن الإعراب"(٤).

وقوله: "(**غَيبةً**) بفتح الغين...". وقوله: "من إضافة المؤكَّد - بالفتح -..."(٥).

كلامه عن البنية الصرفيَّة:

مما اشتهر به المصنِّف تمكُّنُه في عِلم الصَّرْف، وكما سبق أنَّ من مصنفاته مُصنَّفات مفردة في عِلم الصَّرْف، وقد ذكر جملة من ذلك في كتابه "الفوائد الشافية"، كما ذكر بعض المباحث الصَّرفيَّة وطوَّل فيها:

فأحيانًا كثيرة يتحدَّث عن البنية الصرفيَّة للكلمة أثناء الإعراب محدِّدًا من أي الصِّيَغ هي، ومن ذلك:

قوله: "والشيطان فَيْعال مِن شطَن إذا بعُد؛ سُمِّي به لبُعده عن رَحمةِ الله تعالى وإحْسانِه... أو فَعْلان

---

(١) ينظر: (ص: 991) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٣٠٥) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 361) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٤٦٨) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 963) من قسم التحقيق.

مِن شاط إذا هلَك؛ سُمِّي به لهلاكه بطُغيانه..." [١].

وقوله: "و(**الرَّجيم**) فعيل بمعنى مفعول، أي: مرجوم ... أو بمَعنى فاعل، أي: الراجِم ...؛ فعلى الأوَّل اسم مفعول، وعلى الثاني اسم فاعل"[٢].

وقوله: "كما في: أن تكرمَني فأنت مُكرَم، فإنَّ جملة فأنت مكرم قائمةٌ مقامَ تُكرَم على صِيغة المجهول المجزوم؛ لوقوعِها موقعَ المفرد"[٣].

وقوله: "(كشَمَّر) بالتشديد على صيغة المعلوم"[٤]. وقوله: "وأمَّا خير وشر، فأصلهما أخير وأشر "[٥]. وقوله: "(مُحتمَل) ... ثُمَّ إنَّه بفتح الميم الثاني، اسم مفعول"[٦].

وقوله: "ثم إنَّ التاءَ يأتي للوَحدة كثَمرة، وللتأنيث مِثل قائمة، وللتذكير مِثل ثلاثة، وللعوض مثل عِدَة، وللنقل مثل كافية، وللمصدريَّة مثل فاعلية، وللمبالغة مثل علَّامة"[٧].

وأحيانًا ما يذكُر وزن الكلمة، من ذلك:

قوله: "(**جَرَتْ**) ماضٍ مؤنَّث على وزن رمَت"[٨].

وقوله: "(عُريًا) صفة مشبَّهة... ثم إنَّ هذه العبارة على ما هو المشهور عند ألسنة العامَّة والخاصَّة، صفة مشبَّهة على وزن فَعيل أصله عَرِيي* فأُدغم فصار عَرِيّ، لكن قال في شرح العصام: لم نجده فيما رأيناه في كتُب اللغة، وإنَّما وجدْنا العاري والعريان، ولك أن تجعله مصدرًا في موضع الصِّفة. انتهى. مراده أنه مصدر على وزن شُغُل بالضم..." إلى آخر كلامه[٩].

- **بل قد ضمَّن كتابه "الفوائد الشافية" بعضَ المباحث الصرفيَّة النفيسة**، مثل حديثه المفصَّل عن لفظ "المقام"؛ وهل يُقرأ بفتح الميم أو بضمِّه؟

حيث قال: "ثم إنَّ لفظ المقام هل يُقرأ بفتح الميم، أو بضمه؟"، وفي هامش (ز): «٤١/ب مطلب في بيان الفرق بين المقام بالفتح وبين المقام بالضم». ثم فصل فيه تفصيلًا حسنًا، يندر الوقوف عليه في غيره.

---

(١) ينظر: (ص: 161) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 161) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 243) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 263) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 823) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 387) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 180) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: 682) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "مطلب في تصحيح العربي".

(٩) ينظر: (ص: 691) من قسم التحقيق.

ثم ختَم كلامه قائلًا: "وعلى هذا ظهَر فسادُ ما قِيل*: إنَّ الفعل إذا قُرئ من الثُّلاثي يكون مَقام بفتح الميم، وإذا قرئ من المزيداتِ يكون مُقام بضم الميم. انتهى. فعلى هذا يُقرأ المقام في هذا المقام بالفتح؛ لأنَّ المقام للفاعل، كما لا يَخفى على الأداني فَضلًا عن الأفاضل"(١).

وتفصيله في الصوت هل هو مصدر، أو اسم المصدر؟ حيث قال: "ثم إنَّ الصوت هل هو مصدر، أو اسم المصدر؟ فظاهرُ كلام الصِّحاح: أنَّه مصدر حيث قال: صات الشيء يَصُوت صوتًا. لكن الرَّضي قال: الصوت اسمٌ أُقيم مقامَ المصدر، كالعطاء والكلام....إلخ"(٢).

اهتمامه بالعامل النحوي:

سار زيني زاده في قَضية العامل على ما سار عليه النحاة قديمًا وحديثًا، من حيث اعتبارُه، خلافًا لابن مضاء الأندلسي، وبعض مَن تبعه في ذلك من إلغاء العامل. بل ظهر اهتمام زيني زاده الشديد بقضية العامل، حتى إنَّه لا يكاد يخلو موطنُ إعراب إلَّا ويوضِّح فيه العامل، وإن كان ثَمَّة خلاف في تحديد العامل أشار إليه أيضًا، كما مرَّ الإشارة إلى تفصيله في تحديد عامل الرفع في الفعل المضارع عند إعرابه كلمة (أعوذ).

– **ومن ذلِك أيضًا**: تفصيله في عامل الصفة، حيث قال: "ثم العامل في (الرَّجيم) على تقدير كونه صفةً، عاملُ الموصوف عندَ الجمهور، خِلافًا للأخفش؛ فإنَّه قال: العامل في الصِّفةِ والتأكيدِ وعطفِ البيان معنويٌّ، ورُدَّ بأنَّه خلافُ الظاهر؛ إذ المعنوي بالنِّسبة إلى اللفظي كالشاذِّ النادِر، وخلافًا للبعض؛ فإنَّه قال: العامل في هذه الثلاثة مُقدَّرٌ، ورُدَّ بأنَّه خلاف الأصلِ أيضًا؛ فلا يُصار إلى الأمرِ الخفي، إذا أمكن العملُ بالأمرِ الجليّ، كما في الرَّضي"(٣).

ومن ذلك: تفصيله في عامل المبتدأ حيث قال: "**(الكلمة)** مرفوعة بعامل معنوي، مبتدأ، وهو عند البصريّين تجريدُ الاسم عن العوامل اللفظيَّة؛ لأجْل الإسناد، ورُدَّ بأنَّ التجريد عدميٌّ...إلخ"(٤).

وقوله: "**(لا)** نافية، والمنفيُّ محذوف، أي: لا تدلُّ، وهو فِعل مضارع معلوم غائبة، منصوب بأن المتقدِّم العامل في المعطوف عليه عند الجُمهور، عطف على تدلُّ، مع قطْع النظَر عن الفاعل، وعند البعض منصوب بأن المقدَّر، وعند بعضٍ منصوب بأو العاطفة؛ لقيامها مقامَ أن كما في الرَّضي "(٥).

وغالب المواضع يكتفي فقط بتحديد العامل دون تفصيل؛ مثل قوله:

---

* في هامش (ز): "القائل قصاب زاده شارح الإظهار".

(١) ينظر: (ص: 314) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 386) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 162) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 178) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 193) من قسم التحقيق.

"(**لَفظٌ**) مرفوع بعامل معنويٍّ، خبر المبتدأ"(١).

وقوله: "(**يَتأتَّى**) مضارع، مرفوع تقديرًا بعامل معنويٍّ"(٢).

وقوله: "(**تدلَّ**) مضارع معلوم غائبَة، منصوب بأنْ"(٣).

وقوله: "(**يُسَمَّ**) مضارع مجهول، مجزوم بلم"(٤).

وقوله: "(**بذلك**) الباء سببيَّة متعلِّق بعُلم، وذا اسم إشارة، مبنيٌّ على السُّكون، محلُّه القريب مجرور بالباءِ، ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لمتعلِّقه"(٥).

وهكذا يَسيرُ زيني زاده في إعرابه كلِّه.

المطلب الثاني

أسلوبه في الشرح

* جاء أسلوب زيني زاده سهلًا خاليًا من التعقيد، وبعيدًا عن التكلُّف، وظهَر اهتمامه بالسَّجع غير المتكلَّف، بما يُشير إلى أنه كان له اهتمامٌ بالأدب، كما جاءت عباراته مشتملةً - أحيانًا - على بعض النَّصائح والآداب، والتنبيهات المفيدة لطالِب العلم، أو الدعاء، فنراه يختم عباراته بجُمل مسجوعة، وتنبيهات مفيدة، بل ضمَّنها قواعد نحويَّة كذلك، وهذا من أكثر ما يميِّز زيني زاده وطريقته في الإعراب، فبالرغم من كونه يتحدث في الإعراب وهو مبحث علمي وتطبيق دقيق، ويمل منه أكثر القراء والمتعلمين، إلَّا أنه مزج أسلوبه العِلمي بالأسلوب التعليمي والأسلوب الأدبي كذلك، بما يشوق القارئ، ويدفع عنه الملل أثناء القراءة، ويُسهِّل عليه أيضًا الحصول على المعلومة وتحصيل الفائدة بأقرب طريق وأفيدِه؛ **فمن ذلك**:

قوله: "فتأمَّل، وبالحقِّ تجمَّل"(٦).

وقوله: "أو بمَعنى فاعل، أي: الراجِم بالوسوسة لقلبِ الغافل عن ذِكر الديَّان، حَفِظنا من شرِّهِ الملك الرَّحمن"(٧).

---

(١) ينظر: (ص: 180) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 197) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ١٩١) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 311) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 195) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 734) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 161) من قسم التحقيق.

وقوله: "فلا يُصار إلى الأمرِ الخفيّ، إذا أمكن العملُ بالأمرِ الجليّ، كما في الرَّضيّ"[١].

وقوله: "فلا وجهَ للتفريق عندَ الإعراب، كما لا يَخفَى على ذَوي الأفهامِ السليمةِ مِن الطلَّاب"[٢].

وقوله: "لأنَّه بعيدٌ عنِ المقام، كما لا يَخفى على أُولي الأَفهام"[٣].

وقوله: "وقد سبَق على وجه التفصيل، فليراجع إليه مَن كان من أصحاب التَّحصيل"[٤].

وهكذا يسير في كلِّ كتابه، فغالبًا ما يختم الكلام عن الإعراب بأمثال هذه العبارات اللَّطيفة.

إشارته إلى بَعض الفوائد اللَّطيفة، والمناسبات الحسَنة في عبارات المصنِّف:

فمن ذلك قوله في الاستثناء: "فالاستثناء مفرَّغ في الموجَب؛ لصحة المعنى، ولله درُّ المصنِّف حيث وقع قولُه: (إلَّا أنْ يستقيمَ المعنى) مِثالًا لهذا الاستثناء"[٥]!

ومن ذلك قوله: "ولله درُّ المصنِّف حيث أشار إلى الحدود في ضِمن الدليل، ثم نبَّه بقوله: وقدْ عُلِم، ثمَّ صرَّح فيما بعد بناءً على اختلاف مراتِب الطَّبائع"[٦]!

ومن ذلك قوله: "(**خَمسةٌ**) مرفوعة خبره، والجملة استئناف، أو اعتراض، ذكَّر العدد لاعتبار تذكير تمييزها، أي: حروف الخطاب، ولله درُّ المصنف حيث أشار إلى تأنيث لفظ الحرْف بقوله: هي، وإلى تذكيره بقوله: خمسة"[٧].

ومن ذلك: قوله – في نهاية الإعراب عند إعرابه كلمة (أَلِفًا) –: "ثم إنَّ المصنِّف رحمه الله تعالى كما افتتح كتابه هذا بالألِف، ختَمَه به، وهو مِن حُسْن خاتمةِ الكِتاب، عند ذوي الألباب"[٨].

ولم يتبيَّن لي كيف افتتح ابنُ الحاجب كتابه هذا بالألف! إلَّا أنْ يكون الألف المقصود هو الهمزة في لفظ (الكلمة)؛ إذ هي أول مفتتح الكافية، وبناءً على ما ذَكَره زيني زاده أثناء إعرابه لها من أنَّ الهمزة فقط هي أداة التعريف عند المبرِّد، حيث قال: "وعندَ المبرِّد فأداةُ التعريفِ الهمزةُ فقط، وللفرق بين أداة

---

(١) ينظر: (ص: ١٦٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 162) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 163) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 318) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 543) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ١٩٦) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 705) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: ١٠٣٢) من قسم التحقيق.

التعريف وهمزة الاستِفهام زِيدَتْ عليها اللام كما زِيدَت اللام على الألف الساكن لأجلِ التلفُّظ"(١).

ومع هذا أيضًا، فلا يخلو ما ذَكَره زيني زاده من التكلُّف في ربْط افتتاح الكتاب بخاتمته، والله أعلم.

المطلب الثالث

منهجُه في النقل والتوثيق

امتاز زيني زاده بكثرة نقله عن العلماء، وكتُب النحو المعتمدة والأصلية، كما تميَّز بدقة النقل، والأمانة العلميَّة في عزو الآراء إلى أصحابها، والإحالة على مصادرها. كما يفرق بين ما نقلَه بنصِّه، وبين ما قرَّره أو نقله بمعناه، أو نقله ملخصًا. وإذا نقَل عن مصدرٍ وسيط؛ يذكُر ذلك أيضًا. إلا أنه فاتته أشياء يسيرة سيشار إليها في تقييم الكتاب بإذن الله تعالى.

فمن ذلِك قوله: "وفي شرْح التسهيل لابن قاسم: لا حُجَّة في ذلك لإمكان تأويله، انتهى"(٢).

وقوله: "وفي شرح التسهيل لمصنِّفه: الشائِع في عُرف النحويِّين التعبيرُ عن مرفوع الفِعل الناقص بالاسمِ، وعن منصوبه بالخبَر... انتهى. وفي التصريح لمضمون التوضيح: تسميةُ مرفوع كان بالاسم حقيقةً، وبالفاعِل مجازًا... انتهى"(٣).

- فهو هنا قد نقل من المصادر بنصها، ووضح ذلك بقوله: وفي كذا...، ثم بقوله: انتهى.

ومن ذلك قوله: "قال أبو حيَّان: فهذه سبعةُ مذاهبَ في الرَّافع للفعل المضارِع، واحدٌ منها لفظيٌّ، وثلاثة معنويَّة ثبوتيَّة، وهي الأخيرة، وثلاثة معنويَّة عدميَّة، وهي التي قبلها، ثمَّ قال: وليس لهذا الخلافِ فائدةٌ، ولا يَنشأ عنه حُكم نُطقي كما في الأشباه والنظائر النحويَّة للسيوطي"(٤).

وهو هنا قد نقَل عن الشيخ أبي حيَّان، ولكن نقل عنه بواسطة الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي؛ فأوضح ذلك أيضًا؛ لكيلا يوهمَ أنَّه إنَّما نقل مباشرة عن أبي حيان.

ومن ذلك قوله: "والأوَّل هو الرَّاجحُ على ما في الرَّضي"(٥).

وقوله: "كما في شرح العصام، أو محلًّا عندَ مَن لم يخصَّه بها كما هو مذهبُ صاحب الإظهار "(٦).

وقوله: "وغيرها كما في مغني اللبيب"(١).

---

(١) ينظر: (ص: 177) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 164) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 232) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 159) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 160) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 160) من قسم التحقيق.

وقوله: "وأجاز صاحبُ "المجملِ" إطلاقَ الحمِ على أقاربِ الزَّوجين كما في النكت للسيوطي، وفي القاموس إشارةٌ إليه"(٢).

- ويُلاحظ في هذه العبارات أنَّه نقَل منها المعنى والتقرير فقط، ولم ينقل نصوصًا، مع اعتماده أيضًا على مصدر وسيط، وهو "النكت" للسيوطي، وإشارته إلى ذلك أيضًا.

- بل إنه أحيانًا ما يذكر موضِعَ النقل في الأصل الذي نقل منه، ومن ذلك:

قوله: "وفى شرْح لب الألباب للسيِّد عبد الله في بحث لام الجحود:..." (٣).

وقوله: "وفي الأشباه والنظائر للسيوطي في بحث الألغاز: أيُّ شيء يُبنى مفردًا فيعمل ويُعرب مثنًّى، فيُهمل ... انتهى"(٤).

وقوله: "والأوَّل هو المختار كما في الرَّضي في بحث العطف، وجه الاختيار مذكورٌ فيه، مَن أراد الاطلاعَ، فليراجعْ إليه". وقوله: "كما صرَّح به الرَّضي في بحث الحال"(٥).

ويتميز بالدقة والأمانة في النقل، مع التفهم لما ينقل، فقد نقل عن "الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي قوله: "فلا أقلَّ من أن تخرُج عن أصلها وموضعها"(٦).

ثم علَّق زيني زاده في هامش (ل) على هذا الموضع مشيرًا إلى هذا التصويب بقوله: "قوله: من **أن تخرج عن أصلها**؛ هكذا في نُسختي [يعني نسخته من كتاب الأشباه والنظائر]، والظاهر: من أن لا تخرج بكلمة (لا)، فلينظر إلى نُسخة أخرى".

وبالرجوع إلى الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٤٩٣)، تبيَّن صحَّة تصحيح زيني زاده؛ ففيه: "من أن **لا** تخرُج عن أصلها"، بإثبات (لا)، وهذا مما يدل على دِقَّة زيني زاده وأمانته في النقل، كما فيه إشارة إلى فِطنته وذكائه، وتحريه لِمَا ينقل، حيث أثبتَ ما في النسخة على ما هو، ثم أشار إلى التَّصويب، موجها للنظر في نسخة أخرى.

نَقْله عن شيوخه وأقرانه ومعاصريه:

من حِرص زيني زاده على نسبة كل قول إلى قائله - وإن كان أحيانًا غير قليلة لا يصرّح بالأسماء، خصوصًا إذا كان يعترض على هذا القول، أو يرد عليه – أنه يذكر حتى ما سمعه من شيوخه، أو زملائه ومعاصريه، ومن الأمثلة على ذلك:

=

(١) ينظر: (ص: 161) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 215) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ١٩٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٥٠٣) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 257) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 690) من قسم التحقيق.

قوله: "كما ذكره الأستاذ سلَّمه الله تعالى الشيخ محمد أفندي". **وقوله**: "كذا استفيد مِن الأستاذ رحمه الله"(١).

وقوله: "كما نقَله شيخي عن شيخه عالم محمد أفندي حَقَّتْهما ألطافُ ربِّهما الهادي"(٢). **وقوله**: "كما أفاده شيخنا الشيخ محمد أفندي عليه رحمة الملك الهادي، نقلًا عن شيخه العالم محمد أفندي الكوز لحصاري"(٣).

ولم يذكُر لنا في أيِّ الكتب ذكَر ذلك أستاذه، ولعلَّ هذا ممَّا سمعه منه مباشرةً؛ لأنه ذكر أنه كان يقرأ عليه، ويعرض عليه المسائل والأوجه، ويشيد بنفسه بما يستحسنه أستاذه، كما في قوله: "وحين عرضتُ هذا على الأستاذ الشَّيخ محمد أفندي الصوبجوي، عليه رحمةُ الله القوي، استحسنه". **وقال في موطن آخر**: "وحين عرضتُه على الأستاذ استحسنه"(٤).

وقوله: **"**هكذا سمعتُ من الأستاذ درويش محمد أفندي عندَ قراءة كتاب الهوادي، ثم رأيتُ في الأطول وحاشية المختصر للحفيد ما يوافق قول الأستاذ سلمه الملك العلَّام، والله ولي التوفيق والإنعام**"**(٥).

– **وأمَّا عن أقرانه ومعاصريه**، فلا يذكر أسماءَهم؛ لأنَّه يَذكُرهم في موضع النقد، والاعتراض عليهم، وهذه سمة بارزة في منهج زيني زاده.

من ذلك قوله: "والعجب أنَّ صديقًا لي ممَّن اشتهر بالعربيَّة استعار منِّي "معربَ العوامل" لهذا الحقير، فلمَّا طالعه، رأَى فيه هذه الوجوهَ الثلاثة، فاستبعدها وأنْكَرها، ثمَّ لما رأى هذه الوجوهَ الثلاثة منقولة عن الرضيِّ قبِلها، وقال لي: إنْ لم تنسُب هذِه الوجوه الثلاثة إلى الرَّضي ما قبلتها"(٦).

وكرَّر هذه الحكاية بمعناها في موضع آخر حيث قال: "حتى إنَّ رجلًا مشهورًا بالنحو بين الطلبة لما طالَع معربنا على العوامل الجديد..." (٧).

ولا يكتفي زيني زاده بمجرد النَّقل، وإنَّما كثيرًا ما يعقِّب على النقولات التي ينقلها؛ إما بالشرح والتوضيح، أو ببيان غرض المنقول عنه، أو بالاختيار من الأقوال التي جاءت في هذا النقل:

كما في قوله: "وفي شرْح التسهيل لابن قاسم: لا حُجَّة في ذلك لإمكان تأويله، انتهى". ثم عقَّب

---

(١) ينظر: (ص: 929) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٣٠٦) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 925) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 313) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 599) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 348) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 960) من قسم التحقيق.

قائلا: "قلتُ: هو يجعَل المعرَّف بلام الجِنس كالنَّكرة في عدَم التعيين..." [١].

وقوله: "وفي حاشية أنوار التنزيل للشهاب: وذلك لأنَّه لما اجتمع عاملان وعملهما واحد لا يجوز إعمالهما معًا؛ إذ لا يتوارد عاملان على معمول واحد، رجَّحوا الثاني...". ثم قال بعد نهاية النقل: "قلت: نختار الأوَّل، ونمنع توارد العاملين في محلٍّ واحد، في مثل: إن لم يقمن؛ لأنَّ عمل "لم" في محله القريب، وعمل "إن" في محله البعيد..." [٢].

ذِكره لمؤلَّفاته والإحالة عليها:

سبَق أنَّ زِيني زاده قد خلَّف مصنَّفاتٍ عديدةً في النحو والصرف، وأنَّ كتاب الفوائد الشافية هو آخر مصنَّفاته، وقد أحال فيه على بعض مصنَّفاته الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: "وقد ذكرته في معربنا على الإظهار، فلا تغفلوا عنه يا طلاب العِلم الأطهار"[٣].

وقوله: "وقد ذكرْنا هذا التفصيل، في مُعربنا على العوامل والإظهار*؛ لئلَّا يكون الطلبة على التعطيل"[٤].

وقوله: "كذا قررتُه في معربي على الإظهار، مِن غير اطِّلاع على كلام أحد من الأخيار..." [٥].

كما أنه يُحيل على كتابه الفوائد الشافية فيما مرَّ وفيما سيجيء:

تعدَّدت إحالات زيني زاده على مواضع في كتابه الفوائد الشافية سواء كانت سابقة أو لاحقة، وأحيانًا ما يُشير إلى تلك المواضع تحديدًا، وهذا ممَّا يوفِّر به الجهد عليه وعلى القارئ والمستفيد من كتابه، وأيضًا يدفع به الملل بالتكرار، كما أنه يشوق أيضًا إذا كانت الإحالة على موضع لاحق، وهذا أيضًا من أسلوب زيني زاده الأدبي. ومن العبارات التي استخدمَها في ذلك:

في الإحالة على مواضع سابقة: قوله: "إعرابه مرَّ مرارًا؛ فلا تغفُل"، " كما مرَّ مرارًا"، "كما مرَّ الاختلاف"، "وقد مرَّ التفصيل"، و"والتفصيل سبق"، وقوله: "وقد مرَّ التفصيلُ عندَ قولِ المصنِّف: وأنواعُه رفع... إلخ"[٦].

---

(١) ينظر: (ص: 165) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 321) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 772) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "في بحث المضمرات".

(٤) ينظر: (ص: 652) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 903) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 224) من قسم التحقيق.

في الإحالة على مواضع لاحقة: قوله: "وسيجيء التفصيلُ في أواخِر المجرورات"(١). وقوله: "وسيجيء البواقِي إنْ شاء الله تعالى في إعرابِ لا حول ولا قوة إلا بالله، على التفصيلِ، لعلَّك تطَّلع عليها إنْ لم تكن من أهل التَّعطيل"(٢). وقوله: "وسيجيءُ التفصيلُ في بحثِ أسماءِ الإشارة"(٣). وقوله: "وسيجيء التفصيلُ إنْ شاء الله تعالى في بحث المنادَى"(٤). وقوله: "كما سيأتي – إنْ شاء الله تعالى عن قريب"(٥)... وهكذا.

وأحيانًا يجمع بين الإحالة على موضع سابق وموضع لاحِق؛ مثل قوله: "كما مر في بحث المنادى، وسيأتي إن شاء الله تعالى في أواخر الكتاب"(٦).

* كما يحيل على الوجوه السابقة؛ منعًا للتكرار، ودفعًا للملل، ويطلب القياس على أمثالها؛ يقول: "وقدْ مرَّ فيه الوَجهان الآخران، فلا تغفلوا عنهما أيها الإخوان، وقِيسوا عليه سائرَ الأمثال؛ فإنَّا نستقصر على الوجهِ الأوَّل كثيرًا؛ لئلَّا يطولَ الكلام، فيلزم للطلبة كثرةُ الملال"(٧).

المطلب الرَّابع: علوم ضمَّنها شرْحَه

* اهتمامه بالبَلاغة، وخصوصًا علم المعاني:

سبق في الحديث عن أسلوب زيني زاده اهتمامُه بالأسلوب الأدبي، والسجع غير المتكلَّف، مما يدل على عنايته بعلم البلاغة تطبيقيًّا، وقد ظهر في مواضع من كتابه اهتمامه بالبلاغة نظريًّا، وخصوصًا علم المعاني.

من ذلك قوله: "فيَنبغي للموحِّد أن يقصد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء في هذا المقام، وذلك بتقديم المعمول على العامِل، كما بُيِّن في عِلم المعاني"(٨).

وقوله: "كما تَقرَّر في عِلم المعاني"(٩).

وقوله: "كما بيِّن في عِلم المعاني"(١٠).

---

(١) ينظر: (ص: 215) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٢٢٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 247) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: 255) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 633) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 857) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: 349) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: 167) من قسم التحقيق.

(٩) ينظر: (ص: 251) من قسم التحقيق.

(١٠) ينظر: (ص: 167) من قسم التحقيق.

وقوله: "وعند أهل المعاني لا بد من أن يكون..."(١). وكذلك علَّق بعض التعليقات البلاغيَّة في الحواشي، كقوله: "فيه لفٌّ ونَشْر مُرتَّب"(٢). وهكذا.

* ذِكره لبعض مصطلحات علم المنطق:

كما وردت في عبارات زيني زاده بعض المصطلحات في علم المنطق.

من ذلك قوله: "والضمير راجعٌ إلى الاسم باعتبار جِنسه الأعمّ، وهو الشيء، فلا يلزم الدَّورُ، وإنَّما يلزم لو رجَع إليه باعتبار خصوصِه النوعيِّ، كما في الامتحان"(٣).

والدَّور من اصطلاحات المناطقة، وهو: "توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويُسمَّى الدور المصرح، كما يتوقف أ على ب، وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدَّور المضمر كما يتوقف أ على ب، و ب على ج، وج على أ، والفرق بين الدَّور وبين تعريف الشيء بنَفْسه هو أنَّه في الدور يلزم تقدُّمه عليها بمرتبتين إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة"(٤).

* عِلم الفِقه:

تطرَّق زيني زاده في كتابه "الفوائد الشَّافية" إلى الحديث عن بعض المسائل الفقهيَّة، من ذلك حديثه عن حكم الخذف، حيث قال: "وفي الحديث نهي عن الخذف -كما في البخاري. وجه النهي: أنَّه ليس آلة الصَّيد؛ لأنَّه ليس من المحدَّدات، وقد اتَّفق العلماء إلَّا مَن شذ منهم على تحريمِ كل ما قتلته البُندقة والحجر، كما قال المهلَّب، وقال ابنُ حجر(٥): وإنَّما كان كذلك لأنَّه يقتُل الصيد بقوَّة راميه لا بحدِّه"(٦).

* ذِكره لبعض العبارات التركيَّة:

زيني زاده تركي الجنسية، وقد الْتزم في كتابه "الفوائد الشافية" باللغة العربية، إلَّا أنَّه أتى ببعض الألفاظ التركية، في موضعين من كتابه:

الأول: قوله: "والوضع الثاني: معناه، وهو إنشاء التعجُّب ليس عليه؛ ولهذا يعبَّر عنه بالتُّركي: نه عجب

---

(١) ينظر: (ص: 186) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 184) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 202) من قسم التحقيق.

(٤) **ينظر**: "التعريفات" علي بن محمد الشريف الجرجاني، ضبَطه وصحَّحه جماعةٌ من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م. (ص: ١٤٠).

(٥) ينظر: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، لابن حجر العسقلاني، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، (٩/ ٦٠٧).

(٦) ينظر: (ص: 477) من قسم التحقيق.

زيد ياردم ايتدي، كذا استفيد مِن الأستاذ رحمه الله تعالى"[١].

الثاني: قوله: "والمعنى المراد هنا ليس عليه؛ لأنَّ المعنى إنشاء التعجب؛ ولهذا يُعبَّر عنه بالتركي: نه عجب زيد يردم ايتدي"[٢].

(١) ينظر: (ص: 928) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٩٢٨) من قسم التحقيق.

المبحث الثاني

مصادر زيني زاده في كتابه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

العلماء الذين ذكرهم ونقل عنهم

تعدَّدت مصادر زيني زاده التي نقَل منها، وأحال عليها في كتابه الفوائد الشافية؛ إذ يعد كتابه هذا موسوعة ضخمة في آراء النحاة والمعربين، حيث أفاد زيني زاده من التراث النحوي الذي خلَّفه النحاة والمعربون؛ فقد نقَل عن كثيرٍ من أئمَّة النحاة منذ نشأة النحو وإلى زمنه هو، ونقل أيضًا عن غيرهم من العلماء والأئمَّة، وضمَّن كتابه كثيرًا من آرائهم، مع التَّحليل والمناقشة. وفيما يلي تفصيل ذِكر العلماء الذين نقَل عنهم زيني زاده، وقد بلَغ عدَد العلماء الذين نقَل عنهم زيني زاده في كتابه، أو أشار إليهم نحو (١١٩) عالِمًا، وهم كالتالي مرتَّبين بحسب وَفَياتهم:

١- أبو عمرو بن العلاء، (الشيخ أبو عمرو) (١١٧ هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٢- أبو حَنيفة (إمامنا) (١٥٠هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، ورد ذِكره (١٤) مرة.

٤- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنَبْر (١٨٠هـ)، ورد ذِكره (٨٩) مرة.

٥- أبو يوسف (١٨٢هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦- يونس بن حبيب (١٨٢هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧- الكسائيُّ (١٨٩هـ)، ورد ذِكره (١٢) مرة.

٨- النيلي الرُّؤاسي (١٩٣ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٩- الفَرَّاء يحيى بن زكريَّا (٢٠٧هـ)، ورد ذِكره (١٩) مرة.

١٠- هشام بنُ معاوية الضرير (٢٠٩هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١- الأخْفَش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (٢١٥ هـ)، ورد ذِكره (٥٠) مرة.

١٢- الأصمعي (٢١٦هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

١٣- الجَرْمي (٢٢٥هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

١٤- المازني، أبو عثمان بكر بن محمد (٢٤٩هـ)، ورد ذِكره سبع مرات.

١٥- المبرِّد، أبو العَبَّاس محمد بن يزيد (٢٨٦هـ)، ورد ذِكره (٣٠) مرة.

١٦- ثعلبٌ، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (٢٩١ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١٧- ابن كَيسان (٢٩٩هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

١٨- الزجَّاج (٣١١هـ)، ورد ذِكره (٢٢) مرة.

١٩- ابن السرَّاج (٣١٦هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٢٠- ابن النحَّاس (٣٣٧ هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٢١- أبو بكر مبرمان (٣٤٥هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٢٢- السِّيرافي (٣٦٨هـ)، ورد ذِكره (١٧) مرة.

٢٣- أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٢٤- الرُّماني (٣٨٤هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٢٥- ابن جني، أبو الفَتْح (٣٩٢هـ)، ورد ذِكره (١٢) مرة.

٢٦- أحمد ابن فارس (صاحبُ "المجمل") (٣٩٥هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٢٧- العبدي (٤٠٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٢٨- محمود بن مسعود (صاحب البديع) (٤٢١هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٢٩- المرزوقيُّ (٤٢١هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٣٠- مَكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٣١- ابن سِيده (٤٥٨هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٣٢- الشَّيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٣٣- الأعلمُ الشنتمري (٤٧٦هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٣٤- أبو القاسم الحَريري (٥١٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٣٥- ابن بَرهان (٥١٨هـ)، ورد ذِكره ثماني مرات.

٣٦- ابن العَريف (٥٢٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٣٧- ابن الطَّراوة، أبو الحسين بن الطراوة (صاحب الإفصاح)، (٥٢٨ هـ)، ورد ذِكره (٢٨) مرة.

٣٨- المطرِّزي (٥٣٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٣٩- الزَّمخشري (٥٣٨هـ)، ورد ذِكره (١٣) مرة.

٤٠- ابن الشَّجري (٥٤٢هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٤١- أبو نزار (الملقَّب بملك النُّحاة) (٥٦٨هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٤٢- ابن الدَّهَّان (٥٦٩ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٤٣- ابن برِّي (٥٨٢هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٤٤- ابن مَضاء (٥٩٢ هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٤٥- ابن الجَوزي (٥٩٧هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٤٦- الجُزُولي (٦٠٥هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٤٧- ابن خروف (٦٠٩هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٤٨- أبو البَقاء العُكبري (٦١٦ هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٤٩- أبو بكر بن طلحة (٦١٨هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٥٠- السَّكَّاكي (٦٢٦هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٥١- ابن يَعيش (٦٤٣ هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٥٢- أبو الحَكم الخَضراوي (بعد ٦٤٤هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٥٣- أبو الحَسن الشَّلَوبين (٦٤٥هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٥٤- الجَارَبردي (٦٤٥)، ورد ذِكره مرتين.

٥٥- ابن الحاجب (المصنِّف) (٦٤٦هـ)، ورد ذِكره (٢٢) مرة.

٥٦- الأندلسي (٦٦١هـ)، ورد ذِكره ثماني مرات.

٥٧- ابن إيان (٦٦٥هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٥٨- ابن عُصفور (٦٦٩هـ)، ورد ذِكره (١٢) مرة.

٥٩- ابن مالك (٦٧٢هـ)، ورد ذِكره (٦٤) مرة.

٦٠- ابنُ الضَّايع (٦٨٠هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٦١- البَيضاوي، (القاضي أبو سعيد) (٦٨٥ هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٦٢- بدرُ الدِّين، ابن مالك (٦٨٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦٣- الرَّضي (٦٨٦هـ)، ورد ذِكره (٢٢٣) مرة.

٦٤- ابن أبي الرَّبيع (٦٨٨هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦٥- ابن العِلج (صاحب البسيط) (٦٨٨هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٦٦- ابن القواس (٦٩٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦٧- أبو جعفر المالقي (صاحِب رصف المباني) (٧٠٢)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦٨- الخُبَيصي (٧٣١هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٦٩- الفاكهاني (٧٣٤هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧٠- أبو حيَّان النحوي (٧٤٥هـ)، ورد ذِكره (٢٩) مرة.

٧١- الطِّيبي (٧٤٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧٢- ابن قاسم (٧٤٩ هـ)، ورد ذِكره خمس مرات.

٧٣- نَجم الدِّين سعيد (٧٤٩هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧٤- الشيخ تقي الدين السبكيّ (٧٥٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧٥- زَين العرَب المِصري (٧٥٨ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٧٦- ابن هِشام (٧٦١هـ)، ورد ذِكره (٤٥) مرة.

٧٧- ابن عادِل (٧٧٥هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

٧٨- سيِّد عبد الله (٧٧٦هـ)، ورد ذِكره سبع مرات.

٧٩- ابن الكَمال الوزير (٧٨٦هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٨٠- الشاطبيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (٧٩٠هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٨١- التفتازانيُّ (٧٩٣هـ)، ورد ذِكره تسع مرات.

٨٢- السيد الشريف (السيِّدُ السَّندُ) (٨١٦هـ)، ورد ذِكره تسع مرات.

٨٣- الشُّمُني (٨٢١هـ)، ورد ذِكره ست مرات.

٨٤- الدَّماميني (٨٣٧هـ)، ورد ذِكره (٨٦) مرة.

٨٥- الهِندي، أحمد بن عمر الدولت آبادي (٨٤٩هـ).

٨٦- مُحمَّد الحلبي (٨٥٠هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٨٧- ابنُ حَجَر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٨٨- حاجي بابا الطُّوسي (٨٧٠هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٨٩- المولى مُصنفك (٨٧٥ هـ)، ورد ذِكره ست مرات.

٩٠- الكَافيجيُّ (٨٧٩هـ)، ورد ذِكره مرتين.

٩١- مُنلا خسرو (٨٨٥ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

٩٢- حسَن الفناري (حسن جلبي) (٨٨٦هـ)، ورد ذِكره (٢٣) مرة.

٩٣- الجَامي (٨٩٨هـ)، ورد ذِكره (٥١) مرة.

٩٤- السَّخاوي (٩٠٢هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٩٥- خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، ورد ذِكره ثماني مرات.

٩٦- السُّيوطي (٩١١هـ)، ورد ذِكره (١٨) مرة.

٩٧- عِصمةُ الله (حوالي ٩١٥هـ)، ورد ذِكره ثماني مرات.

٩٨- شَيخ زاده (٩٤٤ هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

٩٩- سَعدي جلبي (٩٤٥هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

١٠٠- المولى العِصام الإسفرايني (٩٥١هـ، وقيل: ٩٤٥هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

١٠١- القهستاني (نحو ٩٥٣هـ)، ورد ذِكره مرتين.

١٠٢- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١٠٣- البِركلي (صاحب الإظهار، وصاحِب الامتحان) (٩٨١هـ)، ورد ذِكره ثماني مرات.

١٠٤- أبو السُّعود (٩٨٢هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

١٠٥- العِزي (صاحب الإفصاح) (٩٨٤هـ)، ورد ذِكره مرتين.

١٠٦- عبد الله أفندي القوبجي (محشِّي الفوائد الضيائيَّة) (١٠١٠هـ)، ورد ذِكره مرتين.

١٠٧- علي القاري (١٠١٤ هـ)، ورد ذِكره سبع مرات.

١٠٨- العيشي الشري أو الشيري (١٠١٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١٠٩- الفاضل الشيرانشي (١٠١٦هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١٠- قصاب زاده (شارح الإظهار) (١٠٢٩هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١١- المولى الشّهاب (شِهاب الدين الخفاجي) (١٠٦٩هـ)، ورد ذِكره (٢٦) مرة.

١١٢- الأطوي (بعد ١٠٨٥هـ)، ورد ذِكره أربع مرات.

١١٣- المفتي بقوش اطه جي في حاشية الامتحان (١٠٨٥)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١٤- الفاسي (١١٠٩ هـ)، ورد ذِكره ثلاث مرات.

١١٥- ابن موهب (١١١٠هـ)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١٦- دده أفندي (١١٤٦هـ)، ورد ذِكره مرتين.

١١٧- الأستاذ محمد أفندي الصوبجي (١١٦١هـ)، ورد ذِكره ست مرات.

١١٨- شيخ شيخه عالم محمد أفندي الكوز لحصاري (...)، ورد ذِكره مرة واحدة.

١١٩- شيخه الأستاذ درويش محمد أفندي (...)، ورد ذِكره مرة واحدة.

المطلب الثاني
الكتُب والمؤلَّفات التي ذكرها ونقل منها:

تعدَّدت الكتب والمؤلَّفات التي نقل منها زيني زاده في كتابه، أو أشار إليها، أو أحال عليها، فقد أَكْثَرَ من النقل عن الكتب والمؤلَّفات الأصليَّة في النحو والصرف، ولم تقتصر هذه المصادر على كتُب النحو فقط - وإنْ كانت هي الأكثر - بل نقل من كتُب البلاغة والأدب، وكتب المعاجم اللغوية، وكتب التفسير، وشروح الأحاديث، وغيرها من العلوم، وفيما يلي تفصيل ذِكر الكتب والمؤلَّفات التي اعتمد عليها أو ذكَرها في إعرابه للكافية، مرتبةً ترتيبًا ألفبائيًّا كالتالي:

١- أجوبة المسائل، لابن سيده، نقل منه ثلاث مرات.

٢- ارتشاف الضَّرَب، لأبي حيَّان، نقل منه ثلاث مرات.

٣- الإرشاد، للفاضل الهندي، نقل منه مرة واحدة.

٤- الأشباه والنظائر النحويَّة، للسيوطي، نقل منه (٨٩) مرة.

٥- الأطول، للفاضل العصام، نقل منه (١١) مرة.

٦- الإظهار، للبركلي، نقل منه (٤٠) مرة.

٧- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، نقل (٣) مرات.

٨- الإفصاح، لابن الطَّراوة، نقل منه (١٤) مرة.

٩- الألفية لابن مالك، نقل منه (٧) مرات.

١٠- الأمالي، لابن الشجري، نقل منه مرة واحدة.

١١- امتحان الأذكياء شرح لب الألباب (شرح اللب)، للسيد عبد الله، نقل منه (٣٤) مرة.

١٢- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للبيضاوي، نقل منه (٣٠) مرة.

١٣- إيضاح المفصَّل، لابن الحاجب، نقل منه (٣) مرات.

١٤- البسيط، لابن العلج، نقل منه (٣) مرات.

١٥- التبيان في إعراب القرآن (معرب القرآن) لأبي البقاء العكبري، نقل منه مرتين.

١٦- تحفة الغريب شرح مغني اللبيب، للدماميني، نقل منه (٦٣) مرة.

١٧- تحفة النُّجبا في قولهم هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، للسيوطي، نقل منه مرة واحدة.

١٨- التذكرة، لأبي علي الفارسي، نقل منه مرتين.

١٩- التسهيل لابن مالك، نقل منه (٤) مرات.

٢٠- التصريح لمضمون التوضيح (شرح التصريح على التوضيح)، للشيخ خالد الأزهري، نقل منه (١٦) مرة.

٢١- تعطيل تلبيس إبليس (تلبيس إبليس)، لابن الجوزي، نقل منه مرة واحدة.

٢٢- التعليقة، لابن النحَّاس، نقل منه مرة واحدة.

٢٣- تفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب)، نقل منه (٤) مرات.

٢٤- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، نقل منه مرة واحدة.

٢٥- تكملة شرح التسهيل، لبدر الدين ابن مالك، نقل منه مرة واحدة.

٢٦- التوضيح، لابن هشام (أوضح المسالك)، نقل منه (٤) مرات.

٢٧- جامع الرموز، للقهستاني، نقل منه مرة واحدة.

٢٨- الجامع الصَّغير في النحو، لابن هشام، نقل منه مرتين.

٢٩- جمْع الجوامع، للسيوطي، نقل منه مرة واحدة.

٣٠- الجَنى الداني، لابن أم قاسم المرادي، نقل منه مرة واحدة.

٣١- حاشية التلويح، نقل منه مرة واحدة.

٣٢- حاشية الجاربردي للعزي، نقل منه مرة واحدة.

٣٣- حاشية الرضي، للسيد الشريف، نقل منه مرة واحدة.

٣٤- حاشية العِصام على الفوائد الضيائيَّة (ديباجة الفوائد الضيائية)، نقل منه (٩) مرات.

٣٥- حاشية الكشاف، للتفتازاني، نقل منه (٤) مرات.

٣٦- حاشية الكشاف، للطيبي، نقل منه مرة واحدة.

٣٧- حاشية المتوسِّط، للجلبي، نقل منه مرة واحدة.

٣٨- حاشية المختصر، نقل منه مرتين.

٣٩- حاشية المطوَّل، للفناري (حسن جلبي)، نقل منه (١٧) مرات.

٤٠- حاشية الوافية للسَّيد الشَّريف، نقل منه مرة واحدة.

٤١- حاشية الوافية، لمحمد الحلبي، نقل منه مرة واحدة في التعليقات.

٤٢- حاشية أنوار التنزيل (عناية القاضي، وكفاية الراضي، على تفسير البيضاوي)، لشهاب الدِّين الخفاجي، نقل منه (٣٨) مرة.

٤٣- حاشية أنوار التنزيل، للمولى النفيري، نقل منه مرة واحدة في التعليقات.

٤٤- حاشية تفسير الجلالين، للقاري، نقل منه مرة واحدة.

٤٥- حاشية شرح العز للتفتازاني، لمولانا دده أفندي، نقل منه مرة واحدة.

٤٦- حاشيته الأطوي على الامتحان، نقل منه مرة واحدة.

٤٧- حاشيته المولى مصنفك على شرح المفتاح للسعد، نقل منه (١٧) مرة.

٤٨- حواشي التسهيل، لابن هشام، نقل منه (٣) مرات.

٤٩- الخصائص، لابن جني، نقل منه (٤) مرات.

٥٠- الدر النظيم من التفاسير، لعلي بن عبد الكافي السبكي، نقل منه مرة واحدة.

٥١- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، نقل منه مرتين.

٥٢- الدرر (درر الحكام شرح غرر الأحكام)، لمنلا خسرو، نقل منه مرة واحدة.

٥٣- رسالة التضمين، نقل منه مرة واحدة.

٥٤- الرسالة الموسومة بالرفده، في معنى وحده، للشيخ تقي الدين السبكي، نقل منه مرة واحدة.

٥٥- رسالة في قول النحاة: كان زيد قائمًا، للعلامة الكافيجي، نقل منه مرة واحدة.

٥٦- رصف المباني، لأبي جعفر المالقي، نقل منه مرة واحدة.

٥٧- سر الصناعة (سر صناعة الإعراب)، لابن جني، نقل منه مرة واحدة.

٥٨- شذور الذهب، لابن هشام، نقل منه مرتين.

٥٩- شرح الإظهار، للأستاذ محمد أفندي، نقل منه (٦) مرات.

٦٠- شرح الإظهار، للأطوي، نقل منه مرة واحدة.

٦١- شرح التسهيل، لابن قاسم، نقل منه مرة واحدة.

٦٢- شرح التسهيل، لابن مالك، نقل منه (٢٢) مرة.

٦٣- شرح التلخيص، للبابرتي، نقل منه مرتين.

٦٤- شرح الجامع الصغير، لابن هشام، نقل منه مرة واحدة.

٦٥- شرح الحاجبيَّة، لنجم الدين سعيد، نقل منه مرة واحدة.

٦٦- شرح الحصن الحصين، لعلي القاري، نقل منه مرتين.

٦٧- شرح الدرة، لابن قواس (المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية، لابن القواس)، نقل منه مرة واحدة.

٦٨- شرح العزي، لعلي القاري، نقل منه مرة واحدة.

٦٩- شرح القصيدة الخمرية (الهمزية)، لابن كمال باشا، نقل منه مرة واحدة.

٧٠- شرح الكافية، لابن الحاجب (المصنف)، نقل منه (٦٤) مرة.

٧١- شرح الكافية، للرَّضي، نقل منه (٢٣٥) مرة.

٧٢- شرح الكافية، للعصام، نقل منه (١٥٢) مرات.

٧٣- شرح الكافية، للمولى الهندي، نقل منه (٧٦) مرة.

٧٤- شرْح اللَّمحة، لابن هشام، نقل منه مرة واحدة.

٧٥- شرح المشكاة، لعلي القاري، نقل منه مرتين.

٧٦- شرح المصابيح لزين العرب، نقل منه مرة واحدة.

٧٧- شرح المفتاح، للتفتازاني، نقل منه (٢٨) مرة.

٧٨- شرح المفصَّل، لابن يعيش، نقل منه مرة واحدة.

٧٩- شرح المفصَّل، للأندلسي، نقل منه (٤) مرات.

٨٠- شرح المفصَّل، للسخاوي، نقل منه مرة واحدة.

٨١- شرح المقصود، للعيشي الشري (أو الشيري)، نقل منه مرة واحدة.

٨٢- شرح الهداية، للمولى ابن كمال الوزير، نقل منه مرتين.

٨٣- شرح الوضعية، للفاضل العصام، نقل منه مرة واحدة.

٨٤- شرح دلائل الخيرات، للفاسي، نقل منه (٣) مرات.

٨٥- شرح قصيدة البُردة، للمولى مصنفك، نقل منه مرة واحدة في التعليقات.

٨٦- شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام، نقل منه (٥) مرات.

٨٧- شرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده، نقل منه مرتين.

٨٨- شرح كنز الدقائق (البَحر الرائق شرح كَنز الدقائق)، لابن نُجيم، نقل منه مرة واحدة.

٨٩- شرح مصنفك على المصباح، نقل منه (٧) مرات.

٩٠- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، نقل منه مرتين.

٩١- الصحاح، للجوهري، نقل منه (٤) مرات.

٩٢- الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيتمي، نقل منه مرة واحدة.

٩٣- على مراح الأرواح، لديكنقوز، أو دنقوز، نقل منه مرة واحدة.

٩٤- غلطات المولى ابن الكمال الوزير، نقل منه مرة واحدة.

٩٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري (شرح البخاري)، لابن حجر العسقلاني، نقل منه مرة واحدة.

٩٦- الفوائد الضيائية (شرح الكافية)، للجامي، نقل منه (٣٥) مرة.

٩٧- القاموس المحيط، للفيروزابادي، نقل منه (٥٠) مرة.

٩٨- قواعد الإعراب، لابن هشام، نقل منه (٤) مرات.

٩٩- الكافية الكبرى، لابن مالك، نقل منه (٤) مرات.

١٠٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، نقل منه (٦) مرات.

١٠١- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، نقل منه (٦) مرات.

١٠٢- المجمل، لابن فارس، نقل منه (٧) مرات.

١٠٣- المسائل الكبير، للأخفش، نقل منه مرة واحدة.

١٠٤- المطول في البلاغة، لسعد الدين التفتازاني، نقل منه (٧) مرة.

١٠٥- معاني القرآن، للزجاج، نقل منه مرة واحدة.

١٠٦- معرب الإظهار (حل أسرار الأخيار، على إعراب الإظهار)، لزيني زاده، أشار إليه مرتين.

١٠٧- معرب العوامل الجديد، لزيني زاده، نقل منه مرتين.

١٠٨- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، نقل منه مرة واحدة.

١٠٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، نقل منه (٢٥) مرة.

١١٠- النكت، للسيوطي، نقل منه (٤٦) مرة.

١١١- الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر، للسيوطي، نقل منه مرة واحدة.

المبحث الثالث

مذهب زيني زاده النحوي ومواقفه النحويَّة، وأصول النحو عنده

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهب زيني زاده النحوي، ومواقفه النحويَّة:

مذهبه النحوي:

لم يلتزم زيني زاده مذهبًا نحويًّا معينًا، وإن كان في الغالب يميل إلى البصريّين، ويظهر أنَّه حاول أن يترسَّم خُطا المتقدِّمين من النحاة مِن قبل ابن الحاجب صاحب الكافية، وبعض النُّحاة المتأخرين، كابن الحاجب نفسه، ومَن بعده خصوصًا الرَّضي وابن هشام؛ لأنَّه كثيرًا ما يعتمد على ترجيحاتهم وتقريراتهم، وللرضي من ذلك النصيب الأكبر، كما يظهر من كثرة نقولاته عنه، واعتماده على شرح الرضي على الكافية كمصدر أوَّل له، وإحالته عليه في غالب المسائل والترجيحات.

مواقفه النحويَّة:

تعامَل زيني زاده بشخصية مستقلَّة مع النُّحاة المتقدِّمين والمتأخِّرين على السواء، ولم يتعصَّب لأحد على أحد، وفيما يلي توضيحُ مواقفه من نُحاة المدرستين (البصرة والكوفة)، ومن ابن الحاجب – مصنِّف الكافية (المتن الذي أعربه) – ومن شُرَّاح متن الكافية، ومن النُّحاة الذين نقل عنهم، واعتمد عليهم في إعرابه:

أولًا: موقفه من البصريِّين والكوفيِّين:

سبَق أنَّ زيني زاده لم يتعصب لمدرسة بعينها – وإن كان يَميل في الغالب إلى البصريّين؛ إذ أكثر ترجيحاته هي ترجيحات البصريّين – ولكنَّه يقف كأنه حَكَم بين الفريقين، فيحكي الآراء، ويبيِّن وجه الخلاف، وقد يرجِّح بعضها على الآخَر، وقد يأتي بتحقيق آخَر:

فمن ترجيحه لآراء البصريّين قوله: "وجه الاختلاف بين الفريقين أنَّ الألف عند البصريَّة ليس مِن نفْس الكلمة، وإنَّما هو زائدة جِيءَ به لبَيان الفَتحةِ؛ لأنَّه لولا الألفُ لسقَط الفتحُ للوقفِ، فيلتبس بأن الحرفيَّة المصدريَّة، وعند الكوفيَّة: الألف مِن نفس الكلمة، **والأوَّل هو الراجحُ على ما في الرضي**"[١].

وقوله: "؛ هذا عندَ البصريّين، وعند الكوفيّين انتصاب المضارع بحتى لا بأن مُقدَّرة، ومذهب البصريين أرجح؛ لأنه يلزم عندهم الإضمار، وهو مجاز، ويلزم على مذهب الكوفيين الاشتراك، والمجاز أولى – كما في الأشباه والنظائر للسيوطي في النحو"[٢].

---

(١) ينظر: (ص: ١٦٠) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٨٦٤) من قسم التحقيق.

وقوله: "واعلمْ أنَّ مبنى الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في بناء (هو) على الفتْح، أو على الضمِّ: أنَّ الواو عندَ البصريّين مِن نفْس الكلمة، وعند الكوفيّين أنَّه ليس منها، بل هو للإشباع كالألف في قوله فكيف إنَّنا، والصوابُ القولُ الأوَّل؛ لأنَّ حرفَ الإشباع لا يتحرَّك، وأيضًا لا يثبُت إلا لضرورةٍ كما في الرضي*"(١).

ومن ترجيحه لآراء الكوفيّين: قوله: "فإنَّ تعلق الجار به وإنْ منَعَه الجمهورُ من البصريّين **إلَّا أنَّ المختار** عند المتأخِّرين قول الفارسي والرّماني وابن السراج منهم، وقولُ الكوفيّين، مِن جواز التعلُّقِ؛ ألا يُرى تجويز المحقّقين ذلك في شُروح المفتاح، عليهم رحمة الله الفتَّاح؟!"(٢).

ومن تحقيقه للخلاف بينهما، وتحقيقه للمسألة:

قوله: "... وهو معه جملة فعليَّة كما هو مُختار البصريّين، أو مركَّب كما هو مُختار الكوفيّين، ... وجه الاختِلاف بين الفريقين أنَّ المتعلِّق المحذوف في الظرفِ المستقَرِّ الواقع خبرًا للمبتدأ المحذوف، أو صفة، أو حالًا للفعل على اختيار البَصريَّة؛ لكون الفِعل أصلًا في العمل، والاسم على اختيارِ الكوفيَّة؛ لكون الإفراد أصلًا في هذه المذكورات، لكنَّ ابنَ هشام قال في مغني اللبيب: كِلا القولين على إطلاقه ليس بصحيح، بل يُقدَّر المتعلِّق في هذه المذكورات على ما اقتضاه المقام مِن الفعل - ماضيًا أو مُضارعًا - أو مِن الاسم، ثم إنَّ اعتبارَ الضَّمير في الظرف المستقرِّ الواقع خبرًا، أو حالًا، أو صفة، قولُ طائفةٍ من النُّحاة، واختاره الرَّضي ومَن تبعه، وذهَب السّيرافي إلى أنَّ الخبَرَ نفس الظَّرف؛ لأنَّ الضمير حُذف مع المتعلِّق المحذوف، وقيل: الخبر في الحقيقة المتعلِّق المحذوف، وصحَّحه ابن هشام في التوضيح، وفي شرْحه لخالد الأزهريِّ: المصحِّح لذلك تَضمُّنه معنَى (صادِقًا) على المبتدأ. **فظهَر ممَّا ذكرنا أنَّ جملةَ بسم الله تحتمل الفِعليَّة والاسميَّة، والأُولى قولُ الكوفيَّة، والثاني قولُ البصريَّة، والمشهور في التفاسير والأعاريب القول الأوَّل كما في مغني اللبيب...**" (٣).

وأحيانًا يذكُر الردَّ على البصريِّين والردَّ على الكوفيِّين، ويجيب عن الردود دون ترجيح:

يقول: "...بدل البعض من الكلِّ عند البصريّين، ومعطوف على الواو عند الكوفيّين؛ لأنَّ إلَّا عندهم في هذه الصورة بمنزلة لا العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها، لكن ذاك منفيٌّ بعدَ إيجاب، وهذا موجَب بعد منفي، **ورُدَّ قول البصريّين** بأنَّه لا بدَّ في بدل البعض من ضمير يعود إلى المبدَل منه لفظًا أو تقديرًا، كما في ضربت زيدًا رأسَه، ولا ضمير ها هنا، وبأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب كما في مغنى اللبيب. **وأُجيب عنه** بأنَّ شرط الضمير للربط إلى المبدل منه، فإذا وُجِد الربط بدون الضمير، حصل الغرض كما هنا؛ لأنَّ إلَّا وما بعدها من تمام الكلام الأول، وإلا لإخراج الثاني مِن الأول، فعُلِم

* في هامش (ز): "أي الحرف الذي يعد في المعطوف عليها في مررت وبابه".

(١) ينظر: (ص: ١٦٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 516) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 171) من قسم التحقيق.

أنَّه بعضه فحصَل الربطُ بذلك، ولم يحتجْ إلى الضمير، **وبأنَّه** لا مانعَ مِن التخالف مع الحرفِ المقتضي لذلك، كما جاز في الصِّفة، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم كما في الرضي والدماميني. **ورُدَّ أيضًا قول الكوفيّين بقولهم:** ما قام إلَّا زيد، وليس شيء مِن أحرف العطف يلي العوامل، **وأُجيب بأنَّه ليس تاليَها في التقدير**؛ إذ الأصلُ: ما قام أحد إلا زيد كما في مغني اللبيب"(١).

وأحيانًا يكتفي زيني زاده بحِكاية الخِلاف دون ترجيح أو تفصيل، محيلًا على ما مرّ:

يقول: "وليس قوله: (يُبنى على ما يُرفع) به جزاءَ هذا الشرط؛ لعدم جواز تقدُّم الجزاء على الشَّرط عند البصريّين، خلافًا للكوفيّين في جواز تقديم الجزاء على الشَّرط، كما مرَّ"(٢).

ويقول: "ولا يجوز كون خمسة فاعلَ الظرف المستقر عند البصريّين؛ لعدم وجود شرْط عملِه في الفاعل الظَّاهر، خلافًا للكوفيّين والأخفش؛ فإنَّهم جوّزوا إعماله في الفاعل الظاهر بلا وجودِ الشَّرط، كما مرَّ مرارًا"(٣).

ثانيًا: موقف زيني زاده من مصنِّف الكافية (ابن الحاجب):

يمكن توضيح موقف زيني زاده من ابن الحاجب مصنِّف الكافية، في الآتي:

١- الموافقة والمتابعة: وهو الموقف السَّائد له؛ إذ يُكثِر من الثناء عليه، ويعدُّه من المحقِّقين من النُّحاة، ويعتني بآرائه، ويقدم اختياراته، كما يعدُّ متْنَ الكافية الحاجبيَّة "مِن أحْسنِ ما صُنِّف في علم الإعراب"، ويذكُر عن نفْسه أنه كان "مشتغلًا في عُنفوان شبابه بحِفظِ هذا المتن، ثم بعد الشباب وإلى شيخوخته كان مشتغلًا بتعليمِه"(٤).

ومن المواطن التي تُظهر إعجاب زيني زاده بالمصنِّف: قوله:

"ولله درُّ المصنِّف حيث أشار إلى الحدود في ضِمن الدليل، ثم نبَّه بقوله: وقدْ عُلِم، ثمَّ صرَّح فيما بعد بناءً على اختلاف مراتب الطَّبائع"(٥).

وغالب الأوجه الإعرابية التي يختارها زيني زاده، إنما يختارها بناءً على أنها الموافقة لكلام المصنِّف واختياره، وعلى هذا مشى في معظم كتابه، مع نصه على أن هذا مذهب المصنِّف، أو اختياره، أو نحو ذلك؛ من ذلك قوله: "(ليدلَّ) اللام متعلِّق باختلف، ويدلُّ مضارعِ منصوب بأنْ مُقدَّرة، فاعله فيه راجع إلى ما، **وهو الموافِق لكلامِ المصنِّف**..." (٦).

---

(١) ينظر: (ص: ٥٤٠) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٣٩٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٥٧٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٥٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ١٩٦) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٢٠٧) من قسم التحقيق.

ومن مواضع اعتنائه بآراء ابن الحاجب، وتقديمه لاختياراته:

قوله: "اللام حرف تعريف، مبنيٌّ على السُّكون لا محلَّ له، وإنَّما زِيدَتْ عليه همزةُ الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكِنِ؛ هذا عند سيبويه، واختاره المصنِّف حيث قال: ومن خَواصِّه دُخولُ اللام..." (١).

ثم ذكر زيني زاده بقية الأقوال بعد ذلك ناسبًا كل قول إلى قائله. وظاهر من صنيعه تقديمُه واختياره لرأي سيبويه وابن الحاجب؛ إذ ذكره أول الآراء، وهذه عادته في حكاية الآراء.

بل يقدِّم زيني زاده قولَ ابن الحاجب، ويختاره في الإعراب، حتى وإن كان خلاف رأي سيبويه؛ يقول:

"(**نَصبًا**) منصوب، عطف على رفعًا، مِن قَبيل عطف الشَّيئين على معمولَي عاملين مختلفين بتقدُّم المجرور كما: زيد في الدارِ والحجرةِ عمرٌو، **فإنَّه يجوز عندَ المصنِّف كما يجيءُ**، وإنْ لم يجوزه سيبويه..." (٢). ومواضع ذلك كثيرة في إعرابه للكافية.

ويقول: "والجملة مرفوعةُ المحلِّ، أو لا محلَّ لها عطفٌ على جملة أُسند، أو منصوبة المحلِّ، حال من أحد الأمرين بتقدير قد عند البصريِّين، **وإليه ذهب المصنِّف**، كما سيجيءُ، خِلافًا لسيبويه؛ فإنَّ قد عنده لازمٌ فيه لفظًا، وخِلافًا للكوفيِّين؛ فإنَّ قد عندهم غير لازم لفظًا ولا تقديرًا؛ **قال أبو حيَّان: وهو الصَّحيح، ورجَّحه السيد السند في شرح المفتاح***"(٣).

وحتى في المواقف التي يختار فيها خلاف رأي المصنف يوضح ذلك، معلِّلًا سبب ذلك، وكأنه يعتذر عن مخالفته لمذهب المصنف؛ يقول: "وعبَّر عنه [أي: مفعول ما لم يُسم فاعلُه] القاضي البيضاوي في اللب، وصاحِب الامتحان في الإظهار بـ"نائب الفاعل"، وهذا أقصرُ منهما وأشهرُ فيما بين المحصِّلين؛ ولهذا عُبِّر(٤) به كثيرًا في هذا المعرَب، وإنْ كان خِلافَ مذهب المصنف"(٥).

٢- الدفاع عنه: يدافع زيني زادة عن ابن الحاجب، ويجيب عن بعضِ اعتراضات شرَّاح الكافية على ابن الحاجب، وأكثر ما يَصنع ذلك مع المولى العصام؛ من ذلك قوله:

"ثم أورَد [أي: العصام] على المصنِّف بأنَّ في كلامِه حذفَ المعطوف، مع إبقاء حرْف العطف، وهو غير جائزٍ كما في مغني اللبيب. **وأُجيب عنه** بأنَّ عدمَ الجواز مقيَّد بحذف المعطوف بلا إبقاء المتعلق له،

---

(١) ينظر: (ص: ١٧٦) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٢١٤) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "فيه رد للفاضل الرضي".

(٣) ينظر: (ص: ٢٧٩) من قسم التحقيق.

(٤) في (ب): أعبِّر.

(٥) ينظر: (ص: ٣١١) من قسم التحقيق.

وهنا أبقى المتعلق، وهو لا"[١].

وأحيانًا يَدفَع عن كلام المصنف ما يتوهم أنه خطأ؛ حيث يقول: "وفي عبارة المصنِّف وإن كان تتابع الإضافة إلَّا أنَّه غيرُ مخلٍّ بالفَصاحَة؛ لورودِه في القُرآن كقوله تعالى: {مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ}[٢]" [٣].

وأحيانًا ينقُل زيني زاده جوابَ بعض النحاة على الاعتراض على ابن الحاجب، مستحسنًا إيَّاه، من ذلك قوله: "... خِلافًا لابن الحاجب، ذكره في شرْح المفصَّل كما في مغني اللبيب، وأجاب عن هذا الردِّ الدمامينيُّ في شرحه: بأنَّه لم يَستند في ردِّ كلام ابن الحاجب شيخ المحقِّقين إلى نقلٍ يُعتمد عليه". ثم علق زيني زاده في الحاشية على هذا النقل بقوله: "فلا يُصغَى إلى هذا الرد"[٤].

ويقول: "ورُدَّ قول المصنِّف بأنَّ الموصوف لا بدَّ من أن يكون ملفوظًا في عمل اسم الفاعل، ولا يجوز كونه مُقدرًا، لنفْي اشتراط الاعتماد؛ إذ ما مِن اسمِ فاعلٍ إلَّا له موصوف لفظًا أو تقديرًا، كما في الامتحان وغيره، **وأجاب عنه شهاب الدين في حاشية أنوار التنزيل،** حيث قال: هذا ليس بشيءٍ، وقد صرَّح النُّحاةُ بالموصوفِ المقدَّر كما قال في الألفيَّة...." [٥].

وأحيانًا ينفي ما يُتوهَّم خطأً من قول المصنِّف، من ذلك قوله: "ويجوز كونه ظرفًا لمعنى المفاجأة المفهوم من إذا، وهو عامل لا يظهر قد استُغني عن إظهاره؛ لقوَّة ما فيه مِن الدَّلالة عليه، أي: خرجتُ ففاجأت زمانَ وقوف السَّبُع، كما ذهب إليه المصنِّف في الشَّرح، ففاجأت منزَّل منزلةَ اللازم؛ **فلا يلزم كون "إذا" مفعولًا به لفاجأتُ كما تُوهِّم مِن قول المصنِّف في الشرح: إنَّ التقدير فاجأت وقتَ وقوف السَّبُع، فاعترض عليه بأنَّ إذا لازم الظرفيَّة...**" [٦].

وقوله: "والجملة الفعليَّة لا محل لها استئناف؛ لبيان الحُكم بعد تمام الحدِّ، كذا في الرضي وارتضاه الشارحون بعدُ؛ فلا وجهَ لقول مَن قال: إنَّ هذه الجملة صفة لتابع، أو حال من المستكنِّ في مقصود، أو تابع؛ لأنَّه يلزم حينئذٍ كون قوله: يتوسَّط... إلى آخره، داخلًا في التعريف، **وليس كذلك، وما هذا إلَّا حمل كلام المصنف على ما هو بريء منه؛ كيف وقد قال المصنِّف في شرْح هذا: شرط بعدَ تمام الحد؟!***"[٧].

٢- المعارضة أو الاستدراك عليه: عارض زيني زاده ابن الحاجب في بعض المواضِع النادرة،

---

(١) ينظر: (ص: ١٩٤) من قسم التحقيق.

(٢) سورة غافر: ٣١.

(٣) ينظر: (ص: 237) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٣٠١) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٤٠٧) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٣٥٣) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "فيه رد لبعض المعربين".

(٧) ينظر: (ص: ٦٣٩) من قسم التحقيق.

ومعظمها تكون مجرد اعتراضات من باب اختيار الأولى أو الأشهر، من ذلك قوله: "مفعول ما لم يسم فاعله لوضع، هذا عبارة المتقدِّمين، وعليه المصنِّف، كما سيجيء، وعبارة ابن مالك في الألفيةِ، والشَّذورِ(١): نائبٌ عن الفاعل، وهو أَوْلى من عِبارتهم؛ لوجهين: أحدهما: أنَّ النائب عن الفاعل قد يكون مفعولًا وغير مفعول. والثاني: أنَّ المنصوب في نحو أُعطي زيد درهمًا يصدُق عليه أنَّه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، وليس مُرادًا كما ذكره ابن هشام في شرح الشذور، وعبارة القاضي في اللُّب: "نائب الفاعل"، وهو أخصر منهما، وعليه صاحب الإظهار...". فهو يذكر رأي ابن الحاجب وينصُّ على أن الأولى غيره، وإن كان نص بعدَ ذلك على "أنَّ هذه التعبيراتِ اصطلاحاتٌ منهم، ولا مشاحَّة فيه"(٢).

وقوله – عن تسمية مرفوع الفِعل الناقص بأنه فاعل وليس اسمًا له–: "... فاعلُه – كما هو عِبارةُ سيبويه، وإليه ذهب المصنِّف، ومِن ثَمَّةَ لم يَذكرِ المصنِّف مرفوعَ كان من المرفوعات على حِدَةٍ؛ لدخولِه في الفاعِل – أو اسمُه – كما هو المشهور. وفي شرح التسهيل لمصنِّفه: الشائع في عُرف النحويِّين التعبيرُ عن مرفوع الفِعل الناقص بالاسمِ، وعن منصوبه بالخبَر، وعبَّر سيبويه عنهما بالفاعِل والمفعول، فأيَّ التعبيرين استَعمل النحويُّ أصابَ، لكن الاستعمال الأشهر أوْلى. انتهى"(٣).

وسبَق قريبًا كلام زيني زاده في سبب تعبيره عنه بنائب الفاعل؛ لكونه الأقصر والأشهر وإن كان خلاف رأي المصنِّف.

– وفي موطنٍ اعترض زيني زاده على المصنف، بأنه لا وجه له فيما اعترض به على المتقدمين؛ حيث **يقول**: "ثم إنَّ قول المتقدِّمين في هذين المثالين الأخيرين: إنَّهما مبنيَّان على الضمِّ، من إطلاق الحركة البنائيَّة على الحرْف البِنائي مجازٌ؛ **فلا وجه لردِّ المصنِّف إطلاقَهم**، كما في الرَّضي"(٤).

ثالثًا: موقف زيني زاده من شُرَّاح الكافية:

تعامل زيني زاده مع النُّحاة بشخصية مستقلَّة، ووقف موقفًا وسطًا، فإنَّه وإنْ كان ينقُل عن كثير من النحاة إلا أنه لم يقتصر على النَّقل فقط، بل ينتقي من هذه الآراء ما يراه أصوب ويؤيِّده، ويعترض على ما يراه خطأً؛ ويبرهن على ذلك، فلم يقِف من النحاة الذين نقل عنهم موقفًا واحدًا، فبينما يصف طائفة منهم بالمحقِّقين، يصِف آخرين بالغفلة والجهل، وحتى الذين يصفهم بالمحقِّقين، يعترض على بعض آرائهم أحيانًا إذا رآه غير موافق للصواب؛ فلم يتعصب لأحد، ولم يهضم أحدًا حقه. كما سبق ذلك في تفصيل موقفه من البصريين والكوفيِّين. وفيما يلي بيان موقفه من شراح الكاية وبعض النحاة الذين ينقل عنهم.

---

(١) في (ك) و(ز): اللغة والشذوذ. وقوله: "الشذور" يعني شذور الذَّهب لابن هشام، ولو قال: وعبارة ابن مالك في الألفية، وابن هشام في الشذور، لكان أفضل؛ حتى لا يوهم أن الشذور كتاب آخر لابن مالك، ولكن لعلَّه لم يفعل لشهرته.

(٢) ينظر: (ص: ١٨٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٢٣٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٤٠٠) من قسم التحقيق.

اعتمد زيني زاده على عِدَّة شروح للكافية، كشرح المصنِّف نفسه وسبَق بيان موقفه منه، وشرح الرضي، وشرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية، وشرح العصام، وشرح الهندي، وتفصيل مواقفه منهم كما يلي:

١- موقفه من الرضي:

اعتَمَد زيني زاده على شرح الرضي، بل كان اعتمادُه الأكبر عليه؛ إذ نقَل عنه حوالي (٢١٥) مرة، محيلًا على تفصيلاتِه، ومعتمدًا على تقريراتِه، ومستدلًّا بردوده وتعقُّباتِه.

ومن ذلك قوله: "ودليل الطرفين مذكورٌ في شرح الرضي على التفصيل، فراجع إليه إن كنت من أصحاب التحصيل"[١].

وقولـه: "... مَن وقع في الاشتباه فيما ذكرنا في هذه المسألة، فليراجع إلى شرح الرضي على الكافية"[٢].

وقوله: "والأوَّل هو الرَّاجحُ على ما في الرضي"[٣].

وقوله: "ورُدَّ بأنَّه خلاف الأصلِ أيضًا؛ فلا يُصار إلى الأمرِ الخفي، إذا أمكن العملُ بالأمرِ الجليّ، كما في الرضيّ"[٤]. وهكذا...

- ولم يكَد يَخرُج زيني زاده عن تقريرات الرَّضي، ولم يتعقَّبه إلَّا نادرًا جدًّا، ومِن ذلك ردُّه على الرضي في إعراب قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[٥]، حيث قال: "وقال الرَّضي من المعتزلة في هذا المقام: لا فرق مِن حيث المعنى بيْن النَّصب والرفع، ولا بين كون خَلَقْنا خبرًا، أو صفة، بناءً **على مذهبِه الباطل**، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الفرق مِثل الصُّبح ظاهر"[٦].

٢- موقفه من المولى الجامي:

من شروح الكافية التي اعتمَد عليها زيني زاده اعتمادًا كبيرًا: شرح المولى الجامي المسمَّى بـ"الفوائد الضيائية"؛ حيث ذكره حوالي (٥١) مرة، ولعلَّ اعتماد زيني زاده عليه؛ لأنه أخف الشروح على نفوس المتعلِّمين، مع غزارة معلوماته التي يسوقها سوقًا ميسرًا[٧]. ولا غرو فقد حكى زيني زاده عن نفسه أنَّه قرأه على أستاذه، حيث قال في الحاشية: "ولقد سألتُ الأستاذَ عن الرابطة حين قِراءة شَرْح الكافية للجامي في هذا الموضِع، فتحيَّر ولم يقدِرْ على الجواب"[٨].

---

(١) ينظر: (ص: ٢٠٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٦٠٤) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ١٦٠) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٦٢) من قسم التحقيق.

(٥) سورة القمر: ٤٩.

(٦) ينظر: (ص: ٤٦٥) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (١/ ٩٣ - ٩٤).

(٨) ينظر: (ص: ١٣٦) من قسم التحقيق.

وأمَّا موقف زيني زاده من المولى الجامي، فقد غلب عليه مجرد النَّقْل والثناء عليه، من ذلك قوله: "... فإنَّه يحتمل الوجهين كما صرَّح به المولى الجامي قُدِّس سرُّه السامي"(١).

كما يعتمد أيضًا على ردوده، حيث يقول زيني زاده في الحاشية: "وقيل: إنَّ اللام متعلق بالمحذوف، مفهوم من فحوى الكلام، أي: وضع الإعراب لبدل... إلى آخره، وردَّ بأنه بعيد كلَّ البعد كما في الجامي"(٢).

بل يدافع زيني زاده عن الجامي حيث يقول: "وما ذكَره الفاضل العصام في بحثِ جواز (أنَّ) بالفتح والكسر في مِثل قولهم: مَن يكرمني فإنِّي أُكرمه؛ ردًّا للفاضل الجامي، مِن أنَّ لفظ الجزاء لا يرِدُ بعدَ فاء الجزاء، مردودٌ بقولِه تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}(٣)..." (٤).

إلَّا أنَّه في موضِعٍ واحد تعجَّب من الجامي؛ لإغفاله بعض ما ذكره ابن الحاجب في الشرح، حيث يقول: "وفي شرْح المصنف: قولُه: (لفظًا أو تقديرًا) تفصيلٌ للحرْف. **والعجب مِن الفاضل الجامي** أنَّه لم يتعرَّض لِمَا ذَكَر المصنِّف في الشَّرْح، وقال: هذا تفصيلٌ للطَّلب، أي: طلبًا لفظيًّا..." (٥).

وفي موطن آخر يشير إلى مَن ردَّ عليه محيلًا إلى المصدر فقط، يقول: "وفي شرح الجامي: أنَّه مفعول مطلق ليدل، أي: دلالة مطلقة بتقدير الموصوفِ، وردَّه في الامتحان؛ فليراجع إليه مَن كان مِن أهل العرفان"(٦).

٣- موقفه من المولى العصام الإسفراييني:

من شروح الكافية التي اعتمد عليها زيني زاده اعتمادًا كبيرًا: شرح العصام للكافية، كما اعتنى بغيره من مصنفات المولى العصام كحاشيته على الفوائد الضيائيَّة، وشرح التلخيص له، فقد نقل عن المولى العصام حوالي (٢٢٠) مرة. ويأتي المولى العصام في المرتبة الثانية بعد الرضي ممن اعتمد عليهم زيني زاده في إعرابه.

وزيني زاده وإن كان يُثني على المولى العصام ويدعو له في مواضع كثيرة، ويعتمد على تحقيقاته وتقريراته، إلَّا أنه ردَّ عليه وانتقده في مواطنَ عديدة أيضًا:

---

(١) ينظر: (ص: ١٨٣) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٢٠٧) من قسم التحقيق.

(٣) سورة النساء: ٩٣.

(٤) ينظر: (ص: 564) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٣٩٧) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 626) من قسم التحقيق.

فمن الأمثلة على ثنائه عليه واعتماده ما يحققه ويقرره:

قوله: "ثمَّ إنَّ (كِلا) هنا بلا تنوينٍ، ولو بلا إضافةٍ؛ إبقاءً على أكثرِ استعمالِه، كما قاله المولى العصام – عليه رحمة ربِّ الأنام"(١).

وقوله: "المعرب قسم الاسم، والصفة مع فاعلها ليستْ باسم، فلا يكون له إعراب؛ لأنَّا نقول: المعرَب هو الاسم أو ما نزل منزلةَ الاسم، نحو: قائمة وبصرى، كما في شرْح التلخيص للفاضل العصام، وفيه زيادة تحقيق وتدقيق، فارجع إليه إنْ كنت من أهل التدقيق"(٢).

ويحيل أيضًا على بعض أبحاثه مادحًا إياه، حيث يقول: "لأنَّ البينيَّة أمرٌ يَقتضي الطرفين كما في الرَّضي في بحْث العطف، وبحَث فيه الفاضل العصام؛ من أراد الاطلاع، فليراجع إلى شرْحه في ذلك المبحث؛ حتى ينال بالمرام"(٣).

ومن أمثلة ردِّه عليه وانتقاده له:

قوله: "وما قاله الفاضل العصام من أنَّ تقدير أعني خاصٌّ بمقام المدح أو الذم غيرُ مُسلَّم، على أنَّه قد راعني في غيرِ ما ذُكر!" (٤).

وأحيانًا يُشير إلى توهُّمه، وخطئه في تخطئة المصنِّف بناءً على هذا التوهم؛ حيث يقول: "والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها، استئناف...، لا عطف على ما قبلها كما **تَوهَّمه الفاضل العصام**، حتَّى اعترض على المصنف بأنَّ المناسب أن يقول: قاعدة غلمانه"(٥).

وأحيانًا يذكُر خفاء بعض الأوجه عليه، كما في قوله: "...لم يَبقَ وجهٌ لدفع الالتباس؛ فلا مانعَ من تقدير الخبر مؤخرًا كما لا يَخفَى على أُولي الأفهام، وإن خفِي على الفاضل العصام، على أنَّ هذا الموضع موضع الالتباس"(٦).

بل يَنسُبه في عِدَّة مواطن إلى التناقُض، ومخالفته لكلام نفسه:

من ذلك قوله: "وما في شرح العصام: من أنَّ المؤنث حرف الهجاء لا لفظ الحرْف، ليس كما يَنبغي، على أنَّه مخالِفٌ لما قاله في الحاشية، فلا تغفل"(٧).

وقوله: "... فلا يَرِد ما أورده عصام الدِّين في الحاشية من أنَّ مطلقًا ظرف بتقدير زمانًا مطلقًا لا

---

(١) ينظر: (ص: ٢١٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ١٨٥) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٥٧١) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٩٩) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٦٣٥) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٩٦٩) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٧٠٦) من قسم التحقيق.

حالًا من الصِّفة، وإلَّا لوجب أن يقول: مطلقة، بالتأنيث، على أنَّه قال* في شرح الكافية ما يُخالف ما ذكَره هنا، حيث قال في بحث التنازع عند قول المصنِّف: (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين): إنَّ مختلفين حالٌ من الفاعلية أو المفعولية، وتذكيره لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر، أو بتأنيث ما لا معنى لها بدون التاء، كالرسالة والكتابة؛ فإنَّه يجوز تذكير ما يتعلق بهما، ولا يخفي ما بين كلاميه من المخالفة الظاهرة، والمناقضة الباهرة"(١).

ويقول: "وما ذكَره الفاضل العصام في بحثِ جواز (أنَّ) بالفتح والكسر في مِثل قولهم: مَن يكرمني فإنِّي أُكرمه؛ ردًّا للفاضل الجامي مِن أنَّ لفظ الجزاء لا يرِدُ بعدَ فاء الجزاء، مردودٌ بقولِه تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}(٢)، **والعجب منه أنَّه ارتضى هاهنا ما أنكره هناك!** نعمْ إنَّ الجواد قد يكبو، والصَّارم قدْ ينبو"(٣).

ويَظهر من هذا النَّقل سَعةُ اطلاع زيني زاده، وعدْلُه وإنصافه، واتزانُ موقفِه؛ فإنَّه اعترض على الفاضل العصام، ومع ذلك اعتذر عنه، وحفظ له فضله.

٤- موقفه من الهِندي، أحمد بن عمر الدولت آبادي (٨٤٩هـ):

من شروح الكافية التي اعتمد عليها زيني زاده: شرح الهندي على الكافية، كما نقل عن غيره من مصنفات الهندي ككتاب الإرشاد في النحو.

ويتلخَّص موقف زيني زاده من الهندي في النَّقل عنه، والثناء عليه، والإحالة على تقريراته وتفصيلاته واعتمادها، وغالب تعبيره عن ذلك بقوله: "كما في الهندي"، وأحيانًا يعبر بقوله:"كذا في الهندي"، أو بقوله: "وقال الفاضل الهندي". والموقِف الآخَر هو بعض التوجيهات لكلامه، والاستدراكات أو الردود النادرة عليه.

ومن الأمثلة على ثَناءِ زيني زاده على الهندي قوله: "ونِعْمَ ما قاله الفاضل الهندي، حيث قال: ظاهرًا مفعول تنازع، من باب تجاذبنا الثوب"(٤).

بل يفتخر زيني زاده بتوارد أوجه الإعراب بينه وبين الهندي، ويحمد الله تعالى على ذلك، من ذلك:

قوله: "...كذا قررتُه في معربي على الإظهار، مِن غير اطِّلاع على كلام أحد من الأخيار، ثم هو رأيته عند تسويد هذا المِعرب في شرْح الهندي، والحمد لله الملك المعين الناصِر الهادي"(٥).

---

* في هامش (ز): "قوله: على أنه قال، أي: بل إنَّه قال، ويقال لبل هذه استدراكيَّة وإضرابيَّة كما في مغني اللبيب".

(١) ينظر: (ص: ٦٨٠) من قسم التحقيق.

(٢) سورة النساء: ٩٣.

(٣) ينظر: (ص: ٥٦٤) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٢٩٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٩٠٣) من قسم التحقيق.

وقوله في الحاشية - تعقيبًا على قوله في الإعراب: "ولفظة الجلالة مبنيَّة على الضمِّ، منصوبة محلًّا مفعول به لأَدْعو المقدَّر وُجوبًا" -: "وفي الهندي: قالوا: يا أللهُ، جواب لسؤال مقدَّر، وهذا من حيث المعنى استثناء. انتهى. فوقَع التوارد بيننا، فلله الحمد"(١).

ومن أمثلة توجيهه لعبارته قوله:" وفي الهندي: أنه تمييز، ولعلَّ مراده أنَّه تمييز بحسبِ اللُّغة، لا بحسب الاصطلاح؛ فتدبَّر"(٢).

وأما استدراكاته عليه؛ فلم أقِف على موطنٍ انتقد فيه زيني زاده الفاضلَ الهنديَّ، أو اعترض عليه، إلَّا هذه الإشارة التي في قوله: "الظرف يكفيه رائحة الفعل؛ ولذا يتعلق بالألفاظ المعقولة عن المعنى الذي يتعلق به الظرف باعتبار معناه الأصلي، كما حقَّقه المحقِّقون، وإن صرَّح الهندي في هذا المقام بأنَّه لا يجوز: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح "(٣).

وهذا الموطن أيضًا الذي نقَلَ فيه رد العصام على الهندي، حيث يقول: "وفي الهندي: الضمير راجعٌ إلى المائة المضافة إليها ثلاث إلى تسع، وردَّه في شرح العصام بأنَّه خلاف السَّوق، ومردود الذوق"(٤).

رابعًا: موقف زيني زاده من بعض النَّحاة الذين نقل عنهم:

اعتمد زيني زاده على بعض النحاة الآخرين، إضافة إلى نقله لآراء المتقدمين من نحاة البصرة والكوفة، وشراح الكافية الذين سبق الكلام عن مواقفه منهم، ومن أبرز هؤلاء النحاة الذين أكثر زيني زاده من النقل عنهم: جمال الدين ابن هشام، والدمامينيُّ، والشُّمُنيُّ، وجلال الدين السيوطي.

١- موقفه من ابن هشام المصري:

نقَل عنه زيني زاده حوالي ٤٠ مرة، ويتلخص موقفه معه في الموافقة، والاعتماد على اختياراته، ونقل ردوده وتعقباته على النحاة، وأحيانًا قليلة يتعقب ابن هشام بنقلِ تعقُّبات الدَّماميني عليه، معتمدًا إيَّاها.

من ذلك قوله: "... هكذا ينبغي للمعرب أن يقول حين الإعراب، كما نصَّ عليه ابن هشام في قواعد الإعراب، فلا عِبرة لمنع بعضِ أبناء الزَّمان؛ فإنَّه غافل عن هذا البيان"(٥).

وقوله: "ولا يجوزُ رَفعُه ونصبُه على الوصفِ المقطوعِ بتقدير المبتدأ، أو أعني - كما هو الشائعُ بين المعلِّمين والمتعلِّمين؛ لِمَا في الرضي مِن أنَّه لا يجوزُ قطعُ وصفِ اسمِ الإشارةِ بالرَّفعِ والنَّصب؛ لأنَّه محتاجٌ إلى الوصف لتبيُّن ذاته، **ذكَره ابن هشام في حواشي التسهيل**، كما نقَلَه الدمامينيُّ والشُّمُنيُّ في شرحيهما

(١) ينظر: (ص: ٤٢٤) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٨١٠) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٧١٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٧٥٩) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ١٩٠) من قسم التحقيق.

على مغني اللبيب، فاحفظْه إن كنتَ العاقلَ اللبيب"[١].

ويعبر عن اختيارات ابن هشام وترجيحاته بعبارات مختلفة، مثل قوله: "واختاره ابن هشام"[٢]، وقوله: "وارتضاه ابن هشام "[٣]، و"وصوَّبه ابن هشام"[٤]. ونحو ذلك.

ومن المواطن: ما يذكر فيها زيني زاده تعقُّبات الدماميني على ابن هشام، نحو قوله: "قال الدَّماميني في شرح المغني نقلًا عن الارتشاف لأبي حيان: ليس حق الضمير المرفوع المتَّصل المؤَكَّد بالنفس أو العين أن يؤَكَّد أولًا بمنفصل على التَّعيين، بل حقُّه أحد الأمرين: إمَّا التوكيد بالمنفصل كما في المثال المذكور، وإمَّا الفصل كما في: زيد جاءني يومَ الجُمُعة نفسه، ثم قال: يكفي في الفصل الحروف الزائدة، نحو زيد ضربت بنفسه، ومنه قوله تعالى: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ}[٥]، على رأي، فلا يرد اعتراض ابن هشام على من جعل أنفسهن تأكيدًا للنون الضمير. انتهى ملخصًا"[٦].

ثم عقَّب زيني زاده على كلام الدماميني قائلًا: "يقول جامع هذه السطور، أوصله إلى دار السلام الملكُ الصَّبور: قد وقعنا في الإشكال حين التَّحصيل حيث يقع العبارة في أمثال زيد ضرب هو نفسه بنفسه تارة بترك التأكيد بالمنفصل، وسئل الأستاذ عنه ولا يحصل لنا جواب شافٍ، ثم رأيت الجواب في الشرح المذكور للدماميني عليه رحمة الغني الباري، فحمدت الله حمدًا كثيرًا على هذه النعمة الجليلة، وعلى هذه الفوائد الجميلة الجزيلة"[٧].

وكرر هذا الاعتراض في موطِن آخر وأحال على هذا الموضع، حيث قال: "كما مر في المتن؛ ولذا ردَّ ابن هشام في مغني اللبيب مَن جعَل بأنفسهن... وجوابه أنَّه قال أبو حيان في الارتشاف ..." [٨].

٢- موقفه من الدّماميني:

أكثر زيني زاده من النقل عنه والاعتماد على تقريراته وتحقيقاته في شرح مغني ابن هشام، وفي شرح التسهيل، وبلغت تلك المواطن حوالي (٧٦) موطنًا، وله في ذلك عبارات عديدة، كقوله:

"وذكره الدماميني في شرح التسهيل"[٩]. وقوله: "كما زعَمَه الدمامينيُّ"[١٠]. وقوله: "كما في شرح

---

(١) ينظر: (ص: ٢٢٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٤٥٩) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٦٣٠) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٩٦٨) من قسم التحقيق.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٦) ينظر: (ص: ٦٥٧) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٦٥٨) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: ٦٧٣) من قسم التحقيق.

(٩) ينظر: (ص: ٢٠٤) من قسم التحقيق.

(١٠) ينظر: (ص: ٢٤٣) من قسم التحقيق.

المغني للدماميني". وقوله: "كما صرَّح في أمثاله الدماميني في شرح مغني اللبيب"(١). ونحو ذلك.

ومن مواطن اعتماد زيني زاده على حكاية الدماميني قوله: "وهو قول المحقِّقين كما في تحفة الغريب على مغني اللبيب للدماميني"(٢).

ومن اعتماده على ردوده: قوله: "وقيل: نحو منصوب على إسقاطِ الجارّ، أي: في مِثل، وردَّه الدمامينيُّ في تحفة الغريب، بأنَّ إسقاط الجارِ ليس بمَقيسٍ في مِثلِ هذا الموضع"(٣).

وقوله: "اعلم أنَّه قال في القاموس ومغني اللبيب: إنَّ "لا غير" لحنٌ، وإنما الصواب ليس غير، وردَّه الدماميني في شرح مغني اللبيب بأنَّه لا نسلم ذلك؛ فقدْ حكى ابن الحاجب لا غير، وتابعه على ذلك شارِحو كلامه، ومنهم المحقِّقون"(٤).

كما ينقل زيني زاده تعقبات الدماميني على ابن هشام، معتمدًا عليه في الردِّ على ابن هشام، كما سبق، **ومن ذلك أيضًا قوله:** "إلا أنَّ ابن هشام ردَّ قول الكوفيّين في مغني اللبيب بأنَّه حينئذ يكون بدلًا لازمًا يتوقَّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأنَ البدل، **وأجاب عن ردِّه الدمامينيُّ في شرحه حيث قال:** لهم أن يقولوا: أيُّ مانع يمنع مِن وقوع البدل لازمًا في بعضِ الصُّور مع مجيء مِثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور إذا كان ظاهرًا والبدل أَوْلى بذلك؛ لأنَّه المقصود بالحكم انتهى"(٥).

وقوله: "وأمَّا ما قاله ابن هِشام في مغني اللبيب مِن أنَّ ما يحتمل كونه حالًا من الفاعل والمفعول، نحو ضربت زيدًا ضاحِكًا؛ فقد رَدَّه في شرْح الدَّماميني حيث قال: نصَّ العلماء على أنَّ الحال إذا تعدَّدت وتعدَّد صاحبها لا يجعل لغير الأقرب إلَّا بدليل؛ تقليلًا للفصل، فينبغي أنْ يكون هنا كذلك؛ لأنَّ كونها للأقرب سالمٌ مِن الفصل، وكونها للأبعد مستلزم له، وقد يفرق بأن الفصل هنا يسيرٌ فجاز، وفيه نظر. انتهى"(٦).

وأحيانًا ما يجمع بين رأي الدماميني والشمني، أو ينقل كلام الدَّماميني، وينصُّ على قَبول الشُّمني له.

ومن ذلك قوله: "وأجاب عن هذا الاعتراض الدَّماميني في شرح المغني، وقبِله الشُّمُني"(٧).

وأحيانًا يذكر تعقُّب الشُّمنّي على الدماميني، **كما في قوله:** "وارتفع أيضًا استصعابُ الدماميني هذا

---

(١) ينظر: (ص: ٢٥٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 630) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٢٢٦) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٧٦٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٩٢٠) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٥٠١) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ١٧٨) من قسم التحقيق.

الإشكالَ، وقوله: إنه لا جوابَ له كما في شرح مغني اللبيب للشُّمني"[١].

٣- موقفه من السَّيوطي:

اشتهر الإمام السيوطي بكثرة جمعه، ونقله عن العلماء؛ فهو جماعة للمعلومات، ولم يشتهر بتحقيق المسائل النحويَّة، وعلى هذا بنى زيني زاده موقفه من السيوطي؛ حيث يتلخص موقفه منه في النقل عنه، أو عن النحاة الذين ينقل عنهم السيوطي، فينقل زيني زاده آراء النحاة بواسطة السيوطي، ويثني عليه بجمعه للمسائل، وأكثر نقولات زيني زاده عن السيوطي من كتابَي "النكت"، و"الأشباه والنظائر النحويَّة" للسيوطي، وأحيانًا قليلة ينقل من "همع الهوامع".

ومن ذلك قوله: "وبِه جزَم ابنُ هشام في الجامع كما في النُّكت للسُّيوطي"[٢].

وقوله: "ولا يخفى أنَّ هذه التعبيراتِ اصطلاحاتٌ منهم، ولا مشاحَّة فيه كما في شرح التسهيل لأبي حيان، على ما نقَلَه السيوطي في النكت"[٣]. وقوله: "وعليه ابنُ مالك في الألفيَّة والتسهيل، كما في النُّكت للسيوطي، نقلًا عن أبي حيَّان"[٤]. وقوله: "كما في الأشباه والنظائر النحويَّة للسيوطي"[٥].

ومن إحالتِه على تفصيلاته: قوله: "مَن أراد التفصيل فليرجع إلى رسالة التضمين للسيد الشريف الجُرجاني، وإلى الأشباه والنظائر للإمام السيوطي"[٦]، وأمثال ذلك.

ومن ثنائِه على بعض ما في كتبه من فوائد: قوله: "ونِعْمَ ما قيل في النكت للسيوطي مِن أنَّه لا شُبهةَ في أنَّ الذي يتصدَّى لتأليف كتابٍ يحتاجُ قطعًا إلى سَعة النَّظر، وكَثرة الاطِّلاع، وإدامة الكَشف والمطالعة، ولا يُغنيه فيما هو بصدَدِه العددُ القليلُ مِن الكتُب! انتهى"[٧].

ومن وصاياه ببعض مؤلفاته؛ لما فيه من جمع: قوله: "وقد ألَّف السيوطي في حقِّ هذا التركيب رسالةً مستقلة جامعة لجميع الأقوال، ذكرها في الأشباه والنظائر، فعليك بها"[٨].

وقوله: "كما في الأشباه والنظائر للسيوطي، وفيه رسالة مستقلَّة متعلقة بمسألة الكُحل مُسمَّاة بكتاب "الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر"*، وفي شرح المغني للدماميني: والكلام في مسألة الكحل طويل، وقد

---

(١) ينظر: (ص: ٤٢٠) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ١٥٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ١٨٢) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٦١) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 159) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٢٠٩) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٢٤٩) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: ٣٥٧) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "في الأشباه والنظائر للسيوطي، وتصنيف للدماميني".

أُفردت بالتصنيف، فعليك بها؛ من طلَب وجدَّ وجَد"(١). ولا تكاد يخرج موقف زيني زاده من السيوطي عن هذا.

(١) ينظر: (ص: ٨٣٧) من قسم التحقيق.

المطلب الثاني
أصول النَّحو عند زيني زاده

أصول النَّحو هي أدلَّته الإجماليَّة التي تثبُت بها المسائِل النحويَّة، وهي أربعة(١):

السَّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

والمقصود بالسَّماع: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب الفُصحاء في عصر الاحتجاج شعرًا ونثرًا(٢).

والمقصود بالقياس: حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلَّة النحو، والتعويل عليه في أغلب المسائل النحويَّة، وإنكاره إنكار للنحو.

والمقصود بالإجماع: اتفاقُ علماء النحو والصرف(٣) على مسألةٍ أو حُكم. و إجماع العرب إنْ وُقِف عليه.

والمقصود باستصحاب الحال: استمرار الحُكم، وبقاء ما كان على ما كان، وهو أضعف الأدلة المعتبرة في النحو.

وقد ظهرتْ عنايةُ زيني زاده بأصول النحو، واحتفاؤه بها في كتابه "الفوائد الشافية"، وإنْ كان لم يُفصِّل في التنظير لذلك أو تقعيده؛ نظرًا لطبيعة كتابه التطبيقيَّة والتعليميَّة، وبيان ذلك كالتالي:

١- احتجاجه بالسَّماع:

يحتج زيني زاده بالشواهد السَّماعيَّة، ويقرِّر بها القواعد النحويَّة، كما يجعلها وسيلةً لرد الآراء التي يعترض عليها، وتفصيل ذلك كما يلي:

أولًا: القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم هو أول الأصول التي يحتج بها في العربيَّة، وأعلاها وأجلُّها؛ إذ هو كلام ربِّ البَشر، الذي أعجز فصحاء البشر جميعًا؛ فهو فوق كلام البشر، وقد أجمع النُّحاة على الاحتجاج بكلِّ ما ورد أنه قرئ به؛ حتى القراءات الشاذَّة، يقول السُّيوطي: "أما القرآن الكريم، فكلُّ ما ورد أنه قُرئ به؛ جازَ الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا..."(٤) ثم ذكر تفصيل ذلك.

وقد سار زيني زاده على ما سار عليه النحاة، فاستشهد بالقرآن الكريم محتجًّا به في كتابه على تقرير المسائل النحويَّة، بل يردُّ على النحاة بما في ورد في القرآن.

---

(١) "الاقتراح" للسيوطي (ص: ١٤)، و"لمع الأدلة" لابن الأنباري، و"النحو إلى أصول النحو"، لعبد الله بن سُليمان العُتَيِّق، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٢) ينظر في تفصيل الاحتجاج بها في كتُب أصول النحو، ومنها المصادر السابقة.

(٣) والمراد بهم: أئمَّة البلدين – البصرة والكوفة – أو أكثر النحاة، لا كل العلماء في كل العصور.

(٤) الاقتراح (ص: ٧٥ – ٧٨).

ومن ذلك قوله: "وفي عبارة المصنِّف وإن كان تتابع الإضافة، إلَّا أنَّه غيرُ مخلٍّ بالفَصاحَة؛ لورودِه في القُرآن كقولِه تعالى: {مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ}(١) – كما في المطول"(٢).

وقوله: "ولا حاجةَ إلى تقدير المبتدأ، أي: هو؛ ليكون المقول جملةً، كما في بعض الأعاريب؛ لأنَّ الصحيح أنَّ مقول القول يكون مفردًا كما ذكَره الزمخشريُّ في قوله تعالى: {يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ}(٣)" (٤).

وقوله: "وما ذكَره الفاضل العصام في بحثِ جواز (أنَّ) بالفتح والكسر في مِثل قولهم: مَن يكرمني فإنِّي أُكرمه؛ ردًّا للفاضل الجامي مِن أنَّ لفظ الجزاء لا يرِدُ بعدَ فاء الجزاء، مردودٌ بقولِه تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}(٥)" (٦).

وقوله: "(الجرِّ) مجرور، عطف على اللَّام، أو مرفوع عطفٌ على محلِّه*، كما في قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}(٧)، حيث قُرئ: (والملائكةُ والناسُ أجمعون)(٨) بالرَّفع على العَطف على محلِّ اسم الله، وهو الرفع؛ لأنَّه فاعل في المعنى – كما في أنوار التنزيل"(٩).

وقوله: "... وزَعم بعضُهم في البيت الأوَّل: أنَّ نحن للمُعظِّم نفسَه، وأنَّ راضٍ خبرٌ عنه، وردَّ بأنَّه لا يُحفَظ مِثل نحن قائِم، بل يجب في الخَبر المطابقة نحو: {وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ} كما في شرح المغني للدماميني"(١٠). وغير ذلك كثير من الآيات التي ذكَرها زيني زاده، وقد بلغت في كتابه حوالي (**١٠٠ آية**) أو يزيد، إضافة إلى الآيات التي احتج بها ابن الحاجب في الكافية وتكلم عليها زيني زاده في إعرابه.

---

(١) سورة غافر: ٣١.

(٢) ينظر: (ص: ٢٣٧) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٠.

(٤) ينظر: (ص: ٢٥٣) من قسم التحقيق.

(٥) سورة النساء: ٩٣.

(٦) ينظر: (ص: ٥٦٣) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "إذا كان مرفوعًا".

(٧) سورة البقرة: ١٦١.

(٨) هي قراءة شاذة قرأ بها الحسن؛ قال مكي بن أبي طالب: "وقرأ الحسن: {عَلَيْهِم لعنة الله وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ} عطف الْمَلَائِكَة وَالنَّاس على مَوضِع اسم الله؛ لأنه في موضع رفع تقديره أولئك يلعنهم الله". مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١١٥). وقال ابن جني: "ومن ذلك قراءة الحسن: "{أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ}. قال أبو الفتح: هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدلُّ عليه قوله سبحانه: "لَعْنَةُ اللَّهِ"، أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنَّه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله". المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ١١٦).

(٩) ينظر: (ص: ٢٠١) من قسم التحقيق.

(١٠) ينظر: (ص: ٢٤١) من قسم التحقيق.

وإنْ كان بعض النحاة قديمًا يَعيبون على بعض القُرَّاء بعض القراءات التي يرونها بعيدةً في العربية، ويتَّهمونهم باللَّحن – وهم مخطئون في ذلك؛ إذ قد ثبَتَتْ قراءتهم بالأسانيد الصحيحة، وهو دليل على جوازها في العربية – كما ذكَر السيوطي[١] – فقد وقف زيني زاده من القِراءات الشاذَّة موقفًا معتدلًا، فلم يتشدَّد ولم ينكر القراءة لمجرَّد مخالفتها لقواعد النُّحاة، بل يحتجُّ بها، ويستشهد بها معتمدًا عليها في تقرير الإعراب:

من ذلك قوله – بعد الانتهاء من إعراب قول المصنِّف: **(والعَلَمُ المَوْصُوفُ بِابْنٍ مُضَافًا إلى عَلَم آخَرَ يُخْتَارُ فَتحُهُ) – قال:** "وفي شرح التسهيل لمصنِّفه: قد رَوَى الأخفش عن بعض العرب ضمَّ نون الابن إتْباعًا لضمِّ المنعوت، وهو نظيرُ قراءة من قرأ {الحمدُ لُله}[٢] بضمِّ اللام، بل ضم النون أسهل. انتهى"[٣].

ويظهر من نقْل زيني زاده هذا، أنه يقوي هذا الرأي، وإن كان خلاف رأي المصنِّف؛ اعتمادًا منه على هذه القراءة.

بل يُحاول زيني زاده أن يوجِّه القراءة الشاذَّة لتتوافق مع القِراءات المتواترة المشهورة، من ذلك قوله – عند إعراب قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[٤]:

"وقُرِئ في الشواذِّ برفْع كلّ على الابتداء*، فعلى هذا فالأولى أن يُجعل خلقْناه خبرًا للمُبتدأ، لا نَعتًا؛ ليطابق المشهورةَ في الدَّلالةِ على أنَّ كل شيء مخلوق بقدَر؛ لأنَّ الأصلَ توافق القراءات"[٥].

ثانيًا: الحديث النبوي:

كثُر الخِلاف بين النحاة في الاحتجاج بالحديث النبويّ في اللُّغة، فمنع أكثرُهم الاحتجاج به إلا ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله على اللفظ المروي، وذلك قليل جدًّا؛ معللين أنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، كما توسط البعض واحتج بما اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاصٍّ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة، ككتابه لهَمْدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبويَّة؛ فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية، ومنهم من احتج بالحديث مُطلقًا، على تفصيل في ذلك[٦].

والظاهر من صنيع زيني زاده أنه يرى الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقًا، حيث احتجَّ ببعض الأحاديث – وإن كانت قليلة نوعًا ما؛ نظرًا لطبيعة كتابه التطبيقية والتعليميَّة – ولم يقيِّد احتجاجه هذا،

---

(١) ينظر: الاقتراح (ص: ٧٩ – ٨٠).

(٢) جزء من آية ١ من سورة الفاتحة. وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة؛ ينظر: "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/ ٤٧).

(٣) ينظر: (ص: ٤١٧) من قسم التحقيق.

(٤) سورة القمر: ٤٩.

* في هامش (ز): "قراءة السَّماك".

(٥) ينظر: (ص: ٤٦٤) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: الاقتراح (ص: ٨٩ – ٩٩)، والتفصيل الماتع الذي ذكره البغدادي في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١/ ٩ – ١٥).

من ذلك قوله:

"**(في الناقصةِ)** ظرف أيضًا لامتنع...، أو مفعول له لامتنع بجعْل "في" بمعنى اللام، كما في قوله عليه السلام: «عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّة»(١)، أي لأجْل هِرَّة -كما في شرح العصام"(٢).

وقوله: "وقال المصنِّف في شرح المفصَّل: إنَّ مجموع "وإما" حرف عطف، ولا يبعُد أن تكون صورةُ الحرْف مستقلَّةً حرفًا في موضِع، وبعض حرف في موضع آخر، ... وقال الرَّضي والسيد عبد الله: الحقُّ أنَّ الحرف العاطف هو الواو فقط، و(إمَّا) مفيدة لأحدِ الشَّيئين غير عاطفة، والواو في قوله: «إمَّا إلى الجنة إمَّا إلى النار»(٣)، مُقدَّرة، أي: وإما إلى نار. انتهى"(٤).

ثالثًا: كلام العرب:

احتج النحاة بما ثبَت من كلام فُصحاء العرب الموثوق بعربيَّتهم شعرًا ونثرًا، ويبدأ عصر الاحتجاج من العصر الجاهلي، وينتهي عام (١٧٦هـ)، وهي سَنَة وفاة إبراهيم بن هرمة الذي قال عنه الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج، ومنعوا الاحتجاج بشعر المولدين والمحدثين بعد ذلك، وقيده

---

(١) أخرجه البخاري في مواطن عديدة من صحيحه: برقم (٢٣٦٥، ٣٣١٨، ٣٤٨٢) في باب بدء الوحي. وأخرجه مسلم في مواطن عديدة كذلك: برقم (٥٩٨٩) في باب: تحريم قتل الهرة، ورقم (٦٨٤١) في باب تحريم تعذيب الهرة وغيرها، ورقم (٧١٥٨) في باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه. من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: (ص: ٨٦٦) من قسم التحقيق.

(٣) في (ك) و(ب) والمطبوع: «إمَّا إلى جَنة إمَّا إلى نار».

وهذا جزء من حديث شريف أخرجه مسلم في صحيحه (٩٨٧) باب إثم مانع الزكاة، وأحمد في مسنده (٧٥٥٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. **وأوله:** «ما مِن صاحب ذهب ولا فِضة، لا يُؤدِّي منها حقَّها، إلَّا إذا كان يومُ القيامة، صُفِّحتْ له صفائحُ من نار، فأُحمي عليها في نار جهنم، فيُكوى بها جَنبُه وجَبينُه وظَهرُه، كلَّما بَردتْ أُعيدَتْ له، في يوم كان مقدارُه خَمسين ألْف سنة، حتى يُقضى بين العباد، فيَرى سبيلَه؛ **إمَّا إلى الجَنَّةِ وإمَّا إلى النَّار**... الحديث". ولكن كلهم رَوَوْه بحرف العطف الواو هكذا: «إمَّا إلى الجنة **و**إمَّا إلى النار».

وأمَّا الرواية التي ذكرها المعرِب زيني زاده عن الرضي والسيد عبد الله - بحذف الواو وتقديرها - فلم أقِف عليها في كتب السُّنة.

(٤) ينظر: (ص: 383) من قسم التحقيق.

وجاء في تحقيق تعليق الفواصل (ص: ٥٨): " وقد اعتدَّ زيني زاده بالحديث مصدرًا من المصادر السماعيَّة، فاستشهد به في المسائل النحويَّة والإعرابية، من ذلك قوله: (أقول: ويشهد لقول هؤلاء الكرامِ: ما وقع في "الموطأ" عن سيد الأنام: «وإنْ صلَّى قاعدًا، فصلُّوا قعودًا أجمعين»، حيث نصب «أجمعين» على الحالية، ولا مجال للتأكيد، وإلا لرفع. ورُوي أجمعون بـ «الواو» على التأكيد)".

بعضهم بما إذا لم يكن من علماء العربية(١).

وقد سار زيني زاده على ما سار عليه النُّحاة؛ فاحتج بكلام العرب، شِعره ونثره، كالتالي:

أ- الشّعر:

استشهد زيني زاده بالشِّعر العربي الفَصيح، وعوَّل عليه في إثبات القواعد النحويَّة ووجوه الإعراب، من ذلك قوله وهو يتحدث عن إعراب قول المصنف: **(يَا لزَيدٍ)**: "واللام حرف جر زائد غير متعلِّق بشيءٍ عندَ المبرِّد...، واختاره ابنُ خروف بدليلِ صحَّةِ إسقاطها...، وقال جماعة: هي غيرُ زائدة، ثُمَّ اختلفوا؛ فقال ابن جني: هي متعلِّقة بحرف النِّداء؛ لِمَا فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف لا يَعمل في المجرور، وفيه نظَر؛ لأنَّه قد عمِل في الحال في نحو قوله:

كَأنَّ قلوبَ الطَّير رَطبًا ويابسًا ** لدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي(٢)"(٣).

وقوله: "وقد يتجرَّد مِن النداء للتنبيه ألبتة.... وفي القاموس: إنْ ولِيَ "يا" الفعلُ*، نحو: {يا اسجدوا}، أو الحرف نحو: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ}(٤)، أو الجملة الاسمية نحو:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ ** والصَّالحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِن جَارِ(٥)

فهي للنداء*، والمنادى محذوف، أو لمجرَّد التنبيه؛ لئلَّا يلزمَ الإجحاف بحذف الجملة كلِّها*"(١).

---

(١) ينظر: الاقتراح (ص: ١٠٠ وما بعدها)، و(ص: ١٤٨).

(٢) في الأصل: العباب - بالباء. وهو تصحيف، والمثبَت من باقي النسخ. وفي (ز) أو يابسًا... وذكْرِها. وفي (ب): سقطت: "الطير".

البيت من بحر [الطويل]، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

أَلَا عِم صباحًا أيُّها الطَّلل البالي ** وهل يَعِمَنْ مَن كان في العُصُر الخالي

والشاهد فيه: وقوع "رطبًا ويابسًا" حالين من "قلوب الطير"، والعامل في الحالين، وصاحبهما "كأن"، ومعناه أشبه؛ فهو متضمن معنى الفعل من دون حروفه؛ ولا يجوز تقديم الحال على عاملها في مثل هذا.

ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٣٨)، و"المنصف" لابن جني (٢/ ١١٧)، و"دلائل الإعجاز" للجرجاني (ص: ٦٦، ٣٣٩)، و"معاهد التنصيص" (١/ ١٦١)، و"أوضح المسالك" – مع هامش التحقيق (٢/ ٢٧٣).

(٣) ينظر: (ص: 401) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "أي إن ولي كلمةَ "يا" الفعلُ".

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) البيت من بحر [البسيط]. وهو من غير نسبة في "الكتاب" ولا نَسبَه كلُّ مَن ذكَره عنه، ونصُّوا على أنَّه من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

والشاهد فيه: حذف المنادى مع وجود حرف النداء، والتقدير: يا هؤلاء لعنةُ الله على ...

ينظر: "الكتاب" لسيبويه (٢/ ٢١٩)، و"شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (٢/ ٤٥)، و"مغني اللبيب" لابن هشام (ص: ٤٨٨).

* في هامش (ز): "قوله: فهي للنداء، جزاء لقوله: إن ولي".

ولم يعلق عليه زيني زاده، وعادته أن ما ينقله من غير تعليق عليه أنه يُقرُّه.

ولم يعتد بالشِّعر غير الفصيح، الذي تلقي من أفواه العامة، أو اختلَط قائله بالعامَّة، أو يخرجه على تأويل فصيح، أو الضرورة الشِّعريَّة؛ من ذلك قوله:

"وقول المعلِّمين: "لام ألف" خطأ كما في سرِّ الصناعة لابن جني... ثم إنَّ ابن جني اعترَض على نفْسِه بقول أبي النَّجم(٢):

أَقبلْتُ مِن عند زيادٍ كالخرِف

تخط رِجلاي بخطٍّ مختلف

وتَكتبان في الطريقِ لامَ اِلف **

وأجاب عنه بأنَّه لعلَّه تلقَّاه من أفواه العامَّة؛ لأنَّ الخط ليس له تعلُّق بالفصاحة، كما في مغني اللبيب، وفي شرحه للدَّماميني: هذا الجواب ليس ببعيدٍ؛ لأنَّ هذا اللفظ صار مشهورًا على الألسنة، وهذا العربي لم يقُلْ هذا الشِّعر إلَّا وهو في الحاضرة ومخالطتِه للعامَّة، وأجاب عن هذا الاعتراض الدَّماميني في شرح المغني، وقبِله الشُّمُني بأنَّ مرادَ أبي النَّجم تَكتبان: لامًا وألفًا، وليس مراده لام ألف، الذي هو حرف مركَّب يُقصد به "لا"، فيكون قدْ حذَف التنوين وحرْف العطف ووصَل همزة القطع؛ كلَّ ذلِك لأجل الضرورة..." (٣).

ب- النثر:

احتجَّ زِيني زاده بكلام العرب؛ كما في قوله:

"(**أشغلَ**) مجرور، عطف على أحدهما، والمعنى أكثر مشغوليَّةً، وكذا أحبّ، أي: أكثر محبوبيَّة، وأخوف، أي: أكثر مخوفية، وغير ذلك **ممَّا سُمع مِن العرب**؛ فإنَّ مجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعي كما في الرَّضي..." (٤).

ويَحكُم على الأقوال بخطئها وعدم جوازها؛ لعدم سماعها عن العرب؛ إذ يقول:

"ولا يجوز كون الظرف المستقَر حالًا مِن مثله، على أن يكون عامل الحال معنى التحقيق المستفاد من

=

* في هامش (ز): "قوله: كلها إلى هنا كلام القاموس".

(١) ينظر: (ص: 451) من قسم التحقيق.

(٢) أَبُو النَّجْم هو: الفضل بن قُدامَة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارِث بن علي بن بكر بن وائل، وهو أحد رجاز الإسلام المتقدِّمين في الطبقة الأولى؛ قال أبو عَمرو بن العلاء: هو أبلغُ من العجاج في النعت. ينظر: "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي (٢/ ٧٣٧، ٧٥٣)، و"خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" للبغدادي (١/ ١٠٣).
والأبيات من [الرجز]، وهي ممَّا عيب عليه كما في خزانة الأدب (١/ ٢٠٢) وغيره.

(٣) ينظر: (ص: ١٧٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٨٢٧) من قسم التحقيق.

(أنَّ)؛ **لعدم السَّماع من العرب***، خلافًا لبعضِهم كما في تفسير ابن عادل"(١).

ويحتجُّ على تضعيفِ بعض ما نُسِب إلى سيبويه؛ لكونه لا يساعده استعمالُ العرب:

يقول: "وقول سيبويه: إنَّه [يعني: لفظ "إذا"] يُستعمل اسمًا، فيُقال: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعد عَمرو، على أنَّ إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، **غير موثوق به، ولا يساعده استعمال العرب**"(٢).

بل يحتجُّ بلُغة بعض العرب، ويخرّج عليها ما جاء في غير القراءات السَّبعيَّة؛ يقول:

"(هو) ضميرُ الفصل مبنيٌّ على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب... أو مرفوع المحلِّ مبتدأ ثانٍ **كما هو لغةُ بعض العرب**، فيقولون: كان زيدٌ هو المنطلقُ - بالضم، وعليه: ما نُقل في غير السَّبعة: {وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ}(٣)، وشبهه، كما في شرْح المصنِّف"(٤).

ويُخطِّئ زيني زاده مَن ينسب للنحاة قولًا غير موجود في كلام العرب:

يقول: "**(وَهِيَ)** ... والواو فيه؛ قيل: إنَّه للعطف، ... وقيل: للاستئناف والابتداء، وفائدته تزيينُ اللفظ وتحسينه، ومعناه: وقوعه أوَّلَ كلام بعد تقدُّم جملة مفيدة من غير ارتباطٍ لها لفظًا، سواء كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّر أو لا، **هذا عند النُّحاة**، وعند أهل المعاني لا بدَّ من أن يكون جوابًا لسؤال مقدَّر... وقدْ أخطأ مَن عزَا* المعنى الأخير إلى النُّحاة، لا وقوعه أوَّل كلام مِن غير أن يتقدَّمَ عليه بشيءٍ، **فإنَّه غير موجود في كلام العرب، ولم يَقعْ في كلام أهلِ الأدب**...، فعُرف اتحاد واو الاستئناف والابتداء"(٥).

ويردُّ على مَن يردُّ قولَ النحاة بأنَّ ما ذكروه ليس موجودًا في كلام العرب، فيرد زيني زاده مثبتًا وقوعه بكثرة في كلامهم؛ **يقول:** "فإنَّ (معه) في قولِه تعالى: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}(٦) ليس ظرفًا لقولِه بلَغ، بلْ ظرف مستقَر على الاستئناف، ... فاحفظه؛ فإنَّ بعضهم يُنكرونَ* كونَ الظرف المستقر مستعملًا بلا اعتمادٍ على أحدِ الأمور الستَّة، فيَعترضون على النُّحاة في قولهم: إنَّ الاستتار واجبٌ في الظرف المستقر إذا لم يَعتمدْ على شيء من الأمور الستَّة، **بأنَّ الظرف المستقر لم يوجدْ في كلام العرب بلا اعتمادٍ على أحد ما ذُكر**، ولا يخفى أنَّ هذا عجيب منهم، وجراءة عظيمة في رَدِّهم على النُّحاة الكامِلة؛ بسببِ عدم وجدانِهم استعمالَ

* في هامش (ز): "كما في حاشية العصام في بحث الحال".

(١) ينظر: (ص: ٧٧٨) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٣٥٣) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الزخرف: ٧٦.

وهي قراءة عبد الله بن مسعود، ووجهها أنَّ "هم" عماد في موضع رفع بالابتداء و"الظالمون" خبر الابتداء وخبره خبر كان، كما تقول: كان زيد أبوه خارج. ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٤/ ٨٠).

(٤) ينظر: (ص: ٣٢٤) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "قوله: عزا من العزو بمعنى النسبة، أي: نَسَبه".

(٥) ينظر: (ص: ١٨٧) من قسم التحقيق.

(٦) سورة الصافات: ١٠٢.

* في هامش (ز): "المنكرون بعض العلماء، وبعض المعربين الذين لا يَعرفون دقائقَ النحو".

الظرفِ المستقرِّ بلا اعتماد، **مع أنَّه كثيرُ الوقوع في مواضعَ متعدِّدة، منها: استعمالُه استئنافًا كما عرفتَ، ومنها استعمالُه في جوابِ القَسم مثل: واللهِ لفي الدَّار**"(١).

٢- احتجاجه بالقياس:

تقدَّم أنَّ معظم أدلَّة النحو قائمة على **القياس**، وأنَّ التعويل عليه في أغلب المسائل النحويَّة، وإنكاره إنكار للنحو، وزيني زاده يحتج بالقياس إذا استوفى أركانه، ولم يرِدْ ما يُخالفه من السَّماع، من ذلك قوله: "...ثم تجعل هذه الجملةَ خبرًا عن هندٍ مع رابطةٍ معها، فكأنَّك قلت: هند زيد أمَر عمرًا بجَمْع بَكر وخالد معها، وعلى هذا القياسُ إنْ كانت المبتدآت أكثرَ، كذا في الرَّضي"(٢).

ويُخطِّئ زيني زاده مَن يحكم بالشُّذوذ على المقيس عليه قياسًا مطردًا؛ كما في قوله:

"والفاعل الاسمي يُجمَعُ على فواعل، كالكاهل على الكواهل، دون الفاعل الوصفيّ، كما هو مذهب المصنِّف...، يُجمَعُ على فواعِل **قياسًا مطردًا** كنَجم طالِع وطوالع، وجبل شامِخ وشوامِخ، نصَّ عليه سيبويه*، **وغلِط كثيرٌ مِن المتأخِّرين فحَكَم على مِثل هذا بالشذوذ**"(٣).

* **والسماعي مقدَّم على القياسي عند زيني زاده؛ يقول:** "وفيه نظر؛ لأنَّه سماعيٌّ لا قِياسي، كما تقرَّر في محلِّه"(٤).

ويقرِّر زيني زاده أن السَّماعي الثابت كالقِياسي:

يقول: "... نزْع الخافض سماعي؛ ولذا لم يجز: إيَّاك الأسد، بتقدير مِن - كما مرَّ. وعلق في الحاشية قائلًا: "إلَّا أنَّه قال مولانا دده أفندي في حاشية شرح العز للتفتازاني: نزْع الخافض، وكذا التضمين، وإنْ كانا سماعيينِ، إلَّا **أنَّهما لثبوتهما صارَا كالقياس**، حتى يجوز للعلماء القولُ بهما فيما لا سماعَ فيه من العرب، فتدبَّر"(٥).

ويَحكُم على غير القياسي بالشذوذ، كما في قوله:

"وقيل: هو خبر يكُن المقدَّر، أي: انتهوا يكُن خيرًا لكم، وفي الهندي: وفيهما نظر؛ لعدم اطراد الأوَّل في انته أمرًا قاصدًا، **وكون حذفِ كان بلا حرْف الشرط شاذٌّ**، وفي الأشباه والنظائر: **حذف كان مع إبقاء خبرِه ليس بقِياسي**"(٦).

---

(١) ينظر: (ص: ٢٤٨) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٣٣٤) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "وهذا منقول أيضًا عن المصنِّف؛ ذكره في الإيضاح شرْح المفصل".

(٣) ينظر: (ص: ٢٠٥) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٦٦٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٧٠٥) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٣٩٥) من قسم التحقيق.

٣- احتجاجه بالإجماع:

يحتجُّ زيني زاده بالإجماع، وأكثر ما جاء تعبيره عن الإجماع بالتصريح بلفظ (الاتفاق)، وأحيانًا يعبر بنَفي الخلاف:

من ذلك قوله: "الصِّفات إذا كانتْ بمعنى الثبوت كالمؤمن والكافِر، فاللام الداخلة عليهما حرفُ تعريف **بالاتّفاق** كما في المطوَّل"(١).

وقوله: "الحال لا يتقدَّم على عامله المعنويّ فيما عدا: زيد قائمًا كعمر قاعدًا، **بالاتفاق**"(٢).

وقوله: "ووقوع الحال في مِثل هذا جائزٌ، **بلا خلاف** كما تقرَّر في محلِّه"(٣).

ومع احتجاج زيني زاده بالإجماع، إلَّا أنَّه يشترط تحقق الإجماع وثبوته، ويرد ما حكي فيه الإجماع من غير تحقُّق؛ **يقول**:

"فظهر بما ذَكَرنا أنَّ في تعلق لام المستغاث له ثلاثةَ أقوال: الأوَّل: تعلُّقه بعاملِ المنادَى، وهو أدْعو المقدَّر، والثاني: تعلُّقه بمحذوف، وهو مِن جُملة مستقلَّة، أي: أدعوك لعمرو، والثالث: تعلُّقه بمحذوف، هو اسم هو حال مِن المنادى، أي: مدعوًا لعمرو؛ **فدعوى ابنِ عصفور الإجماعَ على القول الثاني ليس كما يَنبغي** كما في شرْح المغني للدماميني"(٤).

ويقول: "وفي النُّكت للسيوطي: **ادِّعاء الاتِّفاق** في لعلَّ مردود؛ فإنَّ بعضهم أجازوا دخولَ الفاء في خبرها؛ حكاه أبو حيَّان في شرح التسهيل، والله تعالى أعلمُ"(٥).

كما لا يُسلِّم بمجرَّد حِكاية عدم الخلاف؛ فقد يكون للخلاف اتجاهٌ حتى ولو لم يُحكَ هذا الخلاف؛ ومن المواضع التي تفنَّن فيها زيني زاده في التَّحقيق وحِكاية الخلاف فيما حُكي فيه الإجماع، قوله:

"ألتجِئ، مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ على الصَّحيح، بل ادَّعى بدرُ الدِّين ابن مالك في "تكملة شرْح التَّسهيل" **أنَّه لا خلافَ فيه، وليسَ كذلك، بلِ الخلاف فيه موجود**؛ فقدْ ذهَب الكسائيُّ إلى أنَّ عاملَه لفظيٌّ، وهو حرْف، وعلى أنَّ العامل معنويٌّ اختلف فيه؛ فقيل هو تجرُّده عنِ الناصب والجازم، وعليه الفرَّاءُ، وهو الذي مشَى عليه ابنُ مالك في «الكافية الكبرى» وفي جميع كُتبِه، وبِه جزَم ابن هشام في الجامع كما في النُّكت للسيوطي، وقيل: هو تعريةٌ عن العوامِلِ اللفظيَّةِ مُطلقًا، وعليه جماعةٌ مِن البصريِّين مِنهم الأخْفَش، وقال الأعلمُ: ارْتَفع بالإهمال، قال أبو حيَّان: وهو قريبٌ مِن الأوَّل، وقال

(١) ينظر: (ص: ٢١٢) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٢٥٨) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٥٦٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٤٠٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 349) من قسم التحقيق.

جمهور البصريِّين: هو وقوعُه موقعَ الاسم، وضُعِّف قولهم بوجوه كثيرة، وأُجيب عنها في كتُبٍ مفصَّلة، إنْ أردتَ الاطلاعَ عليه، فارجِعْ إلى شرح الرضي تجد الأجوبةَ لديه، وقال: ثعلبٌ: ارْتَفَع بنفْس المضارع، وقال بعضهم: ارْتفع بالسببِ الذي أوْجب له الإعراب؛ لأنَّ الرَّفْع نوعٌ من الإعراب، كما لا يخفَى على ذَوِي الألباب، قال أبو حيان: فهذه سبعةُ مذاهبَ في الرَّفع للرفع للمضارع..."(١).

ويقول: "وفي النكت للسيوطي: لم أرَ مَن حكَى خلافًا؛ أَهَلْ بجملتهما موصول، أو اللام فقط؟ كما قيل بذلك في حرف التعريف، ولجريانه اتِّجاهٌ*، لكن المفهوم من عباراتهم الجزم بأنَّ الموصول مجموع الألف واللام، خصوصًا قول ابن الحاجب: الألف واللام، وغير ما في المعرفة باللام فقط. انتهى ملخَّصًا"(٢).

- ولم يَقتصر زيني زاده على الاحتجاج بالإجماع، بل إنَّه يعتمد عليه في رد الأقوال المخالفة له، ويُنكر الأقوال؛ لكونِها لم يقُلْ بها أحدٌ من النحاة:

من ذلك قوله: "وحُكي عن الزجَّاج أنَّ التثنية وكذا الجمْع مبنيٌّ، فإعرابهما محَليٌّ؛ قال السيوطيُّ في الأشباه والنظائر: وهو خِلاف الإجماع"(٣).

وقوله: "وما قيل: إنَّ الصلة لها محل مِن الإعراب؛ اعتقادًا منه أنَّها صفة الموصول لتبينها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات، **فليس بشيء؛ لأنَّ الموصولات معارفُ اتِّفاقًا منهم،** والجمل لا تقعُ صفاتٍ للمعارف كما في الرَّضي"(٤).

وقوله: "والعجبُ أنَّ بعض المعربين قال: إنَّ (لا) في عبارة المصنِّف لنفي الجِنس، والسبب اسمُه، وخبره محذوفٌ، والجملة الاسميَّة مجرورة المحلِّ بالباء، **ولا يخفَى أنَّه خطأٌ فاحش؛ إذ حرفُ الجرِّ لا يدخل على الجمل بالاتفاق**".

"وأمَّا في الجملة الخبرية فلا تكون المعرفة خبرًا عنِ النكرة **بالاتِّفاق**؛ ولهذا حكَموا في قولِ الشاعر:

.... **ولا يَكُ مَوقفٌ منك الوَدَاعَا(٥)

---

(١) ينظر: (ص: ١٥٩) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "وفي شرح العصام: لم ينقل اختلاف من أنَّ الموصول هو الألف واللام، أو كلاهما كما اختُلف في حرف التعريف، والظاهر أنَّه لا فرق بينهما، وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكُّم. انتهى".

(٢) ينظر: (ص: ٧١٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٢٦٨) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٩٧) من قسم التحقيق.

(٥) عجز بيت من بحر [الوافر]، وهو للقطَامِي، وصدره:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُباعَا **...

والشّاهد فيه: جعْل اسم (يَكُ) نكرة، وهو (موقف)، وخبرها معرفةً، وهو (الوداعا)؛ وهو جائز في ضرورة الشّعر فقط.
ينظر: "الكتاب" لسيبويه (٢/٢٤٣)، "المقتضب" للمبرد (٤/ ٩٤)، "اللمع في العربية" لابن جني (ص: ٣٧)،

=

بالقلب..." [١].

وقوله: "**وفيه: أنَّ أحدًا من النُّحاة لم يقل بكون مِن اسمًا بمعنى البعض**، كما في حاشية أنوار التنزيل للشهاب"[٢].

فظَهَر بهذا أنَّ زيني زاده يَعتمد على الإجماع، ويردُّ الأقوال المخالفة له.

=

"اللمحة في شرح الملحة - مع هامش التحقيق" لابن الصائغ (٢/ ٥٨٥).

(١) ينظر: (ص: ٣٣٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٨٤٦) من قسم التحقيق.

المبحث الرابع

اختيارات زيني زاده وترجيحاته، واعتراضاتُه على النحاة والمعربين:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختيارات زيني زاده وترجيحاته:

تمتع زيني زاده بشخصيَّةٍ مستقلَّة –كما تقدَّم – حيث لم يكُن أسيرَ مذهب واحد، ولم يقتصر على مجرد النقل فقط، وإنَّما كان يَنتقي من الأقوال والنقولات ما يراه راجحًا، بعد النظر والتأمل في تلك الآراء المختلفة، يوضِّح ذلك جليًّا تفنُّنُه في الاختيار؛ إذ كان يختار في كثير من المسائل المذهبَ البصري، حتى يُظنَّ أنَّه بصري، وأحيانًا أخرى يختار في بعض المسائل المذهب الكوفي مرجِّحًا إياه، وقد يختار آخَر مخالفًا للمذهبين كقول البغداديين ومن سماهم بالمحققين من النحاة كالرضي وابن هشام وغيرهما.

ولزيني زاده أساليب عديدة، وعبارات متنوِّعة في الترجيح والاختيار؛ من ذلك التصريح بأنَّه المختار، أو الرَّاجح، أو الظاهر، أو هو الصَّواب، أو بكونه أَوْلى من غيره، وأحيانًا يُصرّح بأن القول الذي اختاره "هو الحق". وأحيانًا ينص على تضعيف الرأي المقابل للرأي الذي اختاره بعكس هذه العبارات كما سيأتي في الكلام عن اعتراضاته.

وعادةً ما يذكر الرأي الراجح عنده في أول الإعراب، ثم يذكر الأقوال الأخرى ويحكيها بعبارات مختلفة تدل على تضعيفها وعدم رجحانها عنده، كقوله: "وقيل". أو "وزُعم". أو " كما تُوهِّم"...إلخ، ونحو ذلك من العبارات. وأحيانًا يُحيل على من رجَّح ذلك، وأحيانًا أخرى لا يُحيل، كما أنه أحيانًا يوضِّح سبب هذا الترجيح، ويذكر أدلَّته على ذلك، وأحيانًا أخرى يَكتفي بالنصِّ على الرجحان أو الصِّحة فقط. وقد يسوق رأي عالِم من العلماء ويؤيِّده، أو ينص أنَّه قول المحقِّقين. وفي مواطن أخرى يحكي الأقوال المذكورة في المسألة مناقشًا إيَّاها، ثم يُرجِّح منها ما يراه راجحًا.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: "والأوَّل هو المختار كما في الرضي"(١). وقوله: "والرَّحيم مجرور صِفة بعدَ صفةٍ لله لا للرَّحمن؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الصفةَ لا تُوصَف"(٢). **وقوله**: "والباء حرف جر زائد لا عَملَ له على المختار"(٣).

وقوله: "والأوَّل هو الرَّاجحُ على ما في الرضي"(٤). **وقوله**: "والأول هو الراجح المؤيَّد بقوله الآتي: وتقول حادي عشر إلى قوله: وإن شئت قلت... ولهذا اقتصر الهندي عليه"(٥).

---

(١) ينظر: (ص: ١٦٦) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ١٧٥) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٦٤٣) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ١٦٠) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٧٦٤) من قسم التحقيق.

وقوله: "قلت: الظاهر عندي كون هذه الجملة استئنافًا"(١). **وقوله:** "والظاهر ما ذكرناه"(٢).

وقوله: "والأول هو الصَّحيح كما في الرضي"(٣). **وقوله:** "لأنَّ الصحيح أنَّ مقول القول يكون مفردًا كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: {يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ}(٤) كما في شرح المغني للدماميني"(٥).

وقوله: "والثاني مذهب الجمهور، وهو الصحيح، كما في مغني اللبيب"(٦).

وقوله: "... والأول أَوْلى؛ لكون التقدير في وقت الحاجة، كما في مغني اللبيب"(٧).

وقوله: "والأوَّل هو الصواب، والثاني وهم"(٨). **وقوله:** "وفي الامتحان: هذا هو الصَّواب"(٩).

وقوله: "والألف في معًا عند الخليل بدلٌ من التنوين؛ إذ لا لام له في الأصل عنده، وهي عند يونس، والأخفش – **وهو الحق** – مِثل ألِف الفتى، بدلٌ من اللام؛ لاستنكار الإعراب الموضوع على حرفين"(١٠). ونحو ذلك من المواطن الكثيرة.

وقوله: "هذا على قول المحققين، وأمَّا على قول الأكثرين..."(١١).

وأحيانًا يُرجِّح الوجه الإعرابي لموافقته لمذهبه الاعتقادي (مذهب أهل السُّنة والجماعة) ولمخالفته لمذهب المعتزلة:

فصَّل زيني زاده الحديث في الكلام على إعرابِ قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}(١٢)، وأتى فيه بتحقيق نفيس، يدلُّ على تمكُّنه وكثرة اطِّلاعه. ويدلُّ كذلك على أنَّ مذهبه الاعتقادي، مذهب أهل السُّنة والجماعة، وأنَّه كان شديدَ الإنكار على المعتزِلة، حتى كِبار النُّحاة الذين يعتمد زيني زاده على آرائهم كابن جني، والزمخشري، والرضي، يردُّ أقوالهم المبنية على المذهب العقدي في التأويل النَّحوي، وهذا نص كلامه في هذه المسألة:

---

(١) ينظر: (ص: ٣١٥) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 196) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٣١٨) من قسم التحقيق.

(٤) سورة الأنبياء: ٦٠.

(٥) ينظر: (ص: ٢٥٣) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٢٥٤) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٥٩٧) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: ٣٢٣) من قسم التحقيق.

(٩) ينظر: (ص: ٤٩٠) من قسم التحقيق.

(١٠) ينظر: (ص: ٢٩٣) من قسم التحقيق.

(١١) ينظر: (ص: ٢٥٦) من قسم التحقيق.

(١٢) سورة القمر: ٤٩.

يقول: "ونصب كلّ هو القراءة المشهورة التي اتَّفق السَّبعةُ عليها، والراجِح على الرفْع، وإنِ احتاجَ إلى التقدير؛ لأنَّه نصٌّ في المقصودِ، بخِلاف الرَّفع الموهِم لخلافه كما ذكرَه المصنِّفُ وابن مالك. وقُرِئ في الشواذِّ برفْع "كلّ" على الابتداء*، فعلى هذا فالأولى أن يُجعل خلقْناه خبرًا للمُبتدأ لا نَعتًا؛ ليطابق المشهورةَ في الدَّلالة على أنَّ كل شيء مخلوق بقدَر؛ لأنَّ الأصلَ توافق القراءة مع موافقته لمذهب أهل السُّنة في خَلق أفعال العِباد. وبقَدَر متعلِّق بخلقناه كما في الشِّهاب، أو ظرف مستقر حال مِن مَفعوله، أو خبَر بعدَ خبر للمبتدأ.

فظهَر أنَّ اختيار النَّصب في كل شيءٍ عندَ أهل السُّنة خِلافًا للمُعتزلة؛ فإنَّهم اختاروا الرَّفْع على الابتداء، وجعَلوا جملة خلقْناه صفة شيء، وقوله تعالى: بقَدَر خبَرَ المبتدأ؛ بناءً على مذهبهم الباطل مِن أنَّ أفعال العبادِ ليستْ مخلوقةً لله تعالى، بل مخلوقة لهم، وفي الدر النَّظم مِن التفاسير: وقُرِئ في الشواذِّ برفْع كلّ، وجعَله ابن جني أقوى من النَّصب، وليس كذلك؛ لأنَّ الرفع لا يُفيد المقصودَ، وما حمله على ذلِك إلَّا أنَّه معتزليٌّ*، والنَّصب على ما قرَّرْناه قاصم لأهل الاعتزال. وقال الرَّضي من المعتزلة في هذا المقام: لا فرق مِن حيث المعنى بيْن النصب والرفع، ولا بين كون خَلَقْنا خبَرًا، أو صفة، بناءً على مذهبِه الباطل، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الفرق مِثل الصُّبح ظاهر؛ فإنَّ خلقنا ليس مبنيًّا للمفعول لإسنادِه إلى ضميره تعالى، فالمعنى على الخبريَّة: كلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ لنا بقدَر، وعلى الوصفية كل شيء مخلوق لنا كائنٌ بقدَر، ولا شكَّ أنَّ الأوَّل يُفيد المقصود، والثاني يُوهِم خلافه؛ فافترقَا افتراقًا بيِّنًا؛ فلا تمسُّك للمعتزلة بهذِه الآية كما توهَّمه الزَّمخشريُّ ومَن تبِعه، لا بمَنطوقها ولا بمَفهومها؛ لأنَّ الشيء يُطلق على المعدوم عندهم فتدبَّر - كما في حاشية أنوار التنزيل للمولى الشهاب. فما ذكَره* الفاضل العصام في الحاشية مِن أنَّ الفريقين مِن أهل السُّنة والمعتزلة متَّفقان في اختِيار النَّصب في هذِه الآية، وما ذكَره عصمة الله مِن أنَّه لم يُنقل خلافٌ في اختيار النَّصب في المثال المذكور مِن أحد مِن المعتزلة، ورُؤساء * عِلم النَّحو كالشَّيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله العَلَّامة، والرَّضي والسَّكاكي منهم* - ينبغي ألَّا يصدر من الأصاغر، فَضلًا عن الأفاضل والأكابر. ولقد أنطَق الله تعالى بالحقِّ الفاضلَ العصام في الشَّرح حيث قال: وبهذا عرفتَ أن النَّصب لا يُختار في الآية عِندَ المعتزلة". انتهى كلامه(١).

ويظهر منه في هذه المسألة سعة اطلاع زيني زاده، كما يتضح منها أثر الاعتقاد في التأويل النحوي واختيار وجوه الإعراب والتقديرات النحوية عند النَّحويِّين والمعربين، وقد أُلفت في هذا الجانب مؤلفات

---

* في هامش (ز): "قراءة السماك".

* في هامش (ز): "٧٨/وب وكذا شيخُه أبو علي الفارسي معتزلي، كما في حاشية أنوار التنزيل للشِّهاب في سورة النور".

* في هامش (ز): "قوله: فما ذكره مبتدأ، خبرُه قوله الآتي: ينبغي ألَّا يصدر".

* في هامش (ز): "والحال: أن رُؤساء علم النحو... إلخ".

* في هامش (ز): "قوله: الرضي منهم، أي: المعتزلة".

(١) ينظر: (ص: ٤٦٥) من قسم التحقيق.

مستقلَّة، وما زال هذا الجانب في حاجة إلى تفصيل الدراسة عنه، خصوصًا إذا أُضيف إليه أثر المذهب الفقهي والأُصولي في التأويل النحوي.

ولا يتقيَّد زيني زاده بآراء المتقدِّمين من النحاة، ولا يجمد على تقليدهم وترجيح آرائهم؛ بل أحيانًا ما يُقدِّم رأي المتأخرين ويختاره، كما في قوله: "... هذا هو اختيار المتأخِّرين، وأمَّا المتقدِّمون فاختلفوا في صورة كون الشَّرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا مرفوعًا؛ فقال سيبويه منهم: المضارع المرفوع على نيَّةِ التقديمِ دالٌّ على الجزاءِ.... وقال الكوفيُّون:... وقال الشيخ الرضي: ما ذكره سيبويه والكوفيون مخصوصٌ بالضرورة، والكلام في السَّعة. والحق ما قاله المتأخِّرون، فاحفظه فإنَّ أكثر الناس عنه غافلون؛ ولهذا أطنبنا هنا الكلام؛ لئلَّا يقعَ في الغلط الطلبةُ الكرام"(١).

وأحيانًا يشير إلى بعض التحقيقات، ويحث على حفظها، والأخذ بها؛ لأنها مما غفل عنه الكثيرون:

من ذلك قوله: "خُذْ هذا الكلام؛ فإنَّه من مزالق أقدام بعض أُولي الأفهام"(٢). **وقوله:** "فاحفظه؛ فإنه مما غفل عنه كثيرون، بل بعضهم لعدم سماعه منكرون"(٣). وقوله: "فاحفظْه؛ فإنَّ المعربين عنه ساكتون، وأكثر الناس عنه غافلون، بل كان كالشريعة المنسية، في الأيام الخالية"(٤).

ويعتني زيني زاده بتحقيق المسائل، ولا يغتر بالآراء لمجرد شهرتها عند المعربين، ويدل على ذلك:

قوله: "ثمَّ إنما قُلنا في هذين الموضعين: إنَّ الجُملة لا محلَّ لها صِلةٌ للحرف الموصول على خلاف ما اشتُهر على ألسنة المعرِبين، مِن أنَّ الجملة في تأويل المفرد؛ لكونه مسامحةً بيقين، والتحقيق ما ذكرناه..." (٥).

وقوله: "وفي حاشية أنوار التنزيل للشهاب: وذلك لأنَّه لما اجتمع عاملان وعملهما واحد لا يجوز إعمالهما معًا؛ إذ لا يتوارد عاملان على معمول واحد، رجَّحوا الثاني ... وعلى كل حال فالمقام لا يخلو عن الإشكال انتهى"(٦).

ثم عقب زيني زاده على هذا النقل بقوله: "قلت: نختار الأول ونمنع توارد العاملين في محل واحد في مِثل: إن لم يقمن؛ لأنَّ عمل لم في محله"(٧).

وأحيانًا يذكر زيني زاده الآراء المتقاربة، ويُعلِّل سبب اختياره لرأي دون آخَر، حتى وإن كان خلاف رأي المصنِّف:

من ذلك قوله: "**(كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)** ... وقائمًا اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى زيد، وهو معه مركَّب

(١) ينظر: (ص: ٦١٧) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٢٦٠) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٦٧٥) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٢٠١) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ١٩٢) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: ٣٢١) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٣٢١) من قسم التحقيق.

منصوب لفظًا خبرُه، هذا على ما هو المشهور في ألسنةِ أبناء الزَّمان، وهو قول بعضِ النحاة. وعندَ المصنِّف؛ فزيد فاعل كان، وقائمًا خبرُه المنصوب، وعند البعض فزيدٌ فاعله، وقائمًا مفعولُه، فإذا عرفتَ هذا الاختلاف بين النُّحاة؛ فلك الخيار بين هذه المذاهب، كما في شرح التسهيل لابن مالك؛ **ولشُهرة المذهب الأوَّل في هذا الزمان كثيرًا ما نَذكُره في هذا المُعرَب، وإنْ كان خلافَ مذهبِ المصنف**؛ فلا تغفل"(١).

المطلب الثاني
اعتراضات زيني زاده على النحاة والمعربين، والخلاف النحوي عنده

لقد شغلت اعتراضات زيني زاده على النحاة والمعربين وحكايته للخلاف النَّحوي بينهم، حيزًا كبيرًا من جهوده في كتاب الفوائد الشافية. وقد تعددت طرق اعتراضه على النُّحاة والمعربين، فأحيانًا يصرّح باسمهم، وأحيانًا لا يُصرّح باسم مَن يعترض عليه، خصوصًا إذا كان من المعاصرين له(٢). وأحيانًا يفصِّل في الرد والاعتراض، وأحيانًا أخرى يذكُر ضعْف الرأي المعترض عليه فقط، وله في ذلك عبارات مختلفة مثل: (وهذا خطأ – وليس كما زعم – كما توهم...إلخ)، وأحيانًا ينص على أنه احتمال بعيد، أو تكلُّف بعيد، أو أنه خلاف الظاهر، وأحيانًا يذكر عبارات شديدة، مثل قوله: "فإنَّه خطأ فاحش". وأحيانًا يتعقَّب محرِّرًا لمواطن الخلاف، وذاكرًا أوجه الاعتراض على كلِّ فريق من غير أن يُرجِّح. وأحيانًا يكتفي بنقل اعتراضات بعض النحاة على نحاة آخرين، مقرِّرًا لهذه الاعتراضات ومقرًّا لها، وفي بعض الأحيان يذكر بعض الأجوبة على تلك الاعتراضات. وأحيانًا يذكر القول المختار في البداية، ويكتفي بذكر بقية الأقوال بصيغة التضعيف فقط، دون أن يصرح بالاعتراض.

بل قد ظهر اعتناء زيني زاده بالرد والاعتراض على المعرِبين الذين يذكرون الغرائب والفضول، في أول كتابه، بل كان ذلك سببًا لتأليف كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، كأنه أراد به تحقيق المسائل والرد على هؤلاء، وقد جاء ذلك في قوله –كما في المطبوع -: "إلا أنَّه لم يتصدَّ لكشف إعرابه أحدٌ من الفحول، كما يرتضيه أصحابُ العقول، بل تصدَّى له مَن لم يغوصوا في بِحار الأبواب والفُصول، فأتوا فيه بالغرائب والفضول"(٣).

وقد تجاوزت مواضع اعتراضات زيني زاده على النحاة والمعربين في كتابه "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" أكثر من (٥٢٠) موضعًا، على تنوُّع هذه المواضِع، وتوزُّعها في أبواب النحو، وبحسب عبارات زيني زاده المختلفة، وطريقة اعتراضه، وتفصيلها كالتالي:

---

(١) ينظر: (ص: ٥٦٢) من قسم التحقيق.

(٢) على أنَّه غالبًا ما ينصُّ على أسمائهم في تعليقاته. كما في نسخة (ز) و(ل)، كما سبق، وسيأتي تفصيله في الحديث عن وصف نسخ الكتاب.

(٣) ينظر: (ص: ١٥٤) من قسم التحقيق.

- فما حَكَم عليه زيني زاده بالخطأ، أو خطأ قائله؛ بلغ حوالي (٥٧) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنَّه غير جائز، أو لا يجوز؛ بلغ حوالي (١٢٣) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بالوهم أو توهم صاحبه؛ بلغ حوالي (٨٨) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بالتكلُّف؛ بلغ حوالي (٣٣) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنَّه ضعيفٌ أو بأنَّه فيه ضعف؛ بلغ حوالي (٥١) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنه عجيب أو عجب؛ بلغ حوالي (٤٤) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنه مجرَّد زعْم؛ بلغ حوالي (٥٧) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنه قيل – بصيغة التضعيف؛ بلغ حوالي (٥٧) موضعًا.
- وما حَكَم عليه بأنه هو الراجح؛ بلغ حوالي (٨) مواضع.
- وما حَكَم عليه بأنه خلاف الظاهر؛ بلغ حوالي (٧) مواضع.
- وما حَكَم عليه بأنه هو الصحيح؛ بلغ حوالي (٤) مواضع.
- وما حَكَم عليه بأنه سهو؛ بلغ حوالي (٤) مواضع.

وعليه؛ فليس من المبالغة القول بأنَّ اعتراضات زيني زاده على النحويين والمعربين وكلامه عن الخلاف النحوي بينهم تحتاج إلى أن تُفرَد بدراسة مستقلة؛ نظرًا لكثرتها وتنوُّعها، وتحقيق كثير من المسائل النحوية فيها، مع التطبيق العملي، وبالإمكان أن يُضاف إليها بقيَّة مصنفاته كتعليق الفواضل، وكشف الإعراب وغيرها. وهو مما يسهم في الكشف عن شخصية زيني زاده النحوية أكثر، ويجلي جهوده بنسبة أكبر، إضافة إلى إثراء البحث النحوي في هذا الجانب، في عصْر زيني زاده.

وقد مرَّت أمثلة كثيرة من اعتراضاته وحكايته للخِلاف في الحديث عن مواقفه من النحاة، وهذه أيضًا عدة نماذج من اعتراضاته وكلامه عن الخلاف النحوي على سبيل التمثيل لا الحصر:

من ذلك قوله:"وما يُقال من أنَّ الجارَّ والمجرور مَعًا منصوبُ المحلِّ، فضعيفٌ"(١).

وقوله: "وخلافًا لابن مضاء فإنه زعم أن الكاف اسم أبدًا لأنه بمعنى مثل كما في شرح قصيدة كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه لابن هشام، وفي الهندي تفصيل"(٢).

وقوله: "فعُرف اتحاد واو الاستئناف والابتداء، وقد أخطأ مَن فرَّق بينهما*"(٣).

---

(١) ينظر: (ص: 161) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٨٤٠) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "المفرِّق: الشيخ عبد الله أفندي معرب الإظهار".

(٣) ينظر: (ص: ١٨٧) من قسم التحقيق.

وقوله: "وقيل: خبر كان المقدَّر، أي: إذا كان هذه الأسماءُ مُضافةً، **وهو تكلُّف بعيد**"(١).

وقوله: "خلافًا للبعض؛ فإنَّه قال: العامل في هذه الثلاثة مُقدَّرٌ، ورُدَّ بأنَّه خلاف الأصلِ أيضًا؛ فلا يُصار إلى الأمرِ الخفي، إذا أمكن العملُ بالأمرِ الجليّ، كما في الرضيّ"(٢).

وقوله: "وغلِط كثيرٌ مِن المتأخِّرين فحَكَم على مِثل هذا بالشذوذ"(٣).

وقوله: "ولا يُقال: "ت" فاعل، كما يقولُ بعضُ المعلّمين، من الجُهلاء القاصِرين، فإنَّه خطأ فاحش؛ إذ لا يكون اسم هكذا كما في مغني اللبيب، إن أردتَ تحقيقَ هذا فاستمع لِمَا عليك يُتلَى:..." (٤).

وقوله: "وقيل: إنَّه مفعول مطلق مجازًا لإعراب، أي: إعرابًا كائنًا على التفصيل، وفيه إخراجُ الإعراب عن معناه الاصطلاحي، وهو ضعيف"(٥).

وقوله: "... وفيه نظر؛ لأنَّه متى أمكن إعمال العامل اللفظي لا يُصار إلى إعمال العامل المعنوي كما في مغني اللبيب*"(٦).

وأحيانًا يكتفي في الاعتراض على المعربين بالتعجب، كما في قوله: "والعَجبُ كلُّ العَجبِ مِن قول بعض المعربين حيث قال: إنَّ اللام حرْف تعريف مبنيٌّ على السُّكونِ لا محلَّ له، و"لاه" مَرفوع فاعِل رضِي! لأنَّ اللامَ مع مدخوله عَلَم للذات الواجِب الوجود، المستجمِع لصِفات الكمال التي مِن جملتها الكرمُ والجود، فلا وجهَ للتفريق عندَ الإعراب، كما لا يَخفَى على ذَوي الأفهامِ السليمةِ مِن الطلَّاب!". **وقوله:** "ولا يخفى أنَّ هذا عجيب منهم، وجراءة عظيمة في رَدِّهم على النُّحاة الكامِلة"(٧).

وأحيانًا يكتفي بالإشارة إلى توهُّم القائل وادعائه لما ليس له، كما في قوله: "كما توهَّمه بعضُ معاصرينا ممَّن ادَّعى العِلم!" (٨).

وأحيانًا يردُّ بعض الأقوال بأنَّها مختصَّة بضرورة الشعر، من ذلك قوله: "وأما ما قيل* من أنَّه ليس هنا قسَم مقدَّر، وأن الجملة الاسميَّة مجزومة المحل جزاء الشرط على إضمار الفاء كقوله: مَن يفعل الحسنات اللهُ يَشكرها، فمردودٌ بأنَّ ذلك خاصٌّ بالشِّعر كما في مغني اللبيب"(٩).

---

(١) ينظر: (ص: ٢١٦) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ١٦٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٢٠٥) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٢٣٤) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٥٥٤) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "جواب إذا".

(٦) ينظر: (ص: ٥٥٧) من قسم التحقيق.

(٧) ينظر: (ص: ٢٤٨) من قسم التحقيق.

(٨) ينظر: (ص: ٤٥٨) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "القائل أبو البقاء، وتبِعه الفاضل البيضاويُّ في تفسيره كما في الشّهاب".

(٩) ينظر: (ص: ١٠١٦) من قسم التحقيق.

وأحيانًا يحكي بلا ترجيح:

كقوله: "ولا يجوز كونُ الفاعل فاعلَ الظرف المستقرِّ عند البصريِّين؛ لعدم الاعتماد على شيءٍ يجب اعتماده عليه، خلافًا للكوفيين والأخفش؛ فإنهم يُجوِّزون إعمالَه في الفاعل الظاهر بلا اعتماد -كما سبق"(١).

وأحيانًا يكتفي بحكاية ترجيح بعض الأقوال وتضعيفها فقط، ويحيل على المصادر للتفصيل:

"ورُجِّح الأوَّلُ بأمور وفيرة، وضعِّف البواقي بوجوه كثيرة، إن أردت الاطِّلاع عليها، فراجع إلى الشروح تجد التفصيل لديها، لا سيَّما الأشباه والنظائر"(٢).

وقوله: "وخلافًا لابن مضاء؛ فإنَّه زعم أنَّ الكاف اسم أبدًا؛ لأنه بمعنى مِثل كما في شرح قصيدة كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه لابن هشام، وفي الهندي تفصيل معنى المراد من هذا المثال، وتفصيل إعرابه؛ مَن أراده، فليراجع إليه"(٣).

وأحيانًا يكتفي بكون الرأي بعيدًا عن الحق، **كما في قوله:** "ومَن قال: إنَّه ظرف لغو لقوله: لا تُفيد، فقد بعُد كمال البُعد عن الحقِّ الأكيد"(٤).

وأحيانًا يكتفي بحكاية الخلاف فقط، كما في قوله: "كما ذكره مولانا عصام الدين خلافًا لبعض النُّحاة كما في شرح المغني للدماميني"(٥).

وأحيانًا يذكر تفصيلات بديعة في حكاية الخلاف، كما في قوله: "**(تقول)** مضارع مخاطب، فاعله فيه أنْ في أنت، مرفوع المحلِّ فاعله، والتاء حرف دالٌّ على إفراد الفاعل وخطابه وتَذكيرِه مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له؛ هذا عند البصريِّين، وعند الفراء مِن الكوفيين: ضمير الفاعل مجموعُ أنت، وعند الباقي منهم هو التاء وحده، وأنْ حرف عماد مبنيٌّ على السُّكون لا محلَّ له كما في حاشية العصام نقلًا عن شرح اللباب، فاحفظه؛ فإنَّ المعربين عن هذا التفصيل ساكِتون، وعلى قولِ الفرَّاء قاصِرون، وقد ذكرْنا هذا التفصيل، في مُعربنا على العوامل والإظهار* لئلَّا يكون الطلبة على التعطيل"(٦).

وبالجملة فهذا الجانب كثير جدًّا في كتاب "الفوائد الشافية"، ولعلَّ فيما ذُكر من أمثلة كفايةً للدلالة على أمثاله وأشباهه.

---

(١) ينظر: (ص: ٢٧٨) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٥١٢) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ٨٤٠) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٦٠٣) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٥٧٣) من قسم التحقيق.

* في هامش (ز): "في بحث المضمرات".

(٦) ينظر: (ص: ٦٥١) من قسم التحقيق.

المبحث الخامس

مقارنة الفوائد الشافية، بكتاب إعراب الكافية لحاجي بابا الطُّوسِي[١] المتوفى سنة ٨٧٠هـ.

سبَق الإشارة إلى أنَّ متن كافية ابن الحاجب قد بلَغ عدد الكتب التي أعربته سبعة كتب؛ ولم يتيسر لي الوقوف إلا على إعراب حاجي بابا الطوسي هذا، والمسمى بـ"أوفى الوافية في شرح وإعراب الكافية"، وقد قام بدراسته وتحقيقه الباحث أحمد فتح الله نجي، وقد حصلت بفضل الله تعالى على نسخة من هذه الرسالة[٢]؛ ولذا سيختص هذا المبحث بالمقارنة بين إعراب زيني زاده للكافية، وبين إعراب حاجي بابا الطوسي؛ لهذا السبب.

وسبب آخَر مهم لعقْد هذه المقارنة، وهو: أنَّ زيني زاده نفسه قد اطَّلع على هذا الكتاب، ونقَل منه مُعترِضًا عليه، ولعلَّ طريقتَه لم تُعجبه، أو قد يكون هو أحَدَ المعنيّين بقول زيني زاده: "إلا أنَّه لم يتصدَّ لكشف إعرابه أحدٌ من الفحول، كما يرتضيه أصحابُ العقول، بل تصدَّى له مَن لم يغوصوا في بِحار الأبواب والفُصول، فأتوا فيه بالغرائب والفضول"[٣].

بل يؤكِّد ذلك الظن ويجعله يقينًا قولُ زيني زاده: "وما قيل مِن أنَّ كلمة "غير" مبتدأ، وخبره محذوف، أي: غير كلمة، وقوله: صفة، خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هي، والجملة الاسميَّة صِفة لقوله: كلمة، أو غير مبتدأ، وصفة صِفةٌ له، وخبَر المبتدأ جُملة حُملت؛ **فتعسُّفٌ وتكلفٌ بعيد**"[٤].

ثم قال معلِّقًا على كلمة "قيل" – هامش (ز) و(ل) –: "القائل حاجي بابا الطوسي"[٥]. وهذا النص بعينه موجود في كتاب "أوفى الوافية" لحاجي بابا الطوسي (ص: ٢٨٦) حيث قال: "غير: مبتدأ، صفة: خبرها. أو غير: مبتدأ خبره محذوف أيضًا، أي: هي صفة. أو غير: مبتدأ، صفة: صفته، وجملت: حملت...: في محل الرفع بأنا خبره". فاتضح من هذا اطلاع زيني زاده على هذا الكتاب، بل نقده والاعتراض عليه، وأنه من الأسباب التي جعلت زيني زاده يتصدى لإعراب كافية ابن الحاجب؛ إذ إنَّه يرَى أنَّه لم يتصد لإعرابه من يكفي إعرابه ويرتضيه أصحابُ العقول، بل الذين تصدَّوا له كانوا ممَّن لم

---

(١) هذا المشهور فيها (الطوسي)، وكذا يذكره زيني زاده. ورجح محقق "أوفى الوافية"(ص: ٢٤) أن نسبته هكذا الطُّوسْيَوِي.

(٢) أمدني بها أستاذنا الدكتور طه الجندي – متَّعه الله بالصحة والعافية في طاعته – وقد أذن لي بتصويرها من نسخته الخاصَّة، بسماحته ودماثة أخلاقه المعروفة عنه، فجزاه الله خيرًا.

(٣) – مطبوع من "الفوائد الشافية" (ص: ٣) وحاشية النسخة (ل).

(٤) ينظر: (ص: ٥٥٥) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: ٥٥٥) من قسم التحقيق.

يغوصوا في بِحار الأبواب والفُصول، وأتوا في هذا الإعراب بالغرائب والفضول. مع أن زيني زاده لم يصرح باسم أحد آخر من مُعربي الكافية.

وأما عن المقارنة بين الكتابين بالتفصيل، فيتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

فمِن حيثُ المصادرُ التي اعتمَد عليه كل مؤلِّف:

فقد بلغت المصادر التي اعتمَد عليها زيني زاده ونقل منها في كتابه "الفوائد الشافية": حوالي (١١١) مصدرًا، ونقل عن حوالي (١١٩) عالمِا -كما مرَّ تفصيله.

بينما جاءت المصادر التي اعتمد عليها حاجي بابا الطوسي، في كتابه "أوفى الوافية"، قليلة جدًّا، حيث نصَّ المؤلِّف نفسه على أنَّ إعرابه مستخرَج من سِتَّة مصادر فقط، هي: "كتاب التبيان في إعراب القرآن" للعكبري، و"مشكل إعراب القرآن" لمكي، و"شرح اللب" للسيد عبد الله، و"شرح المفصل" لابن الحاجب، و"شرح الكافية" له، وكتاب "الوافية" المتوسِّط في شرح الكافية - وهو أحد شروح الكافية الثلاثة التي شرحها ركن الدين الإستراباذي، أو كتاب "شرح الوافية نظم الكافية" لابن الحاجب أيضًا كما أفاد المحقِّق.

ومن حيثُ استيفاء الكلام على المَتْن:

فقد استوفى زيني زاده الكلام على متن الكافية كله، وأعربه كلمة كلمة وحرفًا حرفًا إعرابًا تفصيليًّا، بل رجع إلى نسخ متن الكافية المختلفة له، ونبه على الخِلافات بين النسخ، ونَسَب كل عبارة إلى الشرح الذي اعتمد هذه النسخة، بل أعرب ما في النسخ المختلفة كذلك.

بينما لم يستوف حاجي بابا الكلام على متن الكافية كله، بل بقي من الكافية الكثير المهم دون شرح أو إعراب، كحروف المصدر والتحضيض والتوقع. ولم يفصل في الإعراب إلَّا في مواضع يسيرة. مع ما في تفصيله من بعض التكلف في الإعراب(١).

ومن حيثُ طريقة عرْض المادَّة العلميَّة، والأسلوب:

فقد تميز زيني زاده بطريقته السهلة في عَرْض المادة العلمية، وبأسلوبه العِلمي الأدبي والتعليمي - كما مر تفصيل ذلك في محله.

بينما جاءت طريقته حاجي بابا في الإعراب والشرح ليست بذاك، ولا تسير على وتيرة واحدة، وليس فيها ما يَدفَع السآمَة ولا الملل.

ومن حيثُ الشَّواهد:

فقد تعدَّدت الشواهد النحوية التي استشهد بها زيني زاده، حيث استشهد بالقرآن الكريم، والحديث

---

(١) ينظر: كلام محقق أوفى الوافية (ص: ٥٨).

النبوي الشريف، كما استشهد بكلام العرب شِعره ونَثْره. ويُمَثِّل بالأمثلة المشهورة التي يمثل بها النحاة.

أمَّا كتاب حاجي بابا فيكاد يخلو من الشواهد، والشواهد الشعريَّة خصوصًا، مع تركيز على اصطناع الأمثلة بقصد التعليم، ولعلَّ هذا مما يفسِّر قِلَّةَ الشواهد النحوية في المؤلَّفات التعليميَّة عمومًا.

ومن حيث ظهور شخصية المؤلِّف:

فقد ظهرت شخصية زيني زاده في كتابه، وبدًا واضحًا أنه ليس مجرَّد ناقل فقط، بل ينقُل، ويُحلِّل، وينقد ويعترض، ويرجِّح ويختار، ويُحقِّق كثيرًا من المسائل، ويُفصِّل فيها بما يعزُّ نظيره في الكتب، إلى غير لك.

وأمَّا كتاب حاجي بابا، فقد جاء كما نصَّ المؤلِّف نفسه أنه إنما أخذ إعراب الكافية من الكتب التي ذكرها، فجاء كأنَّه نقلٌ فقط، ولم تظهر شخصية المؤلِّف فيه، وليس له اعتراض ولا ترجيح، ولا تفصيل... إلخ مما تميز به زيني زاده في كتابه. وتكاد تنحصر أهميَّة كتاب "أوفى الوافية" فقط في نقْله لهذه الآراء وتلخيصها، وتطبيقها على متن الكافية.

وبهذا وبتأمُّل الكتابين في بعض الجوانب، يظهر تميُّز كتاب زيني زاده "الفوائد الشافية"، على كتاب حاجي بابا "أوفى الوافية".

المبحث السادس

تقييم الكتاب (المميزات والمآخذ)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مميزات الكتاب:

تميَّز كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" بمميزات عديدة، سبَق الإشارة إلى معظمها.

ومن أبرز تلك المميزات: استيفاء المؤلِّف زيني زاده لمتن الكافية كلِّه، وإعرابه كلمة كلمة، وحرفًا حرفًا، ورجوعه في ذلك إلى نسخ متن الكافية المختلفة له، وتنبيهه على الخِلافات بين النسخ، ونِسبة كل عبارة إلى الشرح الذي اعتمد هذه النسخة، بل إعراب ما في النسخ المختلفة كذلك.

أيضًا مما امتاز به زيني زاده: أمانته العِلمية، وعزوه كلَّ قول إلى قائله. كذلك موسوعيَّة هذا الكتاب، وكثرة الآراء الواردة فيه عن النحاة والمعربين، وعن المفسرين وشرَّاح الأحاديث. كما تميَّز زيني زاده بوضوح شخصيته، وتحريره لهذه النقول، واعتراضه عليها أحيانًا، ونقده وترجيحه، واختياراته، فلم يكن زيني زاده مجرَّد ناقل للأقوال، بل كان محقِّقًا لها أو لأكثرها.

كذلك ممَّا امتاز به: العبارات اللطيفة ذات الفوائد العلميَّة، والسَّجع غير المتكلف، وعدم التعقيد أو التقعُّر في عرْض المادة العلميَّة. ومن ذلك أيضًا عدم المبالغة في عرْض الآراء ومناقشتها مناقشةً مستفيضة في غالب الكتاب، وعدم التعرُّض للأوجه الغريبة، والبعيدة.

ومن تلك المميزات: تفصيله في بعض المباحث والمسائل المهمَّة بتحقيق نفيس يعزُّ الحصول على نظيره في غيره من المؤلَّفات، كما هو الحال في حديثه عن **"المقام"** بفتح الميم وضمها، ومتى يقال هذا ومتى يقال ذاك. وأحيانًا ما يستطرد استطرادات حسنة، بعد أن ينتهي من الكلام عن الإعراب كما سبق الإشارة إلى غير ما مثالٍ.

كما أنَّ من أبرز ما تميَّز به زيني زاده: استقلال شخصيته مع تواضعِه، وأمانته، كما سبق في الحديث عن صفاته، وهذه الصفة مهمة في البحث العلمي؛ فهي وسط بين الغرور، وبين الإزراء على النفس المؤدي إلى الذوبان في الشَّخصيات الأخرى، أو مجرد الاقتصار على التقليد فقط.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:

على كثرة ما امتاز به إعراب زيني زاده، إلَّا أنَّه يُؤخَذ عليه بعضُ الأمور، أجملها فيما يأتي:

• مع دقَّة زيني زاده وأمانته العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها، إلا أنه أحيانًا غير قليلة يذكر الأقوال والوجوه الإعرابيَّة دون التصريح بالقائل، وتعددت عباراته في ذلك، ومن ذلك: (كما قيل – كما توهم – كما زعم – ولا حاجة إلى القول... – وقول القائل – وقال بعضهم – فإنَّ بعضهم يُنكرونَ – فيه رد لبعض المعربين – كما توهم – وما يُقال من أنَّ كذا وكذا – خلافًا للبعض – ورُدَّ بأنَّ – وقال بعض الفُحول مِن أرباب المعاني والأصول – فلا عِبرة لمنع بعضِ أبناء الزَّمان؛ فإنَّه غافل عن هذا البيان – ... إلخ). وغالب ما يكون ذلك في الاعتراضات وتضعيف الآراء، وكثيرًا ما يكون مع المعاصرين له. وقد

يكون حمله على ذلك أدَبُه، على طريقة (ما بال أقوام)، أو لعدم إرادته لكسب الخصوم، أو لغير ذلك من الأسباب. ومما يجدر بالذكر هنا أنه حين التعليق والتحشية على هذا الإعراب كثيرًا ما يذكر أصحاب هذه الأقوال -كما في النسخة (ز) والنسخة (ل)، وغيرها من النسخ التي أثبتت عليها تعليقاته — وقد أثبت كل هذه الحواشي والتعليقات في مواطنها من النصِّ المحقَّق:

ومن ذلك قوله: "وقيل: للتفسير"، ثم علق في الحاشية قائلًا: "القائل الهنديُّ ومَن اتبعه"(١).

وقوله: "وقيل: حرفٌ فيه معنى الشرط"، ثم علق في الحاشية قائلًا: "القائل ابن مالك، ذكره في شرح الكافية كما في النكت للسيوطي"(٢).

وقوله: "لا ظرف لغو لكان المقدَّر -كما تُوهِّم"، ثم علق في الحاشية قائلًا: "المتوهِّم صاحِب المعرب، وتبعه صاحِب الإفصاح"(٣).

وأحيانًا ما يحشي بعبارة غير صريحة أيضًا، كما في قوله: "المتوهم بعض المعربين". وقوله: "المتوهِّم بعضُ المعربين، وكثير من المعلِّمين والمتعلِّمين"(٤).

• **ويُؤخَذ عليه هذا الأمر نفْسه** في عدم تصريحه أحيانًا بأسماء الكتب التي يأخذ منها الآراء أو يحكي منها الأقوال، حيث يذكر بعض الأقوال، ويقول: **"**كما في بعض الشروح - أو كما في بعض الأعاريب -كما هو المفهوم مِن بعضِ الشروح - وها هُنا احتمالاتٌ مِن وجوهِ الإعرابِ ذُكِرتْ في بعض الأعاريب والحواشي، إنْ أردتَ الاطلاعَ عليها، فراجِع إليها...إلخ**"**، ونحو ذلك من عبارات(٥).

وأحيانًا يذكر القائل فقط دون ذِكر المصدر:

من ذلك قوله: **"**وقال: ثعلبٌ: ارْتَفَع بنفْس المضارع، **وقال بعضهم**: ارْتفع بالسببِ الذي أوْجب له الإعراب وإذا أريد المعنى؛ فيا حرف نداء، وحارِ مبني على الضمِّ تقديرًا لأن أصله يا حارِث منصوب محلًّا مفعول به لأدْعو المقدر وجوبًا**"**(٦). وغير ذلك كثير.

ممَّا يُؤخَذ عليه كذلك: عدم التفصيل في مسائل مهمَّة:

فإنَّه وإنْ كان فصَّل في مسائل ومباحث مهمَّة -كما سبق الإشارة إليه - إلَّا أنَّه فاته الحديث عن بعض ذلك؛ فقد أجمل الكلام عمَّا يُعرَف بنون الوقاية، وهل هي لمجرد الوقاية أو عماد في الكلمة، فيكون الضمير (ني) وليس (الياء) فقط، مشيرًا فقط إلى أنَّ ثَمَّة خلافًا في ذلك بقوله: "وتُسمَّى نون

---

(١) ينظر: (ص: ٢٢٩) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 250) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 342) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٥٨٢) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 213) من قسم التحقيق.

(٦) ينظر: (ص: 438) من قسم التحقيق.

العماد أيضًا كما في مغني اللبيب"[١]، ولكنَّه في إعرابه يسير على ما هو المشهور، فيقول في غير ما موضع: "والنون وقاية لا محلَّ له لكونه حرفًا، والياء مبني على السكون منصوب المحلِّ مفعوله"[٢].

على أنَّ القول بأن ضمير النصب هو (ني) هو قولُ سيبويه، وله مُرجِّحات كثيرة، أوضحها وجلَّاها أستاذُنا الدكتورُ أحمد محمد عبد الدايم، في بحث مستقل بعنوان "ضمير المتكلم (ني) من ضمائر النصب والجر في العربية"[٣]، ونصَر فيه هذا الرأي، وفصَّل في الردِّ على القول بأن الضمير هو الياء فقط، وأن النون للوقاية، وليست عمادًا. وقد أثنى على هذا البحث المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب.

ومن ذلك عدم كلام زيني زاده عن لُغة مَن ينتظر ومَن لا ينتظر؛ حيث يقول: "وإذا أريد المعنى؛ فيا حرف نداء، وحارِ مبني على الضمِّ تقديرًا؛ لأنَّ أصله يا حارِث منصوب محلًّا مفعول به لأَدْعو المقدر وجوبًا"[٤].

فهو هنا أشار إلى إعراب كلمة "وحارِ" وأنها مبنية على الضم المقدَّر لأن أصلها حارث، وهذا إنَّما يستقيم على لُغة مَن ينتظر الحرف الأخير، ويترك الحرف الذي كان قبل الأخير كما هو، فتكون الضَّمة مقدَّرة على الحرف الأخير المحذوف. ولم يذكر زيني زاده الوجه الآخَر ولا حتى أشار إليه، وهو لغة مَن لا ينتظر الحرفَ الأخير، ويضعُ العلامةَ على الحرف قبل الأخير، وعليه يكون "حارُ" مبنيَّة على الضمِّ الظاهِر لا المقدَّر؛ لأنَّ الراء أَخذت حركة الثاء المحذوفة[٥].

• **من المؤاخذات على زيني زاده كذلك:** تطرُّقه إلى مسائل غير متعلِّقة بالنحو والتفصيل فيها، من ذلك: تفصيله في مسألة الخذف والنهي عنه، ووجه هذا النهي، حيث قال بعدما أعرب وشرح معنى الخذف: "وفي شرْح البخاري لابن حجر[٦]: هو رمْي بحصاة أو نواة بين سبابتيه أو بين الإبهام والسَّبَّابة، أو على ظهر الوُسطى وباطن الإبهام. وقال ابن فارس: خذفت الحصاةَ: رَميتها بين إِصبعيك، وقيل في حصَى الخذف: أن تجعل الحصاة بين السَّبَّابة مِن اليمنى، والإبهام مِن اليُسرى، ثم تقذفها بالسبَّابة مِن اليمنى، وقال ابن سِيده: خذف بالشَّيء يخذف: رَمَى، وخصَّ بعضهم به الحصى انتهى. وفي الحديث نهي عن الخذف – كما في البخاري. وجه النهي: أنَّه ليس آلة الصَّيد؛ لأنَّه ليس من المحدَّدات، وقد اتَّفق العلماء إلَّا مَن شذ منهم على تحريمِ كل ما قتلته البندقة والحجر كما قال المهلَّب، وقال ابنُ حجر: وإنَّما

---

(١) ينظر: (ص: 296) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٩٦٨) من قسم التحقيق.

(٣) نشر هذا البحث في مجلة حوليات دار العلوم التي يصدرها أساتذة كلية دار العلوم بالقاهرة، العدد الثالث عشر سنة ١٩٨٩م، وطبع مستقلًّا في مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٩١م.

(٤) ينظر: (ص: ٤٣٨) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: تفصيل ذلك في "شرح التصريح على التوضيح" للأزهري (٢/ ٢٦١).

(٦) يعني: كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو من أجل شروح البخاري وأوسعها.

كان كذلك لأنَّه يقتُل الصيد بقوَّة راميه لا بحدَّته"(١).

وهذا البحث الأليق به كتُب الفِقه وشروح الأحاديث، وليس كتب النحو والإعراب(٢).

• **ممَّا يُؤخذ عليه أيضًا:** بعض العبارات الشديدة التي ينبو عنها الذوق والأدب الرفيع الذي هو الواجب، وقد التزم زيني زاده في غالب عباراته بهذا الأدب الرفيع، إلا أنَّه أحيانًا ما يغلظ ويشتد في العبارة، من ذلك:

قوله: "ولا يُقال: (ت) فاعل، كما يقولُ بعضُ المعلِّمين من الجُهلاء القاصِرين، فإنَّه خطأ فاحش؛ إذ لا يكون اسم هكذا"(٣).

وقوله: "ولا يجوز كون الرجل مرفوعًا بتقدير المبتدأ، أي: هو، ولا منصوبًا بأعني المقدَّر، كما هو الشائع بين الطَّلبة، وبين المعلِّمين الغَفَلة"(٤).

وقوله: "... فباطل، لا يقوله إلَّا رجلٌ عن هذا الفنِّ عاطل"(٥).

---

(١) ينظر: (ص: 477) من قسم التحقيق.

(٢) ومن جميل ما يذكر في ذلك – وإن كان لا ينطبق مطلقًا على زيني زاده -: ما قاله الإمام أبو حيَّان النحوي منكرًا على المفسِّرين إدخال مختلف العلوم في كتب تفسير القرآن، حيث قال: "وكثيرًا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب، بعلل النحو ودلائل أصول الفقه ودلائل أصول الدين، وكل هذا مُقرَّر في تآليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلَّمًا في علم التفسير دون استدلال عليه". البحر المحيط في التفسير (١/ ١٣).

وقوله أيضًا: "وهكذا جرت عادتنا: أن كل قاعدة في علم من العلوم يرجع في تقريرها إلى ذلك العلم، ونأخذها في علم التفسير مسلمة من ذلك العلم، ولا نطول بذكر ذلك في علم التفسير، فنخرج عن طريقة التفسير... وقد ذكرنا في الخطبة ما يحتاج إليه علم التفسير؛ فمن زاد على ذلك، فهو فضول في هذا العلم، ونظير ما ذكره الرازي وغيره: أن النحوي مثلًا يكون قد شرع في وضع كتاب في النحو، فشرع يتكلم في الألف المنقلبة، فذكر أن الألف في الله، أهي منقلبة من ياء أو واو؟ ثم استطرد من ذلك إلى الكلام في الله تعالى، فيما يجب له ويجوز عليه ويستحيل. ثم استطرد إلى جواز إرسال الرسل منه تعالى إلى الناس. ثم استطرد إلى أوصاف الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم استطرد من ذلك إلى إعجاز ما جاء به القرآن وصدق ما تضمنه، ثم استطرد إلى أن من مضمونه البعث والجزاء بالثواب والعقاب. ثم المثابون في الجنة لا ينقطع نعيمهم، والمعاقبون في النار لا ينقطع عذابهم. فبينا هو في علمه يبحث في الألف المنقلبة، إذا هو يتكلم في الجنة والنار، ومن هذا سبيله في العلم، فهو من التخليط والتخبيط في أقصى الدرجة، وكان أستاذنا العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، قدس الله تربته، يقول ما معناه: متى رأيت الرجل ينتقل من فن إلى فن في البحث أو التصنيف، فاعلم أن ذلك، إما لقصور علمه بذلك الفن، أو لتخليط ذهنه وعدم إدراكه، حيث يظن أن المتغايرات متماثلات". البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٤٨).

(٣) ينظر: (ص: 234) من قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (ص: ٦٣٠) من قسم التحقيق.

(٥) ينظر: (ص: 372) من قسم التحقيق.

وقوله: "وأمَّا ما قيل: إنَّه ظرف لغو لنكرة، فلا يخفى ما فيه من البطلان واللغوية؛ لأنَّ النَّكرة ليستْ بفِعل ولا معناه؛ فلا يصح أن يكون متعلِّقه"(١).

وقوله: "ولا يَخفَى أنَّه بعيد، لا يَرتكبه إلَّا رجلٌ عَنيد"(٢). وقد كرَّر هذه العبارة أكثر من مرة.

• ومن ذلك: عدم ترجيحه - أحيانًا – بين الآراء والأقوال التي يذكرها، ويكتفي فقط بحكايتها. أو قد يفهم الترجيح من تقديمه لبعض الأقوال على بعض، وإن لم يكن هذا صريحًا في الترجيح.

• ومن ذلك: تضعيفه لبعض الآراء أو اعتراضه عليها، دون أن يبيِّن وجْه هذا الضعف، أو وجه هذا الاعتراض -كما سبق التمثيل عليه.

ما سبَق من مؤاخذات لا يُقلل من قيمة الكتاب، ولا يضع من قدْر مؤلِّفه، وهي قليلة في جانب المميزات الكثيرة التي تميز بها، وحسبه نُبلًا أن عُدَّت معايبه، بل هكذا هي طبيعة البشر، وقد يكون للمؤلِّف عذر فيها، أو محمل حسن يحمل عليها، غير أنَّ ما ذُكر هنا هو من باب الأمانة العلميَّة، لا من باب الطعن والانتقاص من قدر المؤلِّف، وقد ألمح المؤلِّف إلى ذلك بقوله في نهاية المخطوط – وهو من تواضعه وجميل خصاله - قائلًا: "والمأمولُ مِن الناظرين ذَوي الصَّلاح، إصلاحُ ما يَقبل الإصلاح، وعدَم التبادُر إلى التخطئة فيما هنالك؛ لعلَّ المخطئ يكون ابنَ أخت خالتِك؛ لأنَّه كتَب فيه فوائدَ كثيرة، وذكَر فيه قواعدَ وفيرة، لا توجد في أكثرِ المعتبرات، بل توجد في المفصَّلات، مع أنِّي معترف بالخطأ والنِّسيان، اللَّذينِ هما مِن خصائص الإنسان"(٣).

---

(١) ينظر: (ص: 663) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: 207) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: 1034) من قسم التحقيق.

القِسم الثاني

قسم التَّحقيق

القسم الثاني

قسم التحقيق

ويَشتمل على نصِّ كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" كاملًا محقَّقًا. وقدَّمت بين يدي التحقيق بمقدِّمة له، اشتملت على مبحثين:

المبحث الأول: تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه، وتحقيق عنوانه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه.

المطلب الثاني: تحقيق عنوان الكتاب: وهو: "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية".

المبحث الثاني: نشرات الكتاب السابقة، ونُسخُه المخطوطة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النَّشرات السَّابقة للكتاب.

المطلب الثاني: وصْف النُّسَخ الخطيَّة للكتاب، ونماذج من المخطوطات.

مقدِّمة التحقيق

المبحث الأوَّل

تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه، وتحقيق عنوانه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق نِسبة الكتاب إلى مؤلِّفه

لقد ثبَتتْ نِسبة كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" إلى المؤلِّف زيني زاده بما لا يدع مجالًا للشكِّ، وتفصيل ذلك كالآتي:

١- نَسب كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" إلى زيني زاده كلُّ مَن ترجم له، ومنهم: صاحب "عثمانلي مؤلفلري"[(١)]، وبروكلمان في "تاريخ الأدب العربي"[(٢)]، والزِّركلي في "الأعلام"[(٣)]، ورضا عمر كحالة في "معجم المؤلِّفين"[(٤)]، وإدوارد كرنيليوس فانديك في "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع"[(٥)]، وإسماعيل باشا البغدادي في "هدية العارفين"[(٦)] وفي "إيضاح المكنون"[(٧)]، و يوسف إليان سركيس في "معجم المطبوعات العربية والمعربة"[(٨)]. وكذا جاءت هذه النسبة في فهارس المخطوطات، كفهرس دار الكتب المصرية، وفهرس الظاهرية، وخزانة التراث - فهرس مركز الملك فيصل، وغيرها.

كما نسَبَه إليه الشروانيُّ الشافعي، حيث قال: "(قوله مع أنَّه لا قائل باسميتها) فيه نظر؛ عبارة مُعرب الكافية **لزيني زاده**..." [(٩)]. وساق كلامه عن اسميَّة إلَّا.

٢- ثبتَتْ نِسبة الفوائد الشافية للمؤلِّف على كلِّ النُّسخ المخطوطة كما هو ظاهر من عناوينها، كما نصَّ المؤلِّف على ذلك صراحةً كما في أول المخطوط حيث قال: "أمَّا بعدُ: فيقولُ الرَّاجي مِن ربِّه الحُسنى والزِّيادة، حُسين بن أحمَد الشهير بزيني زاده - غفر الله ذنوبهما... وسميتُه بـ(الفوائد الشافية، على إعرابِ الكافية)".

وقال في خاتمته: "يقول العبدُ الفقير، إلى الله الملك العزيز القدير: هذا آخِر ما أوردنا من الإعراب على

(١) "عثمانلي مؤلفلري" (١٠ / ٣٢١).

(٢) "تاريخ الأدب العربي" (٥/ ٣٢٢).

(٣) "الأعلام" (٢ / ٢٣٢).

(٤) (٣ / ٣١١).

(٥) "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (ص: ٣٠٥).

(٦) (١ / ٣٢٦).

(٧) "إيضاح المكنون" (٤ / ٢٠٧).

(٨) "معجم المطبوعات العربية والمعربة" (١ / ٧٢)، (٢ / ٩٩٢).

(٩) ينظر: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي" (٧ / ٣٩٠).

كتاب الكافية، التي هي للمُشكلات شافية ... قد استراح من كَمد الانتهاض، لنقل هذا المعرَب مِن السَّواد إلى البياض، العبدُ الفقير، إلى الملك القدير، حسينُ بنُ أحمد، الشهير بزيني زاده".

٣- وممَّا يثبت ذلك أيضًا أن المؤلِّف أحال في مخطوط "الفوائد الشافية" على كتُب أخرى مشهورة له، من ذلك قوله: "كما قرَّرناه في مُعربنا على الإظهار"(١)، وقوله: "وقد ذكرْنا هذا التفصيل، في مُعربنا على العوامِل والإظهار"(٢)، وهي كتب مشهورة لزيني زاده ذكرها أصحاب التراجم من ضمن كتبه -كما سبق.

المطلَب الثاني: تحقيق عنوان الكتاب:

١- "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية":

هذا هو العنوان المثبَت في كلِّ النُّسخ المخطوطة، قال المؤلِّف: "وسميتُه بـ(الفوائد الشافية، على إعرابِ الكافية)"(٣).

وكذا ورَد بهذا العنوان في الكتب التي ترجمت لزيني زاده، **كـ"الأعلام"** للزركلي، و"معجم المؤلفين" لكحالة، و"اكتفاء القنوع بما هو مطبوع"، و"هدية العارفين"، و"إيضاح المكنون"، و"معجم المطبوعات العربية والمعربة" وفهارس المخطوطات سابقة الذكر آنفًا؛ ولذا فهو العنوان المختار.

٢- اشتهر الكتاب أيضًا بأسماء أخرى اختصارًا، وهي:

"معرب الكافية"، و"كافيه معربي"، و"إعراب الكافية" "الفواضل الشافية على إعراب الكافية".

قال الشرواني: "يردُّه ما يأتي عن معرب الكافية"(٤).

وجاءَ في معجم المطبوعات العربية والمعربة(٥): "(الفوائد الشافية، على إعراب الكافية)، وهو شرح على كافية ابن الحاجب، الآستانة موسومة "كافيه معربي"، أو "معرب الكافية"، ١٢٠٠ و١٢٣٥ و١٢٦٠ و١٢٦٨ و١٢٧٠ وبمطبعة عالم آستانة ١٣٠٧ ص ٤١٦".

وفي كتاب خصائص الكتب النادرة(٦): "ومن نوادر الكتب المطبوعة في تركيا (إعراب الكافية تأليف حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٥ م... والكتاب شرْح لكتاب (الكافية لابن الحاجب)...".

وفي فهرس مخطوطات الظاهرية، النحو ٣٩٣ جاء اسم كتابه **"الفواضل الشافية"** مكان **"الفوائد**

---

(١) ينظر: (ص: 322) من قسم التحقيق.

(٢) ينظر: (ص: ٦٥٣) من قسم التحقيق.

(٣) ينظر: (ص: ١٥٦) من قسم التحقيق.

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٧ / ٣٨٩).

(٥) (٢ / ٩٩٣).

(٦) (ص: ٤٥ - ٤٦) باختصار.

الشافية"[١].

ومن التسميات الأخرى للكتاب:

- "حاشية على الكافية" وهي تسميَّة بروكلمان، وهي غير دقيقة بحسب المعروف في اصطلاح الحاشية.

- "القواعد القافيه في إعراب الكافيه" كذا جاء عنوانه في غِلاف فَهرسة نسخة المدينة المنورة (الأصل)، وهو خطأٌ من المفهرِس؛ إذ لم يُحسِن قراءة اسمه من المخطوطة.

المبحث الثاني

نشرات الكتاب السَّابقة، ونُسخُه المخطوطة

المطلب الأوَّل: النشرات السَّابقة للكتاب:

تعدَّدت نشرات كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، وكلُّها طبعات قديمة. وهذه الطَّبعات كمثيلاتها في تلك الآونة تعدُّ بمنزلة مخطوطة واضِحة الخط، يتحرَّى ناسخوها الإتقان والأمانةَ والحرص الشديد في النَّسْخ والتصحيح؛ وقلَّ فيها السقط والتحريف، وجاءت النصوص كاملة موفورة لا سقط فيها ولا خلل. لكن مِن غير خِدمةٍ أُخرى، لا مِن ذِكْر النُّسَخ المعتمَد عليها، ولا عمل دراسة للمؤلِّف ولا للمؤلَّف، ولا صنع فهارس كاشفة، ولا توثيق لنقل، ولا ترجمة لعَلَم، ولا توضيح لغامِض، ولا شرح لغريب، ولا شيء من مهمَّات التَّحقيق العِلمي الذي خَطَا خُطواتٍ واسعةً الآن، ويحتاجه الباحثون والدارسون، وهو الذي يُجلِّي غوامضَ الكتاب، ويقوم بخِدمته على أتمّ وجه ممكن للطاقة البشريَّة [٢].

ومِن نوادِر ما يذكر أنَّ كتاب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" يَمتاز بأنَّه أوَّلُ كتاب يُطبع بالحروف العربية والمحتوى العربي على مستوى العالَم الإسلامي، أما ما سبقه من مطبوعات تركية فكانت بالحروف العربية واللغة التركية (العثمانية) أو باللغتين. كما أنَّ هذا الكتاب هو آخر كتاب تصدره مطبعة إبراهيم متفرقة.

ففي كتاب "خصائص الكتب النادرة" (ص: ٤٥ – ٤٦): "ومن نوادر الكتب المطبوعة في تركيا "إعراب الكافية" تأليف حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده، [طبع] ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٥ م، الذي صدر عن مطبعة إبراهيم متفرقة بالقسطنطينية (إستانبول)، ويقع الكتاب في ٧٤٨ صفحة، من القطع الصغير، وهو مجلد باستخدام جلد حيواني دون تزويق. وطُبع متن الكتاب بشكل متواصِل دون تبويب أو عنونة، كما كتبت أرقام الصفحات بمحاذاة بداية السطر الأول في كل صفحة على ورق كتاني أبيض متين، والكتاب شرح لكتاب (الكافية لابن الحاجب)... ولكن كتاب (إعراب الكافية) يمتاز بأنه أول كتاب

---

(١) ينظر: "الأعلام" للزركلي – الهامش (٢/ ٢٣٢).

(٢) ينظر في خصائص الطباعة في هذه المرحلة: كتاب مدخل إلى تاريخ نشْر التراث العربي (مع محاضرة عن التصحيف والتحريف)، محمود محمد الطناحي، مكتبه الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، (ص: ٥٥ – ٥٧).

يُطبَع بالحروف العربيَّة والمحتوى العربي على مستوى العالم الإسلامي، أمَّا ما سبَقه من مطبوعات تركية فكانت بالحروف العربية واللغة التركية (العثمانية)، أو باللغتين، كما أنَّ هذا الكتاب هو آخر كِتاب تصدره مطبعة إبراهيم متفرقة".

وأمَّا نشَرات الكتاب، فهي كالتالي، مرتبةً حسب تاريخ صدورها(١):

١- نشرة مطبعة إبراهيم متفرقة بالقسطنطينية (إستانبول) بتركيا سنة ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥م، وهي أول طبعة للكتاب.

٢- نشرة القسطنطينية (إستانبول) سنة ١٢٣٥ هـ.

٣- نشرة الآستانة الموسومة بـ"كافيه معربي"، أو **"**معرب الكافية**"** سنة ١٢٣٥ هـ أيضًا.

٤- نشرة القسطنطينية (إستانبول) سنة ١٢٤١هـ.

٥- نشرة مطبعة بولاق بالقاهرة: سنة ١٢٤١ ضِمن "جملة النحو" أولها كافية ابن الحاجب.

٦- نشرة سنة ١٢٥١هـ بدون ذِكر محلِّ الطَّبع.

٧- نشرة مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٦٢ هـ، وسنة ١٢٧٩هـ بالصُّلب "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" لزيني زاده، وبالهامش متن كافية ابن الحاجب.

٨- نشرة القسطنطينية بدار الطباعة العامِرة، سنة ١٢٨١هـ .

٩- نشرة الآستانة الموسومة بـ"كافيه معربي"، أو **"**معرب الكافية**"**، سنة ١٢٦٠هـ.

١٠- نشرة الآستانة الموسومة بـ"كافيه معربي"، أو **"**معرب الكافية**"**، سنة ١٢٦٨هـ.

١١- نشرة الآستانة الموسومة بـ"كافيه معربي"، أو **"**معرب الكافية**"**، سنة ١٢٧٠هـ.

١٢- نشرة بولاق بالقاهرة، طبع حجر هند ١٢٩١هـ، ومُحشًّى بحواشٍ مفيدة.

١٣- نشرة مط عالم آستانة، سنة ١٣٠٧ هـ.

١٤- نشرة مطبعة دار سعادت، سنة ١٣١٩هـ .

وقد تيسَّر لي الحصولُ على مطبوعين من الكتاب:

الأول: هو المطبوع في سنة ١٢٨١هـ، بدار الطباعة العامِرة بالقسطنطينية.

وغالب الظن — بعد مقابلة بعض المواضِع - أنَّ هذا المطبوع قد طُبِع عن النسخة (ل).

والثاني: هو المطبوع في سنة ١٣١٩هـ، بمطبعة دار سعادت -كما جاء على غلافه.

---

(١) ينظر: "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" (ص: ٣٠٥)، و"معجم المطبوعات العربية والمعربة" (١ / ٧٢)، و"فهرس المطبوعات" (ص: ١٣٥، ١٣٦).

وقد اعتمدتُ على المطبوع الأوَّل في المقابلة والتحقيق؛ نظرًا لأنَّه أقدم، وهو كذلك أتْقن، كما أن الظاهر أن المطبوع الثاني مأخوذ عن المطبوع الأول، فكان الأول كالأصل بالنسبة للثاني.

المطلب الثاني: وصف النَّسخ الخطيَّة للكتاب، ونماذج من المخطوطات:

أولا: وصف النسخ الخطيَّة للكتاب:

تميَّز زيني زاده بأنه كان يكتب مؤلَّفاته بخطِّه، كما كان يبيِّض النُّسخ المسوَّدة، وينتهض بهذا وحده، وقد تطول المدة بين النسختين، كما هو الحال في كتابه "كشف الإعراب"، ليس ذلك فحسبُ، بل كان يعلِّق عليها أيضًا بالشرح والتوثيق، ويحشِّي عليها بحواشٍ نفيسة، ويقابلها مع الطلَّاب على الأصول، كما فعَل في "كشف الإعراب" أيضًا، وأمَّا كتابه "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" فقد ترجَّح لديَّ أيضًا أنه كتبه أكثر من مرَّة، وقابله، وعلَّق عليه أيضًا بتعليقات وحواشٍ مفيدة. كما سيتضح ذلك من وصف النُّسخ.

هذا، وقدْ زخرت المكتبات ومتاحف المخطوطات في أنحاء العالم بنُسخ عديدة من "كتاب الفوائد الشافية، على إعراب الكافية" لزيني زاده، ممَّا يدلُّ على انتشار الكتاب، وكثرة الإفادة منه، وقد وقفت بحمد الله تعالى خلال بحثي على نُسخ كثيرة؛ أُفصِّل الحديث عن النُّسخ التي تم الاعتماد عليها في التحقيق والدراسة، مع ذكر أسباب ذلك، إضافة إلى المطبوع الذي اعتمدته أيضًا، ثم أُشير إلى بقية النسخ إجمالًا:

النسخة الأولى:

النُّسخة الأم (الأصل)، وهي النسخة المكتوبة بخط المؤلِّف، والمحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة بالسعودية، تحت رقم (٩١٩١)، وهي نسخة كاملة واضحة، كتبت بخط النَّسخ، وعددها: ٢٨٥ لوحة، ومقاسها: ٢٢ × ١٢، وعدد الأسطر في كلِّ صفحة أحيانًا ٢٠ سطرًا، وأحيانًا تصل إلى ٢٥ سطرًا في الصفحة، وقد فرغ من نسْخها في الخامس من رمضان ١١٦٨ هـ، وعنوان الغلاف: "القواعد القافية في إعراب الكافية"(١)! والعنوان في المقدمة: "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"، وعليها وقف لمدرسة شفاء بالمدينة المنورة.

والرَّاجح أنَّ هذه النسخة هي الإبرازة الأخيرة للمؤلِّف، ويدلُّ على ذلك أمور:

١- أنه قال في أوَّلها: "والثناء للخليفة السُّلطان عثمان خان، المصطفى والمجتبى من آل عثمان"، وهو السلطان عثمان خان الثالث أخو السلطان محمود الأول، وقد وُلِد السلطان عثمان في سنة ١١١٠هـ، وجلس على عرش السلطنة سنة ١١٦٨ بعد وفاة السلطان محمود الأول الذي توفي في ٢٧ صفر ١١٦٨هـ(٢)، أي: في سنة وفاة زيني زاده.

٢- أن النسخة الثانية التي كتبها المؤلِّف بخطِّه أيضًا - وسيأتي وصفها - مُهداةٌ للسلطان محمود الأوَّل،

---

(١) وهذا خطأ من المفهرس؛ إذ يظهر من صفحة الفهرسة أنَّ المفهرِس غير متقِن.

(٢) تاريخ الدولة العلية (ص: ٣٢٥، وما بعدها).

وأيضًا فيها نقص، وسقط، وفي بعض المواضع قد أكمل هذا السقط على هامشها، وهو في مكانه في النُّسخة الأصل. ممَّا يرجِّح أن هذه النسخة قديمة، وأن نسخة المدينة المنورة هي النسخة الأخيرة.

٣- ثمَّة تصحيحات في الأصل (مثل: لوحة ١٦، ١٧ من الأصل) ليست موجودة في (ك) التي بخط المؤلِّف أيضًا، وكذلك ليست موجودة في (ز)، وغالب الظن أن (ز) متفرِّعة عن نسخة (ك)، مما يدلُّ على أن نسخة المدينة التي اتخذتها أصلًا هي الإبرازة الأخيرة للمؤلِّف.

٤- وجود بعض الزِّيادات المهمة فيها، وليست موجودة في النسخ الأخرى، وموجودة على بعض النسخ التي عليها تعليقات زيني زاده على الهامش، وقد أشرت إلى بعضها في النص المحقَّق[١].

النسخة الثانية:

– نسخة شستربيتي، أيرلندا، دبلن، برقم حفظ (٥٤٦٤). وقد حصلت على مصورتها من مكتبة كلية الآداب والمخطوطات، بالكويت، المحفوظة تحت رقم (١٠٦). وهذه هي النسخة الأخرى التي بخطِّ المؤلِّف، ولكن خطها صغير، وغير واضح، وبها سقط كثير، وتبديل لوحات في غير أماكنها، وأخطاء كثيرة، وأيضًا عليها تصحيحات في النَّسخ، وهي مهداة إلى الخليفة محمود بن مصطفى خان –كما مر، والظاهر أنها إبرازة متقدِّمة كُتِبت على عجل، فجاءت غير مُتقَنة، وفيها نقص، وسقط كثير؛ ولذلك لم أعتمدها كأصل في المقابلة.

وهاتان النسختان تفرَّعت عنهما باقي النُّسخ المختلفة للمخطوط؛ إذ إنه أهدى أكثر من نسخة إلى سلاطين بني عثمان، فقد كتب نسخة للسلطان محمود خان، ونسخة للسلطان عثمان خان، وهي الإبرازة الأخيرة لكتابه، وهي النسخة الأولى المعتمدة كأصل للتحقيق.

النسخة الثالثة:

نسخة وزارة الأوقاف (المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية) بمسجد السيدة زينب بالقاهرة، وهي محفوظة تحت الرقم العام (٦٧٩)، ومكان الأصل المسجد الأحمدي، ورقم الأصل (٨٨٢)، وتجليدها قديم، وهذه النسخة تم نسخها وكتابتها عن نسخة بخطِّ المؤلف، وهي النسخة التي وضعها المؤلف في كتبخانة صالح بن أحمد بن عمر، وتاريخ نسخها: ١١٩٣ هـ، وعنوان الغلاف (شرح الكافية في النحو)، والعنوان في المقدمة (الفوائد الشافية، على إعراب الكافية).

وعدد أوراقها: (٢٢٥)، والمقاس ٢٠ × ١٤ سم، والمسطرة: ٢٥. وكتبت بخط الرقعة، وكتب كلمات متن الكافية باللون الأحمر، والشرح باللون الأسود، وعليها زخارف مذهبة، والنسخة تحتوى على إطارات، وعلامات مائية، وعليها تملُّك لمحمد القصبي، والنسخة بها أكل أرضة، وتلوث، ورطوبة، وتآكل أطراف، وتفكُّك، وتحتاج إلى الترميم.

وأكثر ما يميز هذه النسخة هي الحواشي النفيسة التي عليها، وقد ظهر بعد قراءة هذه التعليقات وتأمُّلها أنها للمؤلِّف نفْسه، ويدلُّ على ذلك أمور:

---

(١) ينظر: (ص: ١٥٥) من قسم التحقيق..

١- وجود تعليقات صريحة تُوضِّح بما لا يدع مجالًا للشكِّ أنَّ هذه هي تعليقات المؤلِّف زيني زاده نفسه؛ من ذلك:

قوله: في هامش (ز) ١١٢/أ: «هذا ما سنح لبال الفقير قبل الاطلاع على كلام أحد، ثم رأيتُ في الشِّهاب نقلًا عن أبي حيَّان، فوقع التوارد؛ فالحمد لله ربِّ العالمين»، وغير هذا من التعليقات الكثيرة، وقد تم الإشارة إليه في موطنه من النص المحقَّق.

٢- الطَّريقة التي كتبت بها هي طريقة زيني زاده نفسها، من استخدام السَّجع، والعبارات اللازمة له، مثل (فلا تغفل)، وغير ذلك.

٣- أنَّه بعد كلِّ تعليق يكتُب إمضاءه أو توقيعه، وهذا التوقيع هو نفسه التوقيع الذي على حواشي كتاب كشف الإعراب، الذي هو بخطِّه، مع تعليقاته أيضًا.

ولذلك اعتمدتُ على هذه النُّسخة النَّفيسة في التحقيق، وهي متفرِّعة عن النُّسخة التي أهداها المصنِّف للخليفة محمود خان.

النسخة الرَّابعة:

نسخة المتحف البريطاني، إنجلترا، لندن، المحفوظة تحت رقم الحفظ (٤٩٤)، وقد حصلت على مصورتها من مكتبة الإسكندرية.

وهي نسخة جيّدة، كاملة، كتبت بخط رقعة واضح. عددها ٢٠٦ لوحة، وتاريخ نسخها: ١١٧٥هـ، أي بعد تأليفها بسبع سنين فقط، وبهذا تكون هذه النسخة أقدمَ النُّسخ بعدَ نُسخة المؤلِّف؛ ولذلك اعتمدتها في المقابلة. والراجح أنها متفرِّعة عن الأصل؛ إذ فيها الإهداء للخليفة عثمان.

النسخة الخامسة:

نسخة مكتبة الدولة ببرلين / ألمانيا المحفوظة تحت رقم (٤٦٠)، وهذه النسخة "تم نسخها ومقابلتها من النُّسخة التي كُتبت من النسخة التي كتبها المصنِّف، الذي صنف هذا الكتاب المعرب" -كما جاء في خاتمة المخطوط. وتاريخ نسخها: ٢٢ رمضان ١١٩٢ هـ. وعدد أوراقها: ٢٤٦. وعدد الأسطر: ٢٣. وكُتبت بخط الرقعة، وكُتبت كلمات متن الكافية باللون الأحمر، والشَّرح باللون الأسود.

وأكثر ما يميِّز هذه النُّسخة هي الحواشي والتعليقات؛ ففيها حواشٍ وتعليقاتٌ للمصنِّف ليست في (ز)، وتميَّزت أيضًا عن (ز) من حيث وضوحُ الخطِّ، وتحديدُ أماكن التعليق في المتن، وهو ما خلت منه النسخة (ز)، وقد وقفت على هذه النسخة قرب انتهائي من الرسالة، فاعتمدتُ عليها مع (ز) في الحواشي خصوصًا. وهي متفرِّعة عن الأصل؛ إذ جاء الإهداء فيها للخليفة عثمان. وأغلب الظن أن المطبوع أخذ من هذه النسخة؛ لأنَّ بينهما تشابهًا كبيرًا، كما أن بعض الحواشي التي أثبتت في متن المطبوع، وهي في الأصل من حواشي زيني زاده - لم أقف عليها إلَّا في هذه النسخة فقط. وقد رمزت

لهذه النسخة بالرمز (ل)(١).

وقد تم الاكتفاء بهذه النُّسخ الخمس المخطوطة – مع المطبوع الذي سيأتي ذكره – والاعتماد عليها في تحقيق الكتاب ودِراسته؛ إذ إنَّها كافية في ذلك، وبقيَّة نُسَخ الكتاب سواء المخطوطة أو المطبوعة ترجع إليها، ولا تخرُج عنها(٢).

وقد تفاوت الاعتماد على هذه النسخ؛ فالأَصْل و(ز) و(ب) – مع المطبوع – قُوبِلت كلها كاملةً. وأما (ك)؛ فنظرًا لنقصها وكثرة السقط والاختلاف فيها، فقد قوبل أغلبها مع الرجوع إليها في المواطن المشكلة في النَّص. والنسخة (ل) تم الاعتماد عليها مع (ز) في إثبات تعليقات المصنِّف؛ لوضوحها فيها ووضوح مواطنها كذلك، مع الرجوع إليها أيضًا في بعض المواطِن المشكلة في النصِّ.

وثمَّة نسخ كثيرة وقفتُ عليها أثناء البحث والتفتيش وجمْع النسخ، أشير إليها إجمالًا؛ **فمن هذه النُّسخ**:

– في مصر تعدَّدت نسخ الكتاب أيضًا؛ إضافة إلى نُسخة السيدة زينب، التي سبق ذكرها في النسخ التي اعتمدتها في التحقيق. **ففي دار الكتب المصريَّة عِدَّة نُسخ من الكتاب، أهمها:**

---

(١) ومن هذه التعليقات المهمَّة التي تثبت أنَّها للمؤلِّف دون أدنى شك:

قوله في هامش (ز): "في إعراب الموصول اختلاف **ذكرتُه** في قول المصنِّف المركب، فلا تغفل".

وقوله في هامش (ز): "قوله: والرَّابطة... إلخ، **ذكرناه** مع وضوحه؛ لئلَّا يشتبه للمبتدئين والمعلمين الغافلين، ولقد **سألتُ** الأستاذَ عن الرابطة حين قِراءة شَرْح الكافية للجامي في هذا الموضِع، فتحيَّر ولم يقدِرْ على الجواب".

وقوله في هامش (ز): "هذا ما سنَح لبال الفقير قبل الاطلاع على كلام أحد، ثم رأيتُ في الشِّهاب نقلًا عن أبي حيَّان، فوقع التوارد؛ فالحمدُ لله ربِّ العالمين".

وقوله في هامش (ز): "قوله: أو لمتعلِّقه، هذا التردد مبني على الاختلاف في العمل في الظرف المستقر للظرف المستقر أو متعلقه المحذوف، **كما ذكرناه فيما سبق**".

وهذه الحواشي وغيرها كثير – وقد تم الإشارة إليها، والتنبيه عليها كلها في مواطنها في النص المحقق – صريحة ودالة على أنها لزيني زاده نفسه. وفي بعضها فوائد نفيسة أيضًا مشار إليها في محلها كذلك.

(٢) وقد اعتمدت في هذا الاختيار وهذا الترتيب بين النُّسَخ على ما جرى عليه القدماء، والأثبات من المحقِّقين المعاصرين في اعتبار منازل النُّسَخ؛ يقول العلامة الطناحي في كتابه "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" (ص: ٨): (فقد جرى القدماء والأثبات من المحققين المعاصرين على اعتبار منازل نُسَخ الكتاب المخطوط، فقدَّموا نُسخة المؤلِّف التي كتبها بيده، على سائر النُّسَخ، ثم تليها النسخة التي أملاها على تلاميذه، أو أجازها، أو اطَّلع عليها، ثم يأتي في مرتبةٍ بعد ذلك النسخةُ المنقولةُ عن واحدة من تلك النسخ، أو تلك التي كتبها أحدُ العلماء، أو قرئت عليه، أو ثبَت عليها خَطُّه بالقراءة أو التملك، فإذا عدمنا ذلك كله، كان المعيار هو قِدَمَ تاريخ النَّسْخ، مع الاطمئنان إلى الصحَّة والسلامة)، وقد وجَّهني أيضًا إلى هذا الاختيار أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد محمَّد عبد الدايم الشريف الأسنوي، المشرِف على هذه الرسالة – أمتع الله بحياته وبقائه في طاعته.

*** نسخة محفوظة تحت رقم ٦٩ نحو خليل أغا عربي:**

وهي نسخة جيدة جدًّا، كتبت بخط تعليق واضح، وعليها حواشٍ مفيدة، وتملك.

ناسخها: محمد صادق يوسف، وتاريخ نسخها ١١٨٠ يعني بعد تأليفها باثنتي عشرة سنة. وعدد أوراقها: ١٨٧ ورقة. المقاس: ٢١,٥ × ١٤ وعدد الأسطر في كل صفحة: ٢٥ سطرًا.

* **ونسخة** محفوظة تحت رقم ٥٧١٥ هـ عربي. وهي نسخة حسنة ناقصة الورقة الأولى. وتقع في مئتي ورقة. المقاس: ٢١ × ١٤سم. عدد الأسطر في كل صفحة: ٢١ سطرًا. اسم الناسخ: قريمي عبد الكريم أفندي بن عبد الرزاق أفندي بن بولات أفندي.

* **ونسخة:** محفوظة تحت رقم ٩٠٤٩ هـ عربي. وتقع في ٤٥٤ ورقة. ومقاسها: ٢٢ × ١٦. وعدد الأسطر في كل صفحة: ١٩ سطرًا. وخطها بالرقعة جيد واضح. والنسخة بها أوراق مفككة وممزقة، كما أنَّ بها بعضَ البقع. وعليها تملُّك لصاحبها: شعبان بك تابع حضرت محمد علي باشا.

كما أنَّ هناك نسخة مفهرسة خَطأً على أنها الفوائد الشافية، ولكنَّها كتاب آخَر(١).

وفي المكتبة الأزهرية، توجد نسختان:

الأولى: محفوظة تحت رقم عام: ٥٦٩٣، ورقم خاص: ٨٨٧٢٣ نحو أتراك.

وعدد أوراقها: ٢١٨ ورقة. ومقاسها: ٢٢ × ١٦. وعدد الأسطر في كل صفحة: ٢١ سطرًا. تاريخ نسخها: ١١٨٨هـ. وناسخها: حسن بن إبراهيم. والنسخة تحتوي على إطارات، وبها بعض التعليقات المفيدة، وعنونة للمطالب. وهي ناقِصة مِن البداية قدر ورقة واحدة، وتبدأ بقول المصنف: "باشا – ستره [كذا، وصوابه: يسره] الله تعالى ما يشاء، وجعله ممن آتاهم الحكمة والحكومة....".

والثانية: محفوظة تحت رقم ٣١٢٧٩٥ – ٣٣٧٢٢٧، وتقع في ٢٩٤ ورقة، وهي ناقصة الورقة الأولى. وتاريخ نسخها ١١٧٧هـ.

- **وفي مكتبة قَوَلة بالقاهرة،** توجد منه نسخة تحت رقم الحفظ: ١٠٦/٢-١٠٩.
- **وفي السُّعودية:** توجد نُسخ كثيرة غير نسخة المؤلِّف التي اعتمدتها أصلًا؛ منها:
- **نسخة المكتبة المركزية،** المملكة العربية السعودية، جدة، رقم الحفظ ٣٠٠٩.
- **ونسخة مكتبة عبد الله بن العباس،** المملكة العربية السعودية، الطائف، رقم الحفظ: ١٠٤/١٥.

(١) وهناك نسخة أخرى مهمَّة مفهرَسة في فهرس دار الكتب (١٦٢ ق نحو عربي)، و(تاريخ نسخها ١١٦٨هـ)، ولكن النُّسخة لا توجد في الدار! وكتبت طلبًا للحصول عليها، وأخبروني أنهم سيبحثون عنها، وسيسألون الهيئة العامة للكتاب، ولكن لم أصل إليها، ولم أستطع الوقوف عليها. وقد تكون هي النسخة التي بخطِّ المؤلِّف التي أخذت منها بقيَّة النسخ –كما يظهر من تاريخ النسخ، والله أعلم.

- **نسخة المكتبة المركزية**، الرياض، رقم الحفظ: ١٤٨١، عن الظاهرية، ٣٩٣/١٦٥٠١، ٥٤٦٤.
- ست نُسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، رقم الحفظ للأولى: (٣٧١٠)، ورقم الحفظ للثانية: (٤٣٩٠)، ورقم الحفظ للثالثة: (٧٩٣٣). ورقم الحفظ للرابعة: (٩٧٤٨)، ورقم الحفظ للخامسة: (١٢١٣٥)، ورقم الحفظ للسادسة: (١٢٤٣٣).
- **وفي تونس**: نسخة المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: ٤٠٠٤.

وفي الإمارات العربية المتحدة: توجد نسخة في دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ورقم الحفظ: (٨/آ٩٤٣/٩٥).

- وفي سورية: **توجد في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد) نسخة محفوظة تحت رقم ١٥١ النحو**.

أرقام الورود: م ف/م/٢٨٠٤. وعددها ٢٤٢ لقطة،٢٣س ؛ ٣٥ مم.

الناسخ: عطي بن محمد. وهذه النسخة مصوَّرة عن الأصل المحفوظ في هنغاريا في كلية العلوم الأكاديمية ببودبست برقم: ١٩٧٩، تم تأليفها سنة ١١٦٨هـ، أُخِذ العنوان واسم المؤلف من الديباجة، مصححة، عليها شروح وتعليقات، يليها بعض الفوائد باللغة التركية، مُؤطَّرة، الخط نسخي، بها آثار رطوبة طمَست بعض الكلمات.

وفي تركيا: توجد نُسخ عديدة أيضًا، ومعظمها غُفل من تاريخ النَّسْخ.

ثانيًا

نماذج من المخطوطات

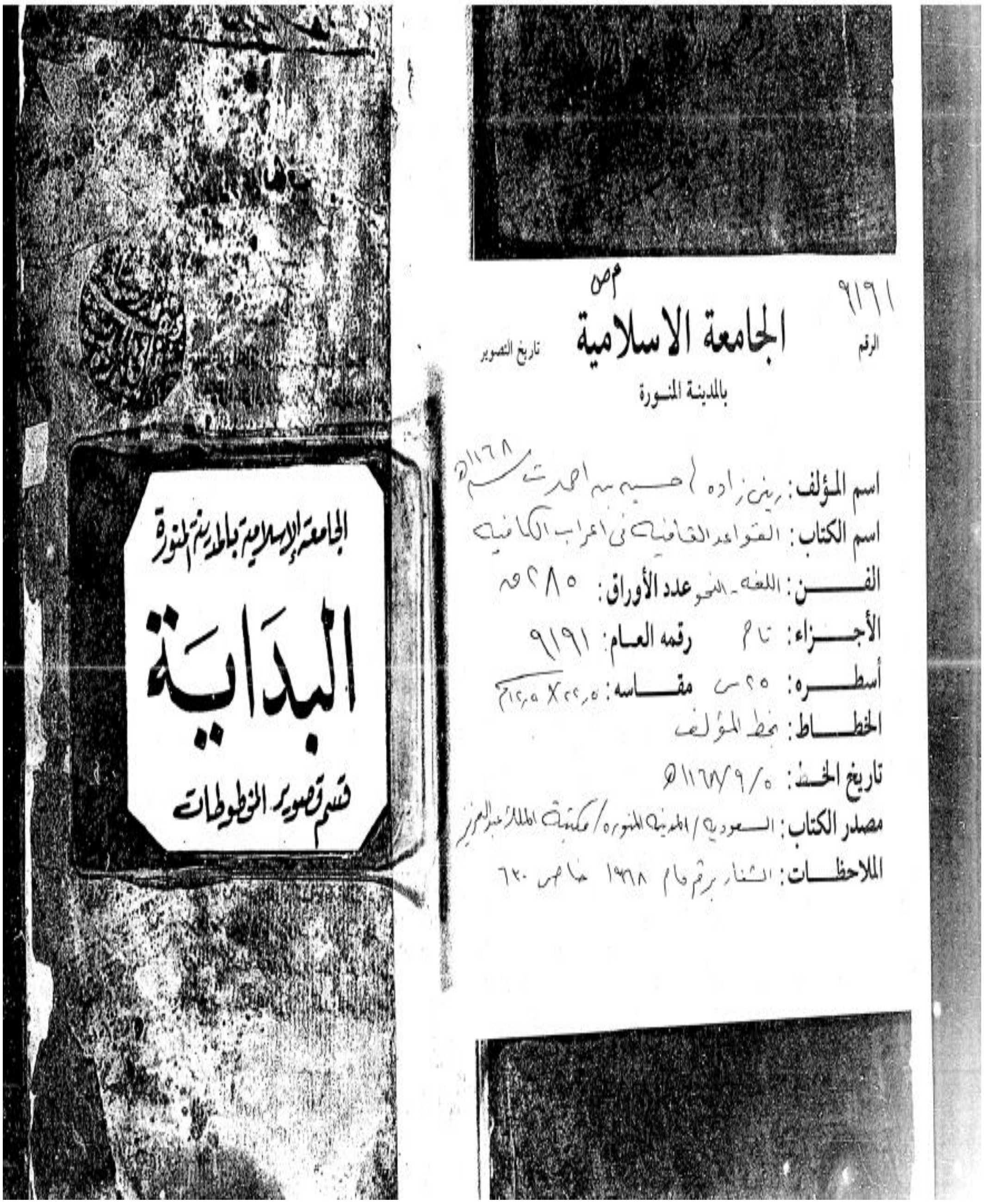

صفحة العنوان من النسخة الأصل

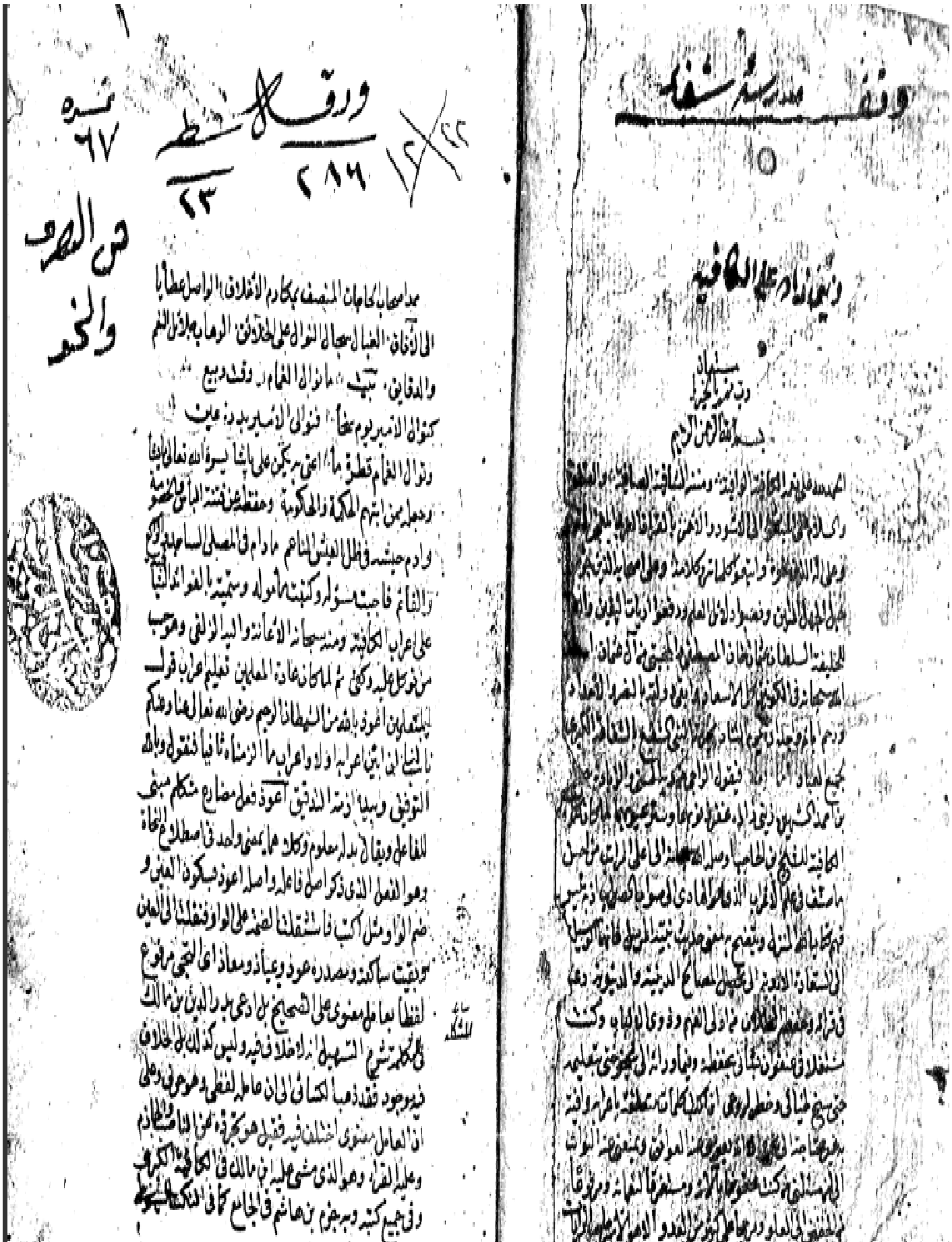

اللوحة الأولى من الأصل

الفتنية و عاطفة في الوقف عطف على قوله الساكن
بحذف المضاف اي في حال الوقف فترى الفاء عاطفة
يرى مضارع مجهول مرفوع المحل نائب الفاعل
والجملة الفعلية لا محل لها عطف على جملة محذوف
بحذف الفاء اذ اي لاجلها اي الخفيفة كما اشار
اليه الجامي ويحتمل كونها جواب اذا المقدرة وقيل بها
او اسميتا فيحذف ماض مجهول نائب الفاعل
فيه راجع الى ما والجملة الفعلية صفة ما او صلته
و عاطفة المفتوح مرفوع مبتدأ بحذف الموصوف
اي النون ما مرفوع المحل نائب الفاعل المفتوح لكونه
معرفا باللام قبلها ظرف مستقر صفة ما او صلته
والضمير مضاف اليه لعقيل راجع الى المبتدأ قلب ماض
مجهول نائب الفاعل فيه هو راجع الى المبتدأ والجملة
فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ والجملة
الاسمية كبرى لا محل لها عطف على جملة والخفيفة
والخفيفة بحذف وقيل اسميتا فالفا منصوب
مفعول ثاني لقلب لانه اذا كان بمعنى التصيير يتعدى
الى مفعولين والمفعول الاول قائم مقام الفاعل
وقيل حال من المستكن في قلب وفي شرح الهندي
للوحي الشهير بابي كانا الواو نصبه على نزع الخافض

اي الى الف وهكذا في شرح المقصود العيني الشريف
فلو وجه لمخالفة هذه العبارة لا لتصويب
لا ذ يقال الى الفا بجعله الى في شرح المقصود لمولانا
ومن كل وجه اما انا محمد افندي الشهير بابن كوجك
اصلا وقطعيا اثر ان الحصي بحمد الله كما افتتح
في كلامه حيننا بالافتتاحية وهو من حسن
خاتمة الكتاب عند ذوي الالباب اللهم كما
انعمت علينا باعراب هذا الكتاب واتممت لنا
باتمامه على وجه الصواب اجعله نافعا للطلاب
وموجبا لحسن المآب ومجزلا للثواب واجعله
خالصا لوجهك الكريم وسببا للنجاة يوم لا
ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
يقول العبد الفقير الى الملك العزيز القدير عفا
آخر ما اوردنا من الاعراب على كتاب الكافية
التي هي المشكلات الشافية بعون الله الملك
الغفار والرجاء من السادات الطلبة المشتاقين
الى معرفة الاعراب وطلبا لمرضاة الوهاب المرجع
الى الصواب والمأمول من الناظرين ذوي الصلاح
اصلاح ما يقبل الاصلاح وعدم التبادر
الى التخطئة فيما هنا لئن لعل الخطأ يكون ذلك
اخف من خالطه لانه كتب فيه فوائد كثيرة

اللوحة قبل الأخيرة من الأصل

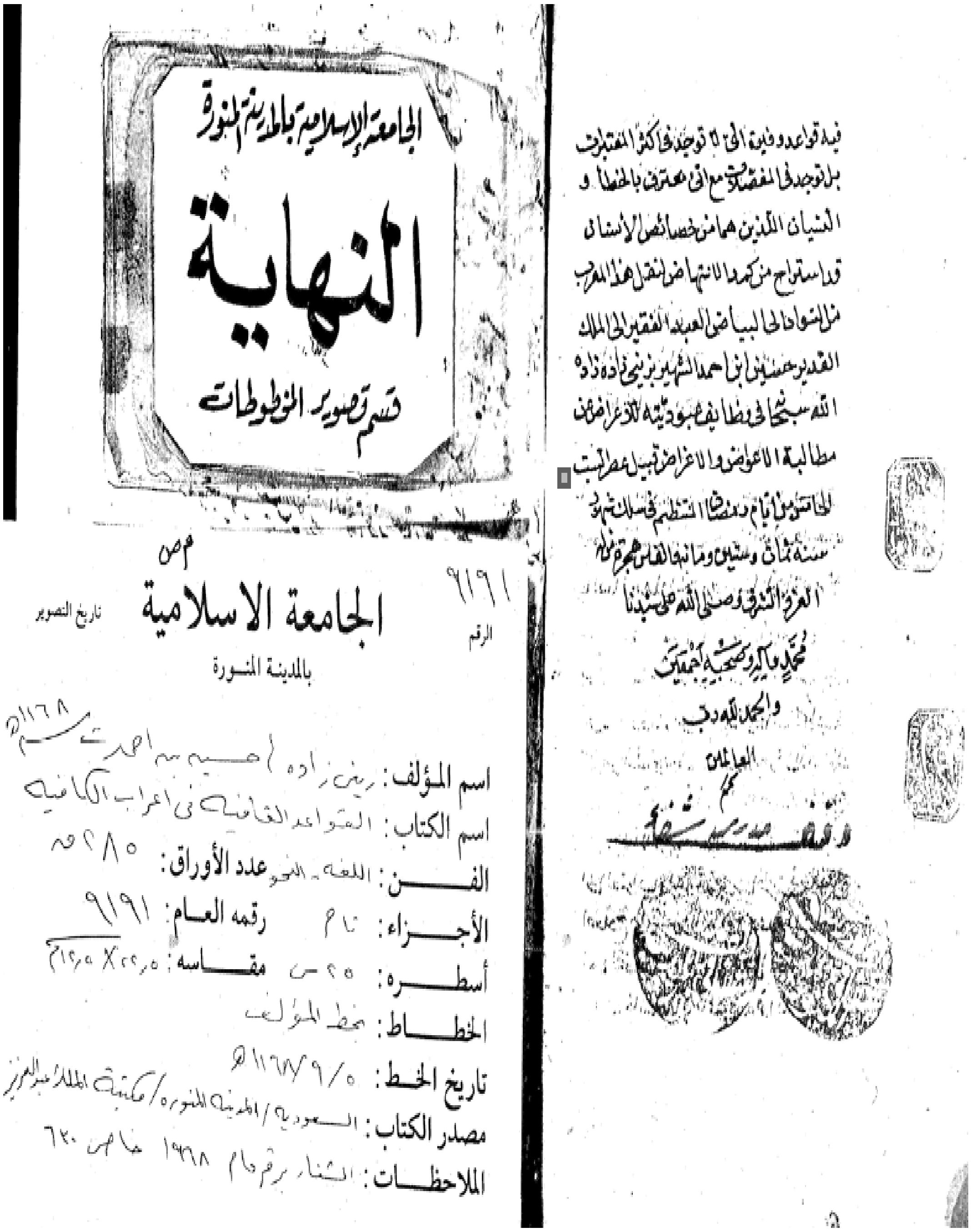

فيه قواعد وفيرة التي لا توجد في أكثر المتداولات
بل توجد في المفصلات مع أني معترف بالخطأ و
النسيان اللذين هما من خصائص الإنسان
قد استراح من كرمها الانتهاض لنقل هذا المعرب
من السواد إلى البياض العبد الفقير إلى الملك
القدير حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده زاده
الله سبحانه في وظائف عبوديته للأغراض عن
مطالبة الأعواض والأغراض قبيل عصر اليوم
الخامس من أيام رمضان المنتظم في سلك شهور
سنة ثمان وستين ومائة وألف من هجرة من له
العز والشرف وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين
والحمد لله رب
العالمين

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
النهاية
قسم تصوير المخطوطات

الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة
الرقم ٩١٩١ ... تاريخ التصوير
اسم المؤلف: زيني زاده / حسين بن أحمد ت ١١٦٨ﻫ
اسم الكتاب: القواعد الكافية في إعراب الكافية
الفن: اللغة - النحو عدد الأوراق: ٨٠ ق
الأجزاء: تام رقمه العام: ٩١٩١
أسطره: ٢٥ س مقاسه: ٢٢,٥ X ١٦,٥ سم
الخطاط: بخط المؤلف
تاريخ الخط: ٥ / ٩ / ١١٦٧ﻫ
مصدر الكتاب: السعودية / المدينة المنورة / مكتبة الملك عبد العزيز
الملاحظات: الشنار رقم عام ١٩٦٨ خاص ٦٢٠

اللوحة الأخيرة من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه الكافية ومننه الشافية والصلوة والسلام على المبعوث إلى الأسود و

اللوحة الأولى من النسخة (ك)

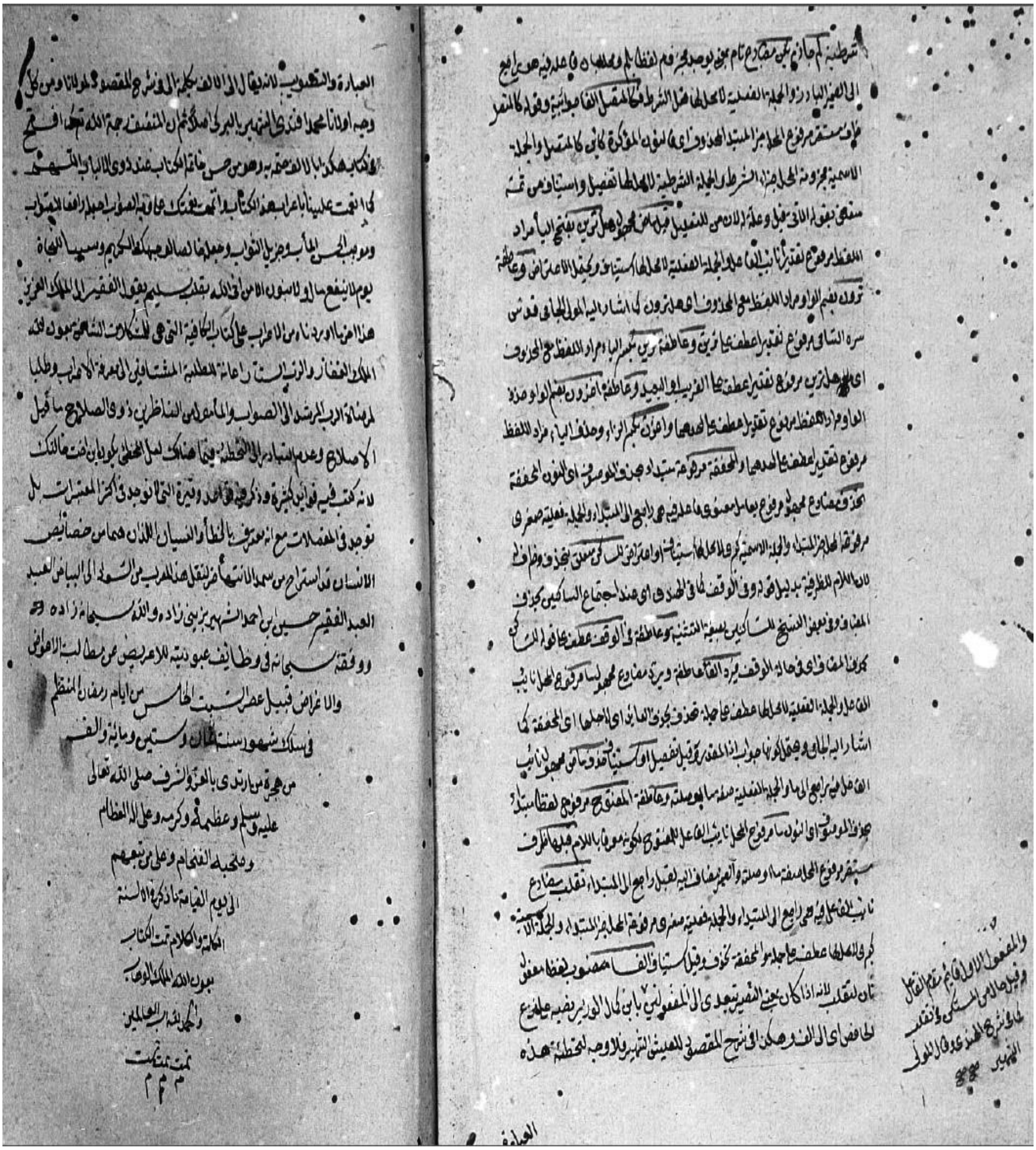

اللوحة الأخيرة من النسخة (ك)

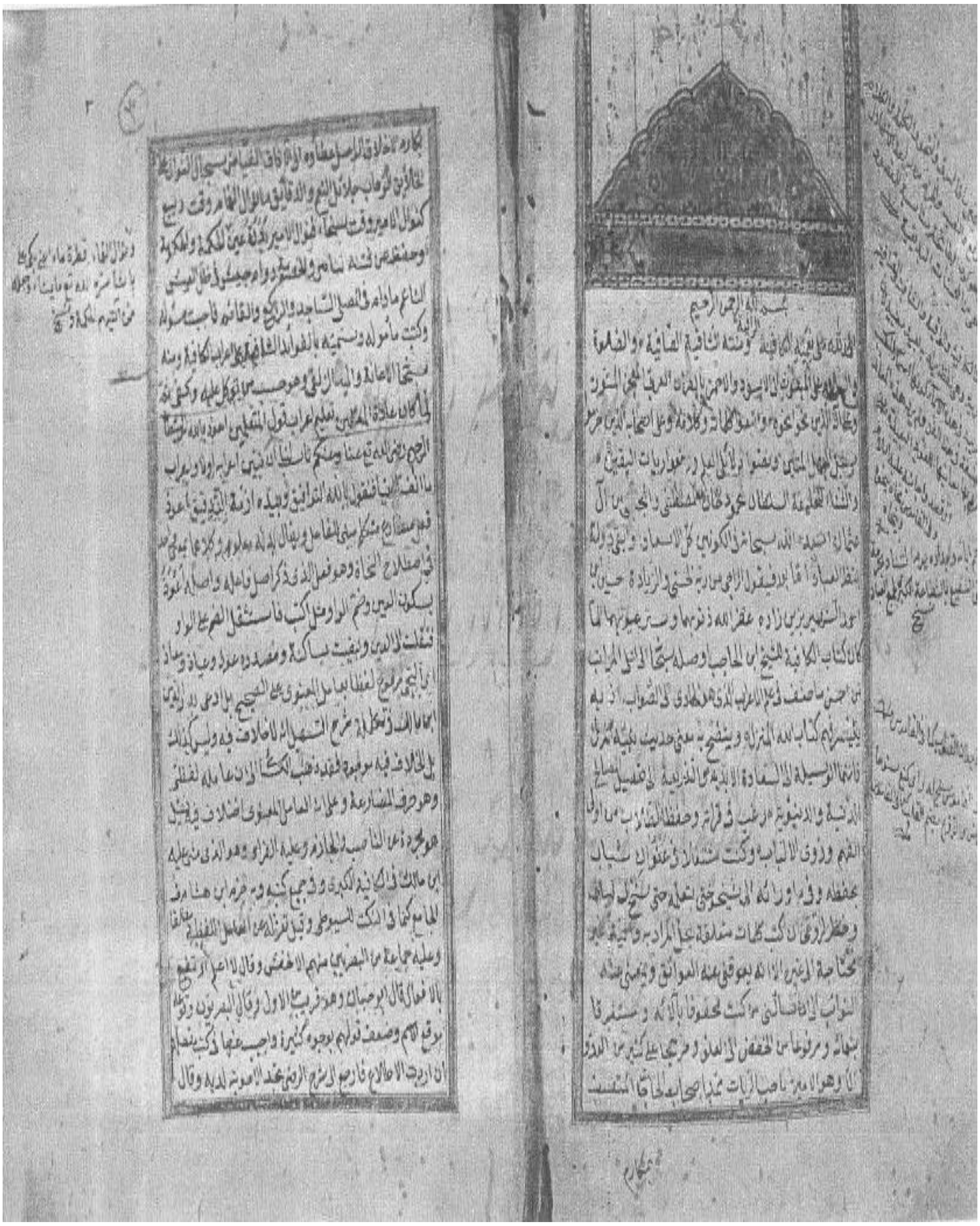

اللوحة الأولى من النسخة (ز)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ز)

اللوحة الأولى من النسخة (ب)

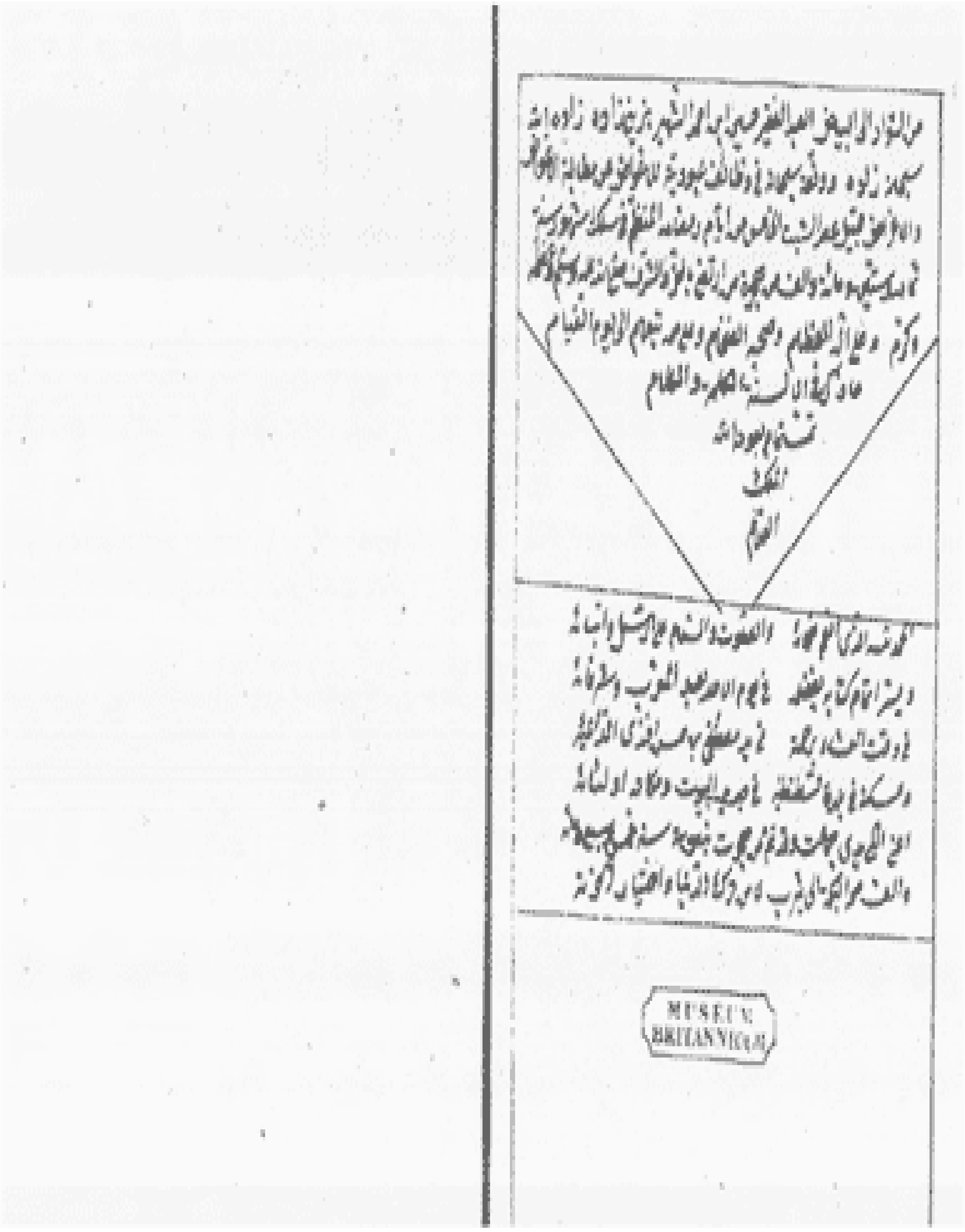

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

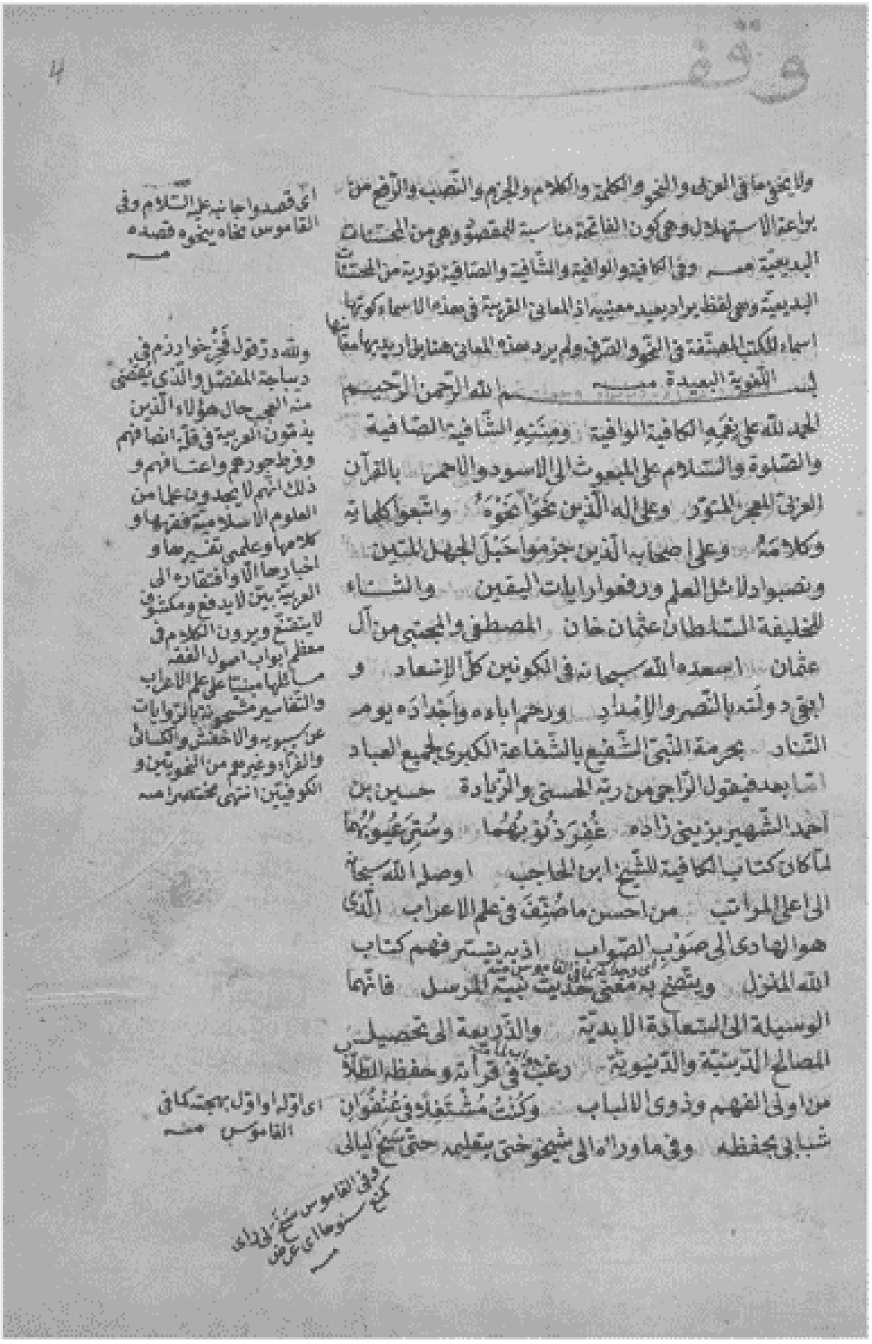
ولا يخفى ما في الصرف والنحو والكلمة والكلام والجزم والنصب والرفع من
براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود وهي من المحسنات
البديعية صح وفي الكافية والوافية والشافية والصافية تورية من المحسنات
البديعية وهي لفظ يراد به معنييه اذ المعاني القريبة في هذه الاسماء كونها
اسماء للكتب المصنفة في النحو والصرف ولم يرد هنا المعاني ... بل ... معانيها
اللغوية البعيدة صح
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نعمه الكافية الوافية ومننه الشافية الصافية
والصلوة والسلام على المبعوث الى الاسود والاحمر بالقرآن
العربي المعجز المنور وعلى آله الذين نحوا نحوه واتبعوا كلماته
وكلامه وعلى اصحابه الذين جزموا حبل الجهل المتين
ونصبوا لامثال العلم ورفعوا رايات اليقين والشاه
الخليفة السلطان عثمان خان المصطفى والمجتبى من آل
عثمان اسعده الله سبحانه في الكونين كل الاسعاد و
ابقى دولته بالنصر والامداد ورحم اباءه واجداده يوم
التناد بحرمة النبي الشفيع بالشفاعة الكبرى لجميع العباد
اما بعد فيقول الراجي من ربه الحسنى والزيادة حسين بن
احمد الشهير بزيني زاده غفر ذنوبهما وستر عيوبهما
لما كان كتاب الكافية للشيخ ابن الحاجب اوصل الله روحه
الى اعلى المراتب من احسن ما صنف في علم الاعراب الذي
هو الهادي الى صوب الصواب اذ به يتيسر فهم كتاب
الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانها
الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل
المصالح الدينية والدنيوية رغبت في قراءته وحفظه الطلاب
من اولي الفهم وذوي الالباب وكنت مشتغلا في عنفوان
شبابي بحفظه وفي ما وراء ما لي شيوخي بتعليمه حتى سمع ليالي

الورقة الأولى من النسخة (ل)

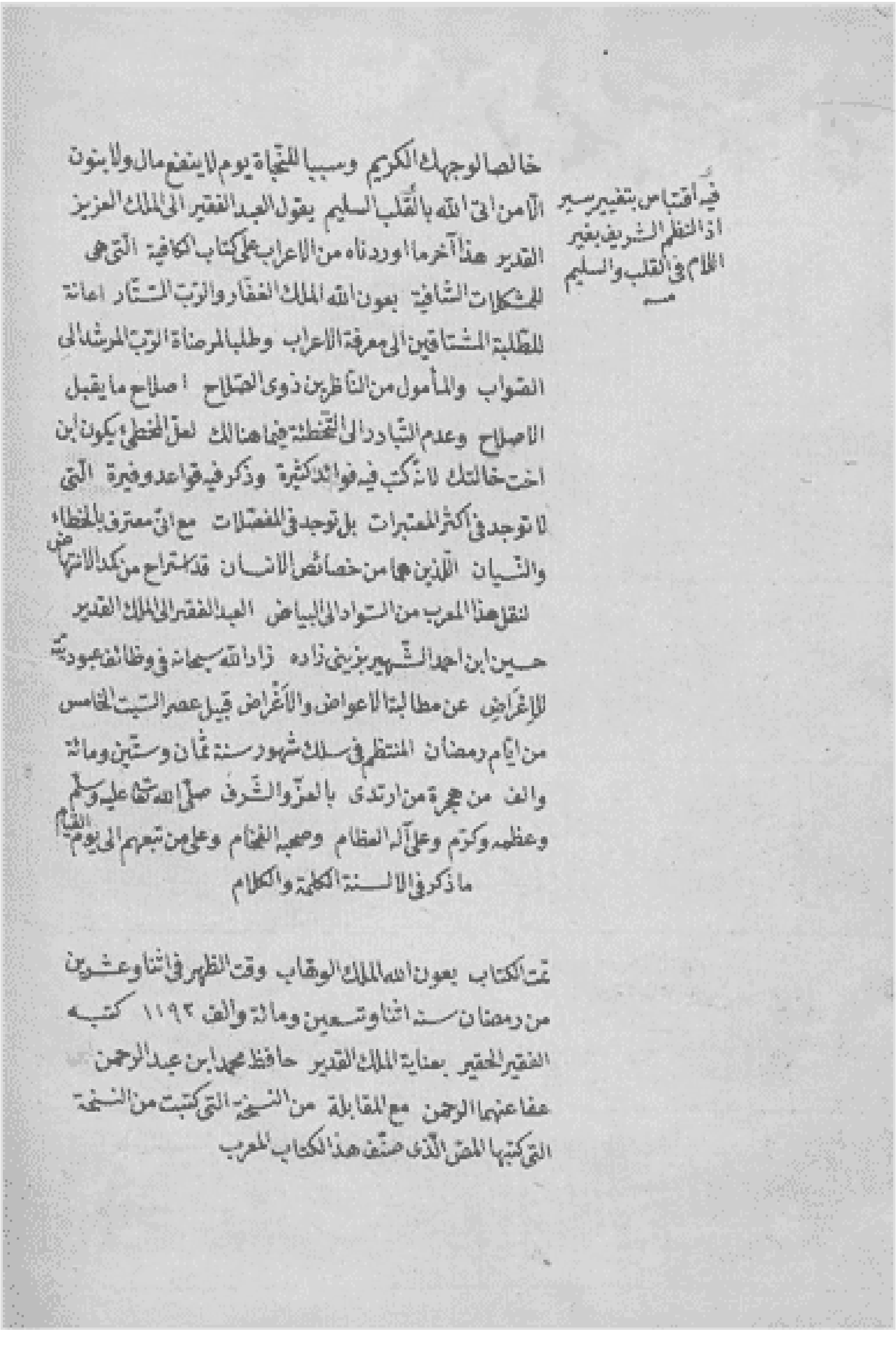
خالصا لوجهك الكريم وسببا للنجاة يوم لا ينفع مال ولا بنون
الا من اتى الله بالقلب السليم يقول العبد الفقير الى الملك العزيز
القدير هذا آخر ما اوردناه من الاعراب على كتاب الكافية التي هي
لمشكلات الشافية بعون الله الملك الغفار والرب الستار اعانة
للطلبة المشتاقين الى معرفة الاعراب وطلب المرضاة الرب المرشد الى
الصواب والمأمول من الناظرين ذوي الصلاح اصلاح ما يقبل
الاصلاح وعدم التبادر الى التخطئة فيما هنالك لعل المخطئ يكون ابن
اخت خالتك لانه كتب فيه فوائد كثيرة وذكر فيه قواعد وفيرة التي
لا توجد في اكثر المعتبرات بل توجد في المفصلات مع انه معترف بالخطاء
والنسيان اللذين هما من خصائص الانسان قد استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا المعرب من السواد الى البياض العبد الفقير الى الملك القدير
حسين بن احمد الشهير بزيني زاده زاده الله سبحانه في وظائف عبوديته
للاغراض عن مطالبة الاعواض والاغراض قبيل عصر السبت الخامس
من ايام رمضان المنتظم في سلك شهور سنة ثمان وستين ومائة
والف من هجرة من ارتدى بالعز والشرف صلى الله تعالى عليه وسلم
وعظمه وكرم وعلى آله العظام وصحبه الفخام وعلى من تبعهم الى يوم القيام
ما ذكر في الالسنة الكلمة والكلام

فيه اقتباس بتغيير يسير اذ النظم الشريف بغير اللام في القلب والسليم

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب وقت الظهر في اثنا وعشرين
من رمضان سنة اثنا وتسعين ومائة والف ١١٩٢ كتبه
الفقير الحقير بعناية الملك القدير حافظ محمد ابن عبد الرحمن
عفا عنهما الرحمن مع المقابلة من النسخة التي كتبت من النسخة
التي كتبها المصنف الذي صنف هذا الكتاب المعرب

الورقة الأخيرة من النسخة (ل)

الفهرس

القسم الأوَّل: (قسم الدِّراسة):... ١٦

القسم الثاني: (قسم التحقيق) ١٨

التَّمهيد... ١٩

ابن الحاجب، وكتابه الكافية في عِلم النَّحو... ١٩

أوَّلًا: ترجمة موجَزة لابن الحاجب صاحب متن الكافية... ١٩

ثانيًا: كتاب الكافية في عِلم النحو... ٢٢

الفصل الأوَّل... ٢٦

زيني زاده حياته وآثاره العلميَّة... ٢٦

المبحث الأوَّل ٢٦

عصْر المؤلِّف، والحياة العلميَّة والفكريَّة فيه:... ٢٦

المطلب الثاني... ٣٢

أهم ملامح الحياة العلميَّة في تلك الحِقبة... ٣٢

المبحث الثاني... ٣٥

ترجمة زيني زاده... ٣٥

ثانيًا: آثاره العلميَّة فيمن بعده: ٤٧

الفصل الثاني ٥١

منهج زيني زاده في كتابه "الفوائد الشافية، على إعراب الكافية"... ٥١

المبحث الأول ٥١

منهج زيني زاده وأسلوبه في إعرابه ٥١

المبحث الثاني... ٧١

مصادر زيني زاده في كتابه... ٧١

المبحث الثالث... ٨٣

مذهب زيني زاده النحوي ومواقفه النحويَّة، وأصول النحو عنده... ٨٣

المبحث الرابع... ١٠٩

اختيارات زيني زاده وترجيحاته، واعتراضاتُه على النحاة والمعربين: ١٠٩

المبحث الخامس ١١٧

مقارنة الفوائد الشافية، بكتاب إعراب الكافية لحاجي بابا الطُّوسِي() المتوفى سنة ٨٧٠هـ....... ١١٧
المبحث السادس.. ١٢٠
تقييم الكتاب (المميزات والمآخذ)..................................... ١٢٠
القسم الثاني.. ١٢٦
قسم التحقيق.. ١٢٦
المبحث الأوَّل.. ١٢٧
تحقيق نِسبة الكِتاب إلى مؤلِّفه، وتحقيق عنوانه........................... ١٢٧
المبحث الثاني... ١٢٩
نشرات الكتاب السَّابقة، ونُسخُه المخطوطة............................. ١٢٩
ثانيًا... ١٣٧
نماذج من المخطوطات... ١٣٧